# تنمية وإعمار
# Development and Reconstruction

مجلة علمية - صادرة عن يمن انفورميشن سنتر

العدد الرابع

أكتوبر 2021

# تنمية وإعمار

## مجلة علمية

**رئيس التحرير:** د. أحلام عبد الباقي القباطي
**مدير التحرير:** أ.د. فتحية محمد باحشوان
**سكرتير التحرير:** د. عبد القوي حزام الشميري

**هيئة التحرير**
أ. د. فتحية محمد محفوظ
د. عبد القوي حزام الشميري
د. فتحية محمد الهمداني
م. عبد الوهاب محمد العاقل
م. أحمد سعيد الوحش
أ. هاجر سامعي

**التدقيق اللغوي:** أ. هاجر سامعي
**الإخراج الفني:** هاني عبدالله الناشري

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع المجلة أو أي جزء منها او نقلها دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502

# الفهـــــرس


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| قواعد النشر | 6-1 |
| الافتتاحية | 7 |
| بحث: النازحون في حضرموت: المشكلات والآثار. | 64 - 8 |
| بحث : تصور مقترح لضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمؤسسات التعليم العام في اليمن. | 138 - 66 |
| تقرير تنموي: مقترح آليات إعادة الإعمار في اليمن. | 204 - 140 |

مجلة تنمية وإعمار هي مجلة بحثية تهتم بالبحوث والدراسات الإنسانية والتطبيقية المتعلقة بالتنمية والإعمار والتعايش المجتمعي والسلام، وتهدف إلى تحقيق مفهوم البحث العلمي الرصين بما يتلاءم مع التطور المعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية، ويتمثل هذا المفهوم في تجسيد الشراكة والتعاون بين الجهدين الأكاديمي والمؤسسي في مختلف المجالات التنموية محلياً، ووصولا إلى المستوى الإقليمي والدولي من خلال الآتي:

1 . تكوين رصيد وثائقي (أبحاث، دارسات، أوراق عمل، تقارير تنموية) في العلوم التنموية الاجتماعية والتطبيقية.

2 . بناء شراكة من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة مع الهيئات المحلية والدولية التي لها نفس الاهتمامات.

3 . نشر التجارب ذات العلاقة لمواكبة التطورات العلمية والتخصصية في المجالات التنموية المختلفة والسلام.

4 . تقديم دراسات تسهم بالارتقاء بوظائف المؤسسات والهيئات المعنية بمجالات التنمية الشاملة.

5 . نشر الأبحاث والدراسات التي تنطبق عليها شروط النشر في مجالات الدراسات والأبحاث العلمية في مختلف المجالات والتخصصات التنموية باللغتين العربية والإنجليزية.

6 . نشر ملخصات الأبحاث الجامعية في مجال الإعمار والتنمية والسلام التي تم مناقشتها وإجازتها، على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.

## شروط قبول المواضيع (بحث – دراسة - تقرير تنموي - ورقة علمية):

1 – أن تتسم الدراسة بالإصالة في الطرح، مع الالتزام بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها في مجالات الدراسات وأبحاث العلوم الإنسانية والإدارية، وكذا العلوم الطبيعية (التنموية).

2 – أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة ومراعياً لقواعد الضبط، وخالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.

3 – ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

4 – أن يسلم الباحث بحثه في نسخة إلكترونية بصيغة (WORD) عبر البريد الإلكتروني.

5 – أن تكون الرسوم والأشكال والجداول البيانية – إن وجدت – معدة بطريقة جيدة وواضحة، وأن تشتمل على العناوين والبيانات الإيضاحية اللازمة، وألا تتجاوز أبعادها وأحجامها هوامش الصفحة.

6 – ألا تزيد كلمات العنوان عن (20) كلمة.

7 – ألا تزيد عدد كلمات الملخص باللغة العربية عن (200) كلمة، وعن (250) كلمة باللغة الإنجليزية.

8 – أن يتراوح عدد الكلمات المفتاحية بين (2–5) كلمات.

9 – في حال استخدام الباحث لبرمجيات أو أدوات قياس كالاختبارات أو الاستبانات أو غيرها من أدوات، فعليه أن يقدم نسخة كاملة من الأدوات التي استخدمها إذا لم ترد في متن البحث أو لم تُرفق مع ملاحقه، وأن يشير إلى الإجراءات القانونية التي تسمح له باستخدامها.

10 – ألا يتجاوز عدد صفحات البحث في صورته النهائية، بما فيه الملخص والمراجع والملاحق، أربعين صفحة حسب التنسيقات الآتية:

- المسافة بين السطور (1.5) سم.
- حجم الخط في اللغة العربية: (14)، نوع الخط: (Muna)، والعناوين بخط غامق.
- حجم الخط باللغة الانجليزية: (12)، نوع الخط: (Times New Roman)، والعناوين بخط غامق.
- هوامش الصفحة: (2.5) سم من جميع الجهات، وترقم الصفحة أسفلها في المنتصف.

11 – أن يثبت البحث جميع المصادر والمراجع في قائمة المراجع؛ بحيث يتم سرد المراجع العربية والأجنبية –إن وجدت– وفق الطريقة الآتية:

**– مثال لكيفية توثيق بحث منشور في دورية:**

في قائمة المراجع: كوكز، فيصل صدام (2019): السلم والتعايش المجتمعي ودوره في التنمية الشاملة وتجاوز الأزمات العدد (7)، ص 65 – 90.

في المتن: (كوكز: 2019)

**مثال لكيفية توثيق كتاب:**

أبو النصر، مدحت (2017): التنمية المستدامة (مفهوم-أبعادها -مؤشرات)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

12 - يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطرائق التوثيق المتعارف عليها في العلوم الإنسانية والطبيعية، ويتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير وسنة النشر، وعلى الباحث تجنب كتابة اسم المرجع في الهامش، أي باتباع نظام (APA) ، مع مراعاة أن يكون ترتيب قائمة المصادر والمراجع من الأحدث إلى الأقدم، تليها جميع الروابط الإلكترونية للمواقع في آخر القائمة.

## شروط النشر في مجلة تنمية وإعمار:

1 - أن تكون المواضيع متوافقة مع أهداف مركز يمن انفورميشن وذات العلاقة ضمن سياق (مجالات التنمية- التعايش المجتمعي والسلام- مجالات الإعمار)

2 - أن تكون المواضيع ملتزمة بالمعيار الأساسي وهو موضوعية الطرح العلمي، وحيادية الباحث في التناول.

3 - أن يلتزم الباحث بما ورد في فقرة (شروط قبول الموضوع للنشر: ص3)، وفي فقرة (أنواع الأبحاث والدراسات ص:4).

4 - يرفق مع البحث موافقة خطية يقدمها الباحث أو الباحثون بنقل حقوق الطبع والنشر إلى مركز يمن انفورميشن سنتر ولا يحق للباحث نشرها في أي مكان آخر.

5 - يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن محتوى الموضوع، وتُخلي المجلة مسؤوليّتها عن أي حقوق محمّلة بالمحتوى قد تعرّض الباحث للمساءلة القانونية.

**ملاحظة:** في حالة استيفاء البحث أو الدراسة لشروط النشر في المجلة يتم النشر مجانياً، وهناك جائزة مادية لأفضل بحث أو دراسة، بالإضافة إلى ميدالية التميز في المؤتمر السنوي للمركز.

**أما الأبحاث والمواضيع فوق الطرق الآتية:**

## أولاً: الأبحاث الميدانية:

- يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

- ينبغي أن تحتوي الأبحاث الميدانية على مقدمة يوضح الباحث فيها طبيعة البحث ومسوغات القيام به، مشيراً إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التنموي والسلام، وأن يوضح باختصار ما أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فرضياتها التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لتلك المشكلة، ثم يعرض الباحث حدود البحث الذي تم تعميم نتائج الدراسة في إطاره، ثم يذكر التعريفات الدلالية (المفهومات والمصطلحات الواردة في البحث)، ومن ثَمَّ يستعرض أهم الدراسات المرتبطة بالموضوع وأحدثها ويحللها ويناقشها موضحاً تعليقه عليها. يلي ذلك عرض لإجراءات البحث والمنهجية المتبعة ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث وعينته ونوع الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحديد مدى صدقها وثباتها، ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات خاتماً البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها

## ثانياً: الأبحاث النظرية والتفسيرية:

- يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.

يعرض الباحث مقدمة البحث يوضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة، مع تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة، يلي ذلك عرض للموضوعات المطلوب تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مرتبة بطريقة منطقية مع ما يسبقها أو يليها من الموضوعات لتؤدي بمجملها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث الوصول إليها، على أن تتضمن الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات لحل المشكلة أو إزالة الغموض الذي يحيط بالموضوع قيد البحث. وأخيراً يرفق الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

## ثالثا: الأوراق العلمية والتقارير التنموية:

**الورقة العلمية:**

لا بد من تقديم ملخص موجز يوضح الباحث فيه الهدف من الورقة العلمية، والنتائج، وأهم المصطلحات (الكلمات المفتاحية)، ثم يتم عرض مقدمة تبين المشكلة التي ترتبط بالجانب التنموي ودورها في وضع المعالجات للموضوع قيد البحث وأهميتها، يلي ذلك عرض لمفردات الورقة بصورة متتابعة ومترابطة ومناقشتها وتحليلها بطريقة علمية ومنطقية وذلك لتوضيح الهدف العام الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه، وبإمكان الباحث الاستعانة بوسائل متنوعة كالصور الفوتوغرافية أو الخرائط أو الأشكال البيانية لإثراء الموضوع وتوضيحه بطريقة أفضل، بعد ذلك يورد الباحث نتائج الورقة العلمية، ومن ثم يتم مناقشتها وتحليلها وتوضيح العلاقة بين ما توصلت إليه الورقة وبين النظريات الخاصة بالموضوع قيد البحث، ثم يختم الباحث الورقة بخاتمة يذكر فيها ما توصل إليه من نتائج بطريقة ملخصة وواضحة، ويرفقها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

**التقرير التنموي:**

يتم عرض ملخص تنفيذي يوضح الباحث فيه الهدف من التقرير والنتائج التي توصل إليها بإيجاز، على أن يتضمن التقرير مقدمة توضح أهمية الموضوع، ثم تُعرض مفردات التقرير بطريقة منطقية وواضحة، ويُختتم بتوضيح شامل للنتائج وما الذي يمكن أن يضيفه للمجال المدروس، ثم بخاتمة موجزة مع إرفاق قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها.

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

ترسل جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى العنوان الآتي:
يمن انفورميشن سنتر

مجلة تنمية وإعمار

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

# الافتتاحيـــــة

بقلم مديرة التحرير
**أ.د. فتحية محمد باحشوان**

تمثل قضية التنمية الشغل الشاغل لكل مجتمعات العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، على أساس أن تحقيقها هدف أساس. واليمن واحدة من الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا بالتنمية وقضاياها.

تعد التنمية عملية إرادية مخططة وواعية تسعى إلى تطوير المجتمع وتقدمه، وتحسين أوضاعه في مختلف المجالات بالتعاون والتنسيق بين الحكومة والمواطنين؛ فتنمية المجتمع ترتكز على عاملين مهمين هما: دور الأهالي بالانخراط في العمل الطوعي لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية بالرأي أو ببذل الجهد أو بالمال، والدور الثاني تقوم به الجهات الرسمية في توفير كل ما هو مطلوب لتحسين أوضاع تلك المجتمعات، كالاهتمام بجميع مواردها والعمل على تنميتها لضمان السير قدمًا نحو التقدم، ويتوقف ذلك على تكامل الجهود الرسمية والأهلية وتضامنها.

تهتم مجلة «تنمية وإعمار» بالتنمية المجتمعية والتعايش السلمي بوصفهما الأساس لتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز فرص الاستدامة، ولتحقيق السلم في المجتمع لضمان استقراره واستمراره؛ فالسلم الاجتماعي هو الذي يحفظ الأنفس والمعتقدات والحقوق ويحقق الوئام والسلام بين مكونات المجتمع الواحد.

يتضمن العدد الرابع الذي بين أيديكم بحوثاً متنوعة من ناحية الموضوعات؛ فالبحث الأول يسلط الضوء على واقع النزوح في حضرموت، ومدى تقديم الخدمات العامة للنازحين، وتحديد المشكلات التي يعانون منها، ومعرفة الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تطالهم، وأثرها على الفرد والأسرة والمجتمع.

أما البحث الثاني فهو عن متطلبات ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم العام، متناولاً مدى تحسين جودة مخرجات التعليم العام في اليمن من خلال تحديد متطلبات تطبيقها، ومن ثم قدم البحث تصوراً مقترحاً لتطبيقه في مدارس التعليم الأساسي والثانوي للوصول إلى تعليم ذي جودة عالية.

والموضوع الثالث في العدد عبارة عن تقرير تنموي يتضمن خلفية نظرية حول الصراع في اليمن ومجالاته، كما تطرق للمعوقات ولمتطلبات عملية إعادة الإعمار، ثم قدم مقترحاً عن الآليات لإعادة الإعمار في اليمن.

ختاماً، نتمنى للقراء والمهتمين بالتنمية والإعمار المتعة والفائدة.

# النازحون في حضرموت: المشكلات والآثار

## دراسة اجتماعية

أ.د. فتحية محمد باحشوان

25. يونيو. 2021

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النزوح في حضرموت ومدى تقديم الخدمات العامة للنازحين وتسليط الضوء على المشكلات التي يعانون منها، والتعرف على الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية عليهم، وأثرها على الأسرة والفرد. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي من خلال طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت الباحثة أداة الاستبيان لجمع البيانات حيث تم تطبيق هذا الدراسة على مجموعة من الأسر النازحة الموجودة في مخيمين في مدينة المكلا، هما مخيم بويش ومخيم ابن سيناء، بلغ عددها (53) عينة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيس للنزوح هو وجود الصراع المستمر في المناطق المختلفة من اليمن، وهذا ساهم في افتقار الكثير من الأسر النازحة إلى الخدمات الأساسية للحياة كخدمات المياه والكهرباء والخدمات الصحية، كما يُحرم كثير من الأطفال من إكمال التعليم بسبب عدم امتلاكهم لأوراق الثبوتية الخاصة بمستوياتهم الدراسية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن غياب الرجال في إطار مخيمات اللاجئين يعرض النساء اللواتي يترأسن عائلاتهن للتهميش من ناحية إدارة شؤون الأسرة بحيث يتم عزلهن عن لجان إدارة المخيمات ولا يعهد إليهن استلام المعونات، كما أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الفقر مع انتشار ظاهرة البطالة في المناطق المستضيفة للنازحين، وانتشار بعض الظواهر السلبية مثل التسول والسرقة والاختطاف وغيرها.

## المقدمة:

تعد مشكلة النزوح من المشكلات التي تؤرق الضمير الإنساني، بل ومن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي منذ زمن بعيد. وقد أصبحت هذه المشكلة اليوم من أكثر القضايا إلحاحاً لا سيما مع ازدياد عدد اللاجئين لتعدد أسباب اللجوء والنزوح وازديادها. وتتعرض هذه المجموعات للمعاناة وانتهاكات متكررة لحقوقهم في ظل ضعف آليات الحماية الدولية لهذه المجموعات، وتقاعس المجتمع الدولي في القيام بمسؤولياته تجاه اللاجئين والنازحين، ودخول المشكلة الإنسانية في دائرة مصالح الدول.

إن الصراعات هي ظواهر بشرية قديمة قدم الحياة، وموجودة منذ الأزل؛ فقد أخذت طابعًا متصاعدًا تتسم بالعنف الشديد وتضعف المشاركين فيها. كما أن للحرب آثاراً مدمرة تنال مختلف نواحي الحياة، وتزيد من وطأتها على النساء، لا سيما الآثار الاقتصادية وازدياد معدلات الفقر في أوساط الأسر.

والذي لا شك فيه أن الجميع متضرر في الصراعات كل حسب حالته؛ إذ ينشغل الرجال بالصراع ويسبب غيابهم اضطرابًا في الأسرة والنسيج الاجتماعي، فيما النساء والأطفال يتضررون بشكل خاص؛ ففي كل الصراعات تستباح الحرمات، وتتجاوز الأطراف المتصارعة كل الخطوط الحمراء، وتُرتكب الكثير من الجرائم الجسدية والجنسية وغيرها من الجرائم البشعة.

يعاني اليمن في معظم مناطقه أوضاعاً مأساوية منذ بدء الاقتتال الداخلي والتدخل الخارجي؛ فقد تعرض الكثير من السكان لشتى أنواع الانتهاكات والعنف تحت وطأة إطالة أمد الأزمة والصراع في البلد، مما أضر بمصالح الشعب اليمني ومقدراته، فضلاً عن قتل آلاف المدنيين وتعرضهم لجروح بالغة، كان معظمهم من النساء أو الأطفال، ودمار المنازل جراء الاحتراب الداخلي. وقد أفاد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الصراع الدائر في اليمن قد تسبب في تراجع التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً. وخلف هذا الصراع المتواصل منذ 2014 عواقب مدمرة، منها مصرع نحو (250.000) شخص بشكل مباشر بسبب العنف أو بشكل غير مباشر بسبب انعدام الرعاية الصحيّة وشح الغذاء. وللصراع آثار سلبية واسعة النطاق تجعل اليمن من بين أكثر بلدان النزاعات تدمراً (الأمم المتحدة: 2019).

وقد أدت الصراعات الدائرة إلى نزوح الآلاف من المناطق الساخنة، ونتيجة لهذا النزوح تعرضت كثير من النساء للانتهاكات أو للعنف، علاوة على فقدان

الممتلكات أو السكن أو المعاناة النفسية أو الجسدية خلال عملية النزوح إلى مخيمات تفتقر لأدنى وسائل العيش الكريم من مسكن ومأكل، أو انعدام الخدمات الصحية وفقدان الخصوصية في المخيمات التي تتصف بحشر عدد من الأسر في خيمة أو في غرفة واحدة، أو استخدم دورة مياه واحدة. كما برزت كثير من مشكلات الأمراض النفسية، وهي حالات من الضغط النفسي تتجاوز قدرة الإنسان على التحمل والعودة إلى حالة التوازن الدائم بعدها، ويكون أثرها على الأطفال أكثر من غيرهم، إضافة إلى أن الآثار النفسية التي تخلّفها الصراعات تختلف بين الأشخاص الذين عاشوها إمّا بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، كما تختلف ردود أفعالهم بمقدار تفاعلهم مع الحدث وبمدى تأثرهم به.

محافظة حضرموت واحدة من المحافظات التي استقبلت أعداداً كبيرة من النازحين؛ فمنذ العام 2015 وهي وجهة يقصدها المجبرون على مغادرة مناطقهم؛ حيث استقبلت في العام 2015 نازحي عدن وأبين الذين فاق عددهم (50.000) نازح ونازحة (إحصائيات اللجنة العليا للإغاثة بمحافظة حضرموت: 2015). وما تزال حضرموت تستقبل الأسر النازحة من مناطق الصراع. وبلغ إجمالي الأسر النازحة في ساحل ووادي حضرموت (8,831) أسرةً بما يعادل (41,957) فرداً (الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، صادر في يناير: 2021).

ومع ازدياد عدد النازحين إلى مناطق مختلفة -وبعض المناطق بشكل خاص-؛ فإن ذلك يتسبب بصورة واضحة في الضغط على موارد المناطق التي تم النزوح إليها، لا سيما مع الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها البلاد بشكل عام، مما يؤثر على جودة الخدمات بصورة خاصة، لذا تطرقت هذه الدراسة للنازحين في حضرموت وللمشكلات التي تواجههم وللآثار المترتبة على نزوحهم.

## مشكلة الدراسة:

النزوح من الظواهر الاجتماعية الحديثة التي طرأت على المجتمعات الإنسانية وتسببت في فقدان الأمن والأمان والوقوع في عالم يفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الطبيعية والاجتماعية؛ فانفصال الفرد عن مجتمعه أو بيئته التي نشأ فيها واللجوء المؤقت إلى مجتمع مختلف وثقافة غير مألوفة يعد مشكلة يترتب

عليها تبني بنيات جديدة التي قد تكون مغايرة للحياة السابقة، مما يؤدي إلى عدم التكيف وعدم التوافق الاجتماعي والنفسي، وظهور مشكلات للأفراد والأسر وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية خطيرة وشبه دائمة. فمن الآثار السلبية التكاليف الاقتصادية الناجمة عن عمليات النزوح المتمثلة في تقديم المساعدات الاجتماعية الطارئة والخدمات العامة للنازحين مثل الخيام والطعام والماء والرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن التكاليف الرأسمالية التي يمكن تقديمها للنازحين مثل بناء مجمعات سكنية ومدارس ومستوصفات وغيرها من البنى التحتية التي لا تستطيع منطقة النزوح أن تفي بكل مستلزمات النازحين.

ويحتمل أن تكون آثار زيادة طلب النازحين على الخدمات العامة سلبية على المجتمع المستضيف، يتجسد ذلك في انخفاض نوعية الخدمات المقدمة والضغط عليها، ويمكن أن تتولد آثار سلبية مضاعفة في المستقبل على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار وأجور العاملين وإيجار الوحدات السكنية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية، وهذا ما حدث في حضرموت؛ فنتيجة للنزاع المسلح في اليمن شهدت محافظة حضرموت -كبرى محافظات الجمهورية اليمنية- وضعاً مأساوياً خانقاً يكمن في تفاقم العديد من الأزمات في الجانب الإنساني والخدماتي والصحي وفي جوانب أخرى، بسبب توافد النازحين إليها هرباً من الصراع الدائر في بعض المدن التي قدموا منها كالجوف وصعدة وعمران وحجة وحيس وتهامة والساحل الغربي وإب وتعز.

ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة التي تتمثل في: دراسة أوضاع النازحين في حضرموت، والمشكلات التي تواجههم في مجتمع النزوح، والآثار المترتبة على النزوح سواء كانت على المجتمع المستضيف أو على الأفراد النازحين أو على الأسر، وتم بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

**ما هو وضع النازحين في حضرموت والمشكلات التي تواجههم وآثارها على الأسرة والفرد والمجتمع؟**

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية هي:

- ما واقع النزوح السكاني ومدى تطور تقديم الخدمات العامة للنازحين؟
- ما هي المشكلات التي يعاني منها النازحون في مجتمع النزوح؟

## أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها أول دراسة علمية -حسب علم الباحثة- تسلط الضوء على النازحين في حضرموت، وهي تأتي في ظل ندرة أو ربما انعدام مثل هذا النوع من الدراسات في حضرموت. سوف تسهم الدراسة في معرفة مشكلة باتت آثارها واضحة المعالم على الأسر النازحة جراء النزوح، وانعدام الأمن والانتقال إلى بيئة جديدة قد تكون غير مناسبة يحدها القلق والتوتر المستمر وفقدان الممتلكات، إضافة إلى استعراض المشكلات والآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية عند النازحين في مجتمع النزوح، وتحليل البيانات الكمية والنوعية.

## أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على أوضاع النازحين في حضرموت وعلى المشكلات التي تواجههم وآثارها على الأسرة والفرد والمجتمع. وينبثق من هذا الهدف أهداف فرعية تتمثل في:

1-التعرف على واقع النزوح السكاني ومدى تقديم الخدمات العامة للنازحين.

2-تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها النازحون.

3-التعرف على الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية عند النازحين، وأثرها على الأسرة والفرد والمجتمع.

## مفاهيم الدراسة:

### مفهوم النزوح:

لغوياً تعود كلمة النزوح في معجم العين إلى الجذر (نزح) أي بَعُدَ، ونزحت الدارُ تَنْزَح نُزُوحاً أي بَعُدَت (الفراهيدي؛ المخزومي، 162)، وفي معجم مقاييس اللغة تأتي كلمة (ن ز ح): النون والزاي والحاء كلمة تدل على بعد. ونزحت الدار نزوحا: بعدت، وبلد نازح. ومنه نزح الماء كأنه يباعد به عن قعر البئر. ويقال: نزحت البئر: استقيت ماءها كله (الرازي؛ أبو الحسن، 1979: 418).

أما اصطلاحاً فيعرف النزوح بأنه انتقال الأفراد والجماعات بصورة دائمة

أو مؤقتة داخل الدولة الواحدة من محافظة إلى أخرى ومن مجتمع محلي إلى آخر. أي أن النزوح هو ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر.

تعد ظاهرة النزوح ظاهرة ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، تتأثر بشكل مباشر بعوامل شتى داخلية وخارجية، وبالظروف السياسية كذلك لا سيما الصراعات التي تعد من أهم عوامل ظاهرة النزوح وأسبابه.

وقد استخدم كثير من العلماء والباحثين مفهوم النزوح لوصف السكان الذين اضطروا لهجر مساكنهم قسراً من مكان استقرار إلى مكان ترحال آخر داخل البلد (جركوج، 2007م: 7).

وعرفه الشميري (2015) بأنه حركة جماعية بسبب الصراع أو البطالة أو المجاعة التي يقوم بها الأهالي هرباً من القصف والأعمال الحربية التي تدفعهم إلى الانتقال قسرياً (الشميري، 2015 :14). وفي تعريف آخر له: أنه عملية هروب مجتمعات كاملة -كأن تكون أقاليمَ أو قرىً أو مدناً بكل فئاتها العمرية- بصورة قسرية وبشكل مفاجئ نتيجة ظروف طارئة من أماكن سكناهم إلى مساكن بديلة داخل البلد الواحد يتم تهيئتها بمجهودات ذاتية من قبل هذا البلد أو بمساعدات من بلدان أخرى (الشميري، 2011: 116-115).

ويعرف آخرون النازحين بأنهم مجموعة من الأشخاص الذين أُكرهوا على الهروب، أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو اضطروا إلى ذلك نتيجة لوجود نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات لحقوق الأنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر سعياً منهم لتفادي آثار ذلك، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة. وعُرِّف النازحون أيضاً بأنهم أشخاص تركوا منازلهم أو أماكن إقامتهم العادية واضطروا إلى ذلك تفادياً لآثار الصراع أو نتيجة اندلاع عنف (حمادي، 1985م، 159).

**التعريف الإجرائي للنزوح:**

هو انتقال جماعة من الناس بسبب الصراعات والحروب والكوارث الطبيعية من مكان إقامتهم إلى مكان آخر؛ ليستقروا فيه بحثاً عن الأمن والاستقرار.

## الإطار النظري

### أولاً: أنواع النزوح:

يشكل النزوح إحدى الظواهر التي تنتج عن الصراعات والكوارث ويتنوع إلى:

- **النزوح المطول:**

هو أن يعيش النازح فترة طويلة يعاني من عزلة إجبارية عن موطنه الأصل بدون بارقة أمل في العودة، وعندما يمكثون فترات طويلة ربما تغادر احتياجاتهم، وتتبدل التحديات والمشكلات التي تواجه الناس بينما يفعل الزمن فعله فيهم سواء بالنمو أو بالشيخوخة، وهم مع تعاقب السنين يسقطون في غياهب النسيان والتيبس المعنوي الطويل بعيداً عن الوطن.

- **النزوح الاختياري:**

هو انتقال العديد من النازحين من مناطقهم إلى مناطق أخرى لكسب العيش الذي لا يتوفر لهم في مناطقهم الأصلية، وعلى مر التاريخ عاد عدد كبير من النازحين إلى ديارهم بعد أن كسبوا ما يكفيهم من المال في تلك المناطق.

- **النزوح القسري:**

هو واحد من أكثر الآثار الضارة والفورية للكوارث والصراعات، وفي بعض الحالات يحدث حتى قبل وقوع أي خطر، فإن تيسير حركة المخطط هو واحد من أكثر الطرق فعالية للحد من الوفيات والإصابات، غير أن الاضطرار إلى الفرار من المنزل -لا سيما عندما تكون العودة غير ممكنة لفترة غير معلومة- يميل إلى الاحتياجات الإنسانية ويعرض الناس لمخاطر متزايدة مرتبطة بنزوحهم، مما يجعلهم أكثر عرضة للكوارث المستقبلية.

يشكل النزوح -سواء القصير أو الطويل الأمد- العديد من التحديات فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية والتماسك الاجتماعي والرفاهية الفردية والجماعية؛ فارتفاع مستويات النزوح تؤثر على التنمية المستدامة، وتقوض المكاسب الإنمائية على نطاق واسع، لا سيما إذا لم يتم تلبية احتياجات المتضررين بشكل كافٍ (تقرير الأمم المتحدة، 2008م: 7).

## أسباب النزوح:

هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء نزوح الأفراد إلى مناطق غير موطنهم الأصلي، منها:

- غياب حكم القانون، وعدم التزام الدول والحكومات والجماعات غير الحكومية أو شبه الحكومية بميثاق الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية على الصعيدين الوطني والدولي (سلمان؛ فرج، 2017م: 11).

- ضعف الأمن والاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية.
- ضعف توفر الحريات.
- الشعور بالاضطهاد والخوف على المصير.
- الكوارث البيئية مثل الجفاف، التصحر، الزلازل... إلخ، التي تتعرض لها مناطق معينة داخل البلد الواحد.
- تعرض بعض المناطق إلى التطهير العرقي نتيجة الحرب الأهلية.
- النزاعات المحلية والإقليمية التي تشهدها بعض المناطق كالحروب التي شهدتها مناطق الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، ويوغسلافيا السابقة.
- حدوث المجاعات في منطقة ما مما يضطر أصحابها إلى التنقل إلى مناطق أخرى (خمس، 2016: 47).

## المشكلات التي يواجهها النازحون:

من أهم المشكلات التي يواجهها النازحون الحاجةُ إلى المأوى، يليها التوظيف والطعام، وأن أغلبية النازحين داخلياً يسكنون في بيوت بالإيجار إلا أن مواردهم المالية تتضاءل مع الوقت ومبالغ الإيجارات ترتفع، وبعضهم الآخر يعيشون مع عائلات أو أصدقاء في ظروف مزدحمة، وبعضهم يعيشون في مستوطنات جماعية أو مبانٍ عامة، وهم معرضون للطرد من قبل السلطات المحلية أو أصحاب الأملاكً، كما يعيش مئات الآلاف منهم في مخيمات.

تفتقر هذه الظروف المعيشية إلى الحاجات الأساسية كالمياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي والكهرباء مما جعلها عاملاً رئيساً في الأزمة الإنسانية التي يتعرض لها النازحون داخلياً، إضافة إلى تدهور الرعاية الصحية لهؤلاء النازحين مما يزيد من إصابتهم بالأمراض الخطيرة (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، د.ت).

كما تؤدي عمليات النزوح القسري إلى العديد من المشكلات، أهمها:

1 - تفكك النسيج الاجتماعي وتقوية روح العنف المضاد.

2 - إضعاف المستوى التعليمي والثقافي.

3 - انتشار العديد من المظاهر الهدامة المرتبطة بالجريمة.

4 - استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

5- تفسخ القيم وانتشار القيم السلبية والانتقام والقيم المخالفة للشريعة الإسلامية (هيغل، 2016).

6 - انخفاض المستوى الصحي، وارتفاع معدل العمالة السائبة (الأطفال).

7 - ارتفاع معدل البطالة وزيادة نسبة الفقر.

8 - انتشار المهن الهامشية والطفيلية.

## آثار النزوح:

عادةً ما تأثر الصراعات على الفرد والأسرة والمجتمع؛ إذ تجلب الدمار للإنسان من عدة نواح، اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، ويتأثر الإنسان بها كثيراً؛ فقد تشعره بالعجز وعدم القدرة على العمل، وتجعله ذاتي التفكير مستسلماً لوساوس قهرية تتعلق بمستقبله وحياته وحياة من حوله، فيكون عاجزاً عن المساهمة في بناء مجتمعه متأثراً بالعديد من الإحباطات التي تخلفها كوارث الصراعات. ونتيجة لنزوح الأفراد أو المجتمعات تأثرت النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وبيان ذلك في الآتي:

## الآثار الاجتماعية:

تؤثر الصراعات على الإنسان تأثيرًا مباشرًا؛ فتؤدي إلى التشتّت الأسري، وتجبر الناس لترك منازلهم والفرار إلى أماكن أخرى على أمل أن تكون أكثر أمانًا ومن الآثار الاجتماعية ما يلي:

**1- الترمل وفقدان الزوج:**

يغير الترمُّلُ الأدوارَ الاجتماعية والاقتصادية للنساء في البيت وفي المجتمع المحلي، وينال من الأمان الشخصي للنساء ومن هويتهن وقدرتهن، كما يغير بنية الأسرة. وتعاني زوجات المفقودين من المشكلات التي تعاني منها الأرامل إنما دون اعتراف رسمي بوضعهن؛ وهو ما يوجد لديهن العديد من المشاكل النفسية.

**2- زيادة عدد العائلات التي تترأسها النساء:**

في إطار غياب أرباب الأسر النازحة في مخيمات اللاجئين والنازحين تجد الكثير من النساء أنفسهن يترأسن عائلاتهن ويصبحن المسؤولات الوحيدات عن إدارة شؤون أسرهن، ومع ذلك يتعرضن للتهميش ولا ينظر إليهن بوصفهن مسؤولات إنما بوصفهن ضحايا؛ فلا يعهد إليهن إدارة شؤون أسرهن واستلام المعونات، بل ويُعزَلن عن لجان إدارة المخيمات في أحايين كثيرة.

3- **ظهور الخلل في تقسيم العمل الاجتماعي:**

بالنسبة لمعظم العائلات التي تعولها النساء تكون مصادر الدخل البديلة بعيدة عن متناولهن. وإذا كان هناك عدة أشخاص مسؤولين عن العائلة فيمكن أن يقسموا مهام العمل بينهم، لكن بالنسبة للمرأة التي تتحمل المسؤولية بمفردها غالباً ما يستحيل عليها أداء جميع هذه المهام. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تتعرض العائلات التي تترأسها النساء إلى الاستغلال الجنسي أو غيره، نتيجة للافتقار الاقتصادي وعدم وجود وسائل كسب عيش بديلة أو عدم توفر حماية اجتماعية بسبب فقدان الذكور من أفراد الأسرة (الصادق، 2009م:20-17).

4- **آثار الصراعات على الأطفال:**

أثبتت الدراسات التي أجرتها اليونيسف عن أثر الصراعات على الأطفال بأنّه قد قُتل مليون طفل حول العالم بسبب الصراعات، وتعرض (4.5) مليون من الأطفال للإصابة بالإعاقة، وتشردّ الملايين منهم، وأصيب عشرات الملايين بحالات نفسية سيئة أدت بهم إلى الاكتئاب، مما أدى بصورة مباشرة إلى ضياع مستقبلهم الدراسيّ وحرمانهم من طفولتهم؛ إذ يعتادون على سماع الأصوات المدوية والمخيفة التي تخلق لهم جوًا من الذعر والكآبة، فضلاً إلى الأمراض التي يتعرضون لها بسبب النقص في الرعاية الصحية والنفسية والجسديّة، مما يعرضهم لسوء التغذية والإصابة ببعض الأمراض المعدية بسبب قلة المستشفيات وعدم توفر الخدمة الصحية الآمنة (الحسن، 2013 ).

ورغم كل التحذيرات، يتزايد ويستفحل الواقع المر الذي يعانيه واقع الطفولة في العالم؛ ففي بعض البلدان يتم زج القسم الأعظم منهم في ميادين الصراع حيث يتم استغلالهم وتشويههم وقتلهم دون شفقة أو رحمة، وهناك من الأطفال دون السابعة يجبرون على الانخراط في صفوف المقاتلين والاشتراك في المعارك. ومن الآثار الاجتماعية التي تقع عليهم:

- التشرد، نتيجة لفقدان العائلة أو انفصال الأسرة.

- استغلال الأطفال (CHILD ABUSE)، وزيادة معدلات عمالتهم بسبب فقدان الأب والأخ الأكبر وعدم قدرة الأم وحدها على الإعالة أو كسب العيش.

- الإعاقات، بسبب الأسلحة الفتاكة مثل الألغام الأرضية التي لا تفرق بين المدنيين والعسكريين؛ إذ تبتر أطراف الكثيرين منهم، مما يتطلب برامج عالية التكلفة لإعادة تأهيلهم وتكييفهم مع أوضاع الإعاقة نفسياً وجسدياً.

- انتشار ثقافة العنف، ويحدث ذلك عادة للأطفال في مناطق النزاعات حيث يتأثرون بمعايشتهم للعنف ومظاهر الظلم؛ فتتولد عندهم روح الانتقام. ومما يرسخ ثقافة العنف ما تبثه الأجهزة الإعلامية من أفلام ومواد عن الصراعات بين الجماعات المختلفة.

- اليتم؛ ففقدان الأب يجعل الأسرة في عداد الحالات الخاصة لأن الأب أحد عمودي الأسرة؛ بل هو القائم عليها والنزاعات المسلحة من أهم أسباب اليتم.

5- **انهيار القيم:**

إن وجود الصراعات وانعدام الأمن والعلاقات الطبيعية بين أفراد المجتمع، كل ذلك يفقد المجتمعات ممارسة الضبط الاجتماعي، وتفقد الأسر تلك القدرات، ومن ثم ينهار البناء القيمي للمجتمعات وتفقد مميزاتها أو خصائصها لا سيما المجتمعات المهزومة؛ فقد أشار إلى ذلك ابن خلدون في نظريته عن تبعية المهزوم للطرف الغالب وتبني قيمه الحضارية والثقافية لأن الانهزام في ميدان المعركة يتبعه انهزام نفسي واجتماعي.

6- **الفقر:**

يعد الفقر من أهم آثار الصراعات وذلك للآتي:

- فقدان الكثيرين لسبل رزقهم.
- توجيه نسبة كبيرة من الدخل القومي لمواجهة الصراع.
- الدمار الذي يلحق بالاقتصاد والبنى التحتية.
- ارتفاع الأسعار نتيجة لمخاطر النقل وندرة السلع.

يحول الفقر دون تلبية الاحتياجات الأساسية مما يخل بتوازن الفرد داخلياً ويشعره بالحرمان وما ينتج عن ذلك من الحقد تجاه الطبقات الغنية لا سيما في غياب أساليب التكافل الاجتماعي ووسائله (الصادق، 2009م: 20-17).

## الآثار الاقتصادية:

يعد المستوى الاقتصادي من أهم الأصناف التي تأثرت بعملية النزوح؛ إذ يرى كثير من العلماء أن الحياة الاجتماعية تتشكل وفقاً للعامل الاقتصادي والاجتماعي، ومن آثار الصراعات على الإنسان والبيئة تأثيرها على الاقتصاد أيضاً من خلال الآتي:

- تدمّر البنية التحتيّة والمباني والمُنشئات.
- تُخفّض مستوى الفئة العاملة وتعرّض الدولة للمزيد من الديون الخارجيّة.
- تُعطّل النشاط الاقتصادي للدولة.
- تعرّض الدولة للتضخّم المالي الذي يؤدي إلى فقدان الأموال العامة، ومن ثَمَّ فقدان الثقة في الأنظمة الماليّة.
- تجعل الدولة بحاجة إلى تكلفة ماليّة كبيرة من أجل تغطية نفقات الصراع.
- تعرّض الدولة للانهيار الاقتصادي بسبب تنحي المستثمرين والسيّاح، ومن ثم هبوط الناتج المحلي القومي. (الحديد، 2021).

ومن الآثار المهمة لعملية النزوح السكاني إغراق سوق العمل بالأيدي العاملة الرخيصة التي لا تتناسب مع حجمٍ العمل من خلال قيام السكان النازحين بالعمل مقابل أجور منخفضة جداً، مما يؤدي إلى تذمر العاملين من أبناء البلد الذين يعملون في نفس المهن. كما أن الفئات العمرية تحت سن العمل تترك الدراسة لغرض الحصول على دخل؛ وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المحافظات المستضيفة وانتشار الظواهر الاجتماعية السلبية مثل التسول والسرقة والاختطاف والدعارة وغيرها.

## الآثار النفسية:

تخلف الصراعات العديد من الآثار النفسية، وهي تختلف بين الأشخاص الذين عاشوها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تختلف ردود أفعال الأشخاص بمقدار تفاعلهم مع الحدث وبمدى تأثرهم به؛ فالأفراد أثناء فترة الصراع يحاولون تفادي المخاطر بكل ما أوتوا من قوة والبقاء أحياء، فبعضهم يعبّر عن حالة الصدمة بالبكاء والقلق الشديد، وآخرون يعتمدون (التأجيل)، وهي العملية النفسية التي يعيش خلالها الفرد حالة شبه طبيعية بعد الصدمة مباشرة، وتظهر الأعراض النفسية الناتجة عن الصدمة بعد زوال التهديد بفترة، وتتضمن هذه الأعراض: القلق الحاد، الهلوسة، زيادة ملحوظة في الحركة، غياب عن الحاضر -أحياناً- وشعور بالذنب، وقد تتحول هذه الأعراض إلى مشاكل جسدية كالتأتأة والتبول اللاإرادي لدى الصغار (الحديد، 2021).

وتختلف الآثار النفسية على الأطفال الناتجة عن وجود الصراعات تبعاً

للمرحلة العمرية التي يمر بها الطفل، مما يستوجب التعامل معهم بطريقة خاصة ومختلفة عن غيرهم؛ لأنهم ما يزالون يمرون بمرحلة نضوج فكري وجسدي وعاطفي واجتماعي. وينجم عن تعرض الطفل لضغوطات الصراعات آثارٌ عديدةٌ وبعيدةُ المدى لأنها تؤثر على تطوُّر شخصيته وبنائها، وعلى المعايير الداخلية للصواب والخطأ لديه، كما تؤثر على ضبط ردود أفعاله العدوانية، بالإضافة إلى ما تسبب له من مشاكل صحية تؤثر على الأعصاب.

وقد ذكر الكثير من المختصين عدم إدراك الطفل -في أغلب الحالات- لماهية الوضع الذي يعيشه أثناء الصراعات، ومن ناحية أخرى قد تنعدم قدرة الطفل على التعبير عن آلامه وأحزانه التي مرّ بها أثناء ذلك، وتتحول صراعاته الداخلية ومشاعره إلى كلمات تدفعه لاستخدام أساليب أخرى في التعبير عنها قد تظهر على شكل سلوكيات عدوانية فيما بعد.

## ثانيًا: النازحون في حضرموت

### 1- نظرة عامة عن محافظة حضرموت:

تقع محافظة حضرموت على ساحل البحر العربي في الجزء الشرقي من اليمن. يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب بحر العرب، ومن الغرب محافظة شبوه، ومن الشرق محافظة المهرة.

تنقسم المحافظة إلى أربع مناطق جغرافية متميزة هي: السهل الساحلي، والجبال والهضاب، ووادي حضرموت، والسهل الصحراوي الشمالي الذي يمتد إلى صحراء الربع الخالي.

تقدر مساحتها بـ(193,032) كم$^2$، وبذلك تشكل نحو (30 %) من إجمالي مساحة الجمهورية، وتعد أكبر محافظاتها مساحةً. وتنقسم المحافظة إدارياً إلى جزأين: الأول يتكون من المديريات الواقعة على الشريط الساحلي والمرتفعات الذي يضم (12) مديرية، ويتكون الجزء الآخر من المديريات الممتدة على طول الوادي والصحراء ويضم (16) مديرية ليكون إجمالي مديريات المحافظة (28) مديرية.

تتميز المحافظة بتنوع أنشطتها الاقتصادية اعتماداً على اختلاف مناطقها، حيث يتوزع النشاط الاقتصادي بحسب المناطق الجغرافية؛ فالنشاط الزراعي بشقية النباتي والحيواني يحتل المرتبة الأولى بالنسبة لمعظم السكان ويتركز في الوديان خاصة في وادي حجر ووادي حضرموت والوديان الأخرى، وأهم منتجاتها

التمور والحناء والتبغ والمانجو والباباي والموز والخضروات، حيث تصل نسبة إنتاج المحاصيل الزراعية (5.8 %) من إجمالي الإنتاج الزراعي البلاد. ويزاول مهنة الرعي الكثير من السكان، وهم فئة البدو القاطنين على سفوح المنطقة الجبلية الداخلية وبواطن الأودية والمناطق الوسطي والغربية. أما منطقة السهل الساحلي فيغلب على سكانها مزاولة النشاط السمكي نظراً لما تتميز به المنطقة من سواحل بحرية طويلة وغنية بالثروة السمكية المشهورة بجودتها العالية، كما يعمل ساكنوها في النشاط التجاري وبشكل محدود في النشاط الزراعي وتربية الحيوانات وإنتاج العسل. وتتمتع محافظة حضرموت ببعض الثروات المعدنية بما في ذلك حقول النفط في المناطق الوسطي والغربية، وإلى حد بعيد احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى بعض المعادن مثل الذهب.

يبلغ عدد سكان المحافظة وفقاً للإسقاطات السكانية لعام 2018م (1,582,441) نسمة. وتقدر نسبة الفقر في المحافظة لعام 2017م وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء (61 %) (نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (29)، نوفمبر2017)، وبذلك تحتل المرتبة الخامسة من حيث مستوى الفقر من بين محافظات الجمهورية (الحنشي، 2021).

## 2 - النازحون في حضرموت

تعد الأزمة الإنسانية في اليمن الأسوأ على مستوى العالم نتيجة للصراع المستمر. وتواجه نسبة عالية من الناس في اليمن الموت والجوع والأمراض أكثر من أي بلد آخر. تكاد تكون درجة المعاناة غير مسبوقة تقريبًا، ويحتاج (80 %) من مجموع السكان لأي شكل من أشكال المساعدات الإنسانية والحماية، أي بزيادة (84 %) منذ اندلاع الصراع في عام 2015م، ويحتاج (20) مليون شخص إلى المساعدة لتأمين غذائهم، فيما (14) مليونَ شخص يمني في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية (خطة الاستجابة الإنسانية، 2019ً).

وفي خلال العام 2019م نزح جراء الصراع (11,646) في شهر ديسمبر، ليصل بذلك إجمالي العدد إلى أكثر (413,000) من النازحين (تقرير عن الوضع القائم، 2020).

لقد باتت قضية النازحين الذين يعانون من ويلات الصراع في اليمن تتصدر تقارير غالبية المنظمات الدولية. وفي أحدث تقرير، أعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان عن ارتفاع عدد النازحين جراء الصراع في اليمن إلى حوالي (4.3) مليون شخص، نصفهم تقريباً من النساء، و(27 %) منهم أعمارهم دون سن

(18)، موضحاً أن ثلاثة أرباع النازحين في السنوات الثلاث الماضية هم من النساء والأطفال.

إن تصعيد الصراع في اليمن واستمرار الأزمات الإنسانية التي أعقبت ذلك أضعف وضع النساء والفتيات في المجتمع اليمني، وكانت النتيجة تآكل آليات حماية النساء تقريباً، مما زاد من خطر تعرضهن لسوء المعاملة وللعنف. وتمثل نسبة النساء والأطفال ما يقرب من (76 %) من النازحين في اليمن. ووسط كل المصاعب بقيت المرأة قوية ومرنة. ويضيف التقرير أن النساء من يتحملن عبء إعالة أسرهن في معظم الحالات.

وأوضح تقرير آخر عن وضع النازحين في اليمن أن اليمن ما زال يصنف أكبر أزمة إنسانية في العالم، ولا يزال النازحون فيه بحاجة إلى الحماية والمأوى والخدمات الإغاثية والصحية المنقذة للحياة. ونتيجة لتجدد الصراع حول محافظات مأرب وصنعاء والجوف؛ فقد أُجبرت نحو (5,000) أسرة على الفرار من ديارهم، وفقًا لمعلومات حديثة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (تقرير عن وضع النازحين، 2020).

وبيَّن التقرير أن نسبة النزوح في أنحاء اليمن قد ارتفعت إلى (7 %) في ظل الصراع المتصاعد والأوضاع الإنسانية المتدهورة، وأن الأزمة الراهنة تجبر مزيدًا من الناس على ترك منازلهم بحثًا عن الأمان، وأن أكثر من ثلاثة ملايين شخص يعيشون حياة غير مستقرة تحفها المخاطر، ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية. وأكد التقرير أيضًا أن عددًا كبيرًا من النازحين يحاولون العودة إلى ديارهم بزيادة تقدر بـ(24 %).

وقد عكس التقرير صورة مقلقة عن حياة النازحين والتحديات التي تواجههم والاحتياجات الأساسية التي يفتقرون إليها وعلى رأسها الغذاء والمأوى ومياه الشرب. كما يؤثر النزوح على المجتمعات المستضيفة، إذ تزيد الضغوط على مواردها الضئيلة. ويقيم غالبية النازحين، أي نحو (62 %) منهم، لدى أقاربهم أو أصدقائهم فيما يعيش آخرون في أماكن إيواء غير ملائمة (تقرير الأمم المتحدة، 2016).

من الملاحظ أن مشكلة النازحين باتت آثارها واضحة المعالم على الأسر النازحة جراء النزوح؛ فانعدام الأمن والانتقال إلى بيئة جديدة قد تكون غير مناسبة يحدها القلق والتوتر المستمر وفقدان الممتلكات، فضلاً عن الآثار النفسية التي تصيب الأفراد ويكون لها أثر كبير على المرأة والطفل، كل ذلك

وضع المجتمع أمام تحديات التي تتبلور من خلال الاحتياجات الأساسية التي يفتقرون إليها وعلى رأسها الغذاء والمأوى ومياه الشرب، وتدني المستويات التعليمية والخدمات في المخيمات وانخفاض الأطر الثقافية. كما يؤثر النزوح على المجتمعات المستضيفة، إذ تزيد الضغوط على مواردها الضئيلة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، وانتشار الظواهر الاجتماعية السلبية مثل التسول والسرقة والاختطاف والدعارة وغيرها.

وقد تدفق الآلاف من النازحين إلى محافظة حضرموت، قادمين –أغلبهم– من المحافظات الجنوبية (عدن، وأبين، ولحج، والضالع)، ويتوزعون في منازل ومخيمات للنازحين في كل من سيئون والمكلا وتريم. وأعلنت السلطات المحلية ارتفاع عدد النازحين إلى أكثر من (50,000) نازحٍ، يمثل الأطفال والنساء نحو (80 %) من حجم النازحين في المخيمات.

تُشير المعلومات التي تقدمها المنظمات الإغاثية المحلية إلى أنه يوجد في ساحل حضرموت "وحدَه» نحو (14) مخيماً لإيواء النازحين، وأن عدد النازحين فيه بلغ أكثر من (20,000) نازح يعيشون في وضع صعب من تردي الخدمات المعيشية وتلوث مياه الشرب مما يجعلهم عرضة للأمراض المتعددة (خشافة، 2015).

بدأت في شهر مارس 2020 موجة نزوح جديدة، وتدفقت أعداد كبيرة من الأسر من محافظة الجوف جراء الأحداث التي شهدتها مؤخرًا، وهو أمر زاد من عبء عمل المنظمات وتحديدًا في وادي حضرموت الذي يضم تجمعات كبيرة للنازحين في مديرية العبر منطقة غران الشمال التي نزح إليها (680) أسرة، فيما اتجهت بقية الأسر إلى مديريات الوادي الرئيسة (سيئون وتريم والقطن).

يوجد في مديرية العبر أكبر تجمعات ومخيمات للنازحين، بينما يوجد مخيمان صغيران في مديرية سيئون، الأول في منطقة مريمة والثاني في منطقة مدودة، والبقية في تجمعات في مناطق متفرقة من سيئون. وبحسب إحصائيات تقرير لجنة النازحين التابعة لاتحاد منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت الوادي والصحراء الصادر في مارس 2020 فإن أعداد الأسر النازحة في الوادي يفوق (5,328) أسرة، منها (2,000) أسرة موجودة في مخيمات مديرية العبر.

وضع مخيمات النازحين في حضرموت ينذر بكارثة إنسانية، حيث تستمر معاناة النازحين القاطنين في صحراء العبر بسبب انعدام المياه الصالحة للشرب، ويشكو أكثر من (5,000) نازح من صعوبة الحصول على المياه التي يتم شراؤها بأسعار باهظة (العيدروس، 2021).

جدول (1): مخيمات النازحين بحضرموت حسب إحصائية كلستر الصحة 2020م

| م | المخيم | المنطقة | عدد الأسر النازحة |
|---|---|---|---|
| 1 | مخيم بويش | المكلا | 60 |
| 2 | مخيم ابن سيناء | المكلا | 19 |
| 3 | مخيم سمعون | الشحر | 55 |
| 4 | مخيم الخزان | الشحر | 40 |
| 5 | مخيم مريمة | سيئون | 221 |
| 6 | مخيم مدودة | سيئون | 10 |
| 7 | مخيم العبر | العبر | 2,445 |
| 8 | مخيم الجابية | العبر | 25 |
| 9 | موقع سوق النساء | سيئون | 234 |
| 10 | موقع شحوح | سيئون | 162 |
| 11 | موقع المساكن والشافعي | سيئون | 84 |
| 12 | موقع المطار | سيئون | 45 |
| 13 | المهمشين | غيل باوزير | 314 |
| 14 | تجمعات الريان | غيل باوزير | 314 |
| 15 | موقع الغرفة | سيئون | 63 |
| 16 | موقع القرن | سيئون | 317 |
| 17 | موقع حي الوحدة | سيئون | 123 |
| 18 | موقع السحيل | سيئون | 136 |
| 19 | موقع الحوطة | سيئون | 24 |
| الإجمالي | | | 4,691 |

المصدر: كلستر الصحة، محور حضرموت، تدخلات الشركاء، 2020م.

يوضح الجدول السابق عدد مخيمات النازحين بحضرموت حسب إحصائية كلستر الصحة 2020م التي بلغت (19) مخيمًا في أنحاء حضرموت الساحل والوادي. وتفتقد كثير من المخيمات لمقومات الحياة من مأوى ومواد غذائية وتعليم ورعاية صحية، بالإضافة إلى استمرار العواصف الرملية في المخيمات الصحراوية، مثلما حدث لمخيم النازحين في الغران الشمالي بمديرية العبر في مارس من العام 2020م؛ حيث تعرض لرياح شديدة اقتلعت الخيام والشبكيات

وخزانات المياه وأتلفت المواد الغذائية حسب تقارير صادرة عن الوحدة التنفيذية للنازحين. وكذا تضررت (162) أسرة، وفقدت (150) أسرة المأوى بشكل كامل من إجمالي (680) أسرة نازحة من محافظة الجوف يضمها المخيم.

وبلغ عدد الأسر النازحة المتضررة من جراء هطول الأمطار في مخيم بويش في المكلا ومخيم كرشوم ومهينم في مديرية الريدة وقصيعر (103) أسرة، كان الضرر في الخيام والمأوى وتلف كامل في الغذاء.

**جدول (2): عدد الأسر النازحة في محافظة حضرموت لعام 2020م**

| | المديرية | إجمالي الأسر | إجمالي الأفراد |
|---|---|---|---|
| حضرموت الوادي والصحراء | تريم | 534 | 2,831 |
| | السوم | 112 | 577 |
| | القطن | 165 | 980 |
| | عمد | 89 | 408 |
| | سيئون | 2,347 | 14,976 |
| | شبام | 95 | 455 |
| | العبر | 2,445 | 8,660 |
| **الإجمالي** | | 5,787 | 28,887 |
| حضرموت الساحل | المكلا | 1,927 | 7,309 |
| | الشحر | 327 | 1,752 |
| | الديس الشرقية | 36 | 189 |
| | غيل باوزير | 617 | 3,097 |
| | الريدة وقصيعر | 137 | 723 |
| **الإجمالي** | | 3,044 | 13,070 |
| **الإجمالي العام في المحافظة** | | 8831 | 41,957 |

**المصدر: إحصائيات الوحدة التنفيذية للنازحين، صادر في يناير 2021م.**

يوضح الجدول أعلاه عدد الأسر النازحة إلى محافظة حضرموت لعام 2020م، متوزعة في أنحاء حضرموت. وعلى الرغم من أن البيانات المتوفرة تشير إلى أن عدد النازحين في المحافظة خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر

2018م قد بلغ (18,654) نازح (منظمة الهجرة الدولية)؛ فإن واقع الحال والملاحظة والمشاهدة يبينون أن أعداد النازحين أكثر من ذلك بكثير؛ فمنذ العام 2015 وحضرموت وجهة يقصدها المجبرون على مغادرة مناطقهم، حيث استقبلت في العام 2015 نازحي عدن وأبين الذين زاد عددهم عن (50,000) نازح (الوحدة التنفيذية للنازحين، 2021)، ورتبت لهم وسائل العودة إلى مناطقهم بعدً استقرارها.

ولا تزال حضرموت تستقبل الأسر النازحة من مناطق الصراع؛ فقد بلغ إجمالي الأسرِ النازحة في ساحل حضرموت ووادیها (8,831) أسرة، بما يعادل (41,957) فرداً (الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، صادر في يناير 2021).

لقد أصبحت حضرموت قِبلَةً للنازحين من جميع المحافظات اليمنية نظراً للاستقرار الأمني الذي تعيشه مقارنة بالمحافظات الأخرى، وباتت كل مدن حضرموت -دون استثناء- مأوى لآلاف من النازحين الذين يسكنون في شقق أو عند أقارب لهم. وقد تسبب ازدياد أعداد النازحين بصورة واضحة في الضغط على موارد المناطق التي نزحوا إليها مما يؤثر على جودة الخدمات بصورة خاصة.

ومع الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها البلاد بشكل عام؛ فقد شكل هؤلاء النازحون ضغطاً كبيراً على الخدمات في المحافظة لا سيما خدمات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية مما جعل الخدمات المتوفرة حاليًا غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة عليها في ظل ضعف قدراتها وإمكانياتها، وهو أمر يتطلب تقديم الدعم والمساندة لهذه القطاعات الخدمية كي تستطيع المحافظة على تقديم الخدمات.

### 3 - مشكلات النازحين في حضرموت

يعاني النازحون في المخيمات وخارجها بمحافظة حضرموت صعوبة الوصول أو الحصول على الخدمات الأساسية، مع وجود حاجة متزايدة لتوفير الغذاء لكل الأفراد، وفي ظل استمرار الحالة الاقتصادية السيئة للبلد بشكل عام وانهيار العملة المحلية بشكل خاص، مما كان له الأثر الأكبر في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة غير طبيعية، وتدهور ملحوظ في الخدمات المقدمة.

كشفت نتائج التقييم متعدد القطاعات للمحافظات -ومنها حضرموت- أن وصول السكان بالمحافظة إلى الخدمات الأساسية محدود جداً ولا يستوفي

الحقوق الأساسية لشريحة كبيرة من السكان بسبب محدودية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي وسبل كسب العيش والتعليم. وقد عدت سبل كسب العيش من الحاجات الأساسية التي نادراً ما تُلبى في حضرموت للنازحين أو للمجتمع المستضيف على حد سواء (الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، صادر في يناير 2021).

وتعد النساء أشد المتضررين من الصراع حيث تواجه الكثير من المشاكل كالحرمان من التعليم والزواج المبكر الذي ازدادت حالاته بنسبة (66 %) من الفتيات (الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، صادر في يناير 2021). وفي دراسة حديثة لاتحاد نساء اليمن بينت أن نسبة الفتيات اللائي تزوجن قبل بلوغهن سن (16) بلغت حوالي (44 %) من إجمالي العينة، وأن حوالي واحدة من كل ثلاث نساء في الفئة العمرية (29-25) سنة قد تزوجت قبل بلوغ (16) سنة (الثور؛ الآنسي، 2013).

لقد أصبح زواج القاصرات شكلاً من أشكال التكيف الاجتماعي السلبي مع الأوضاع الراهنة للأزمة، لا سيما في مجتمعات النزوح، الأمر الذي يهدد إتاحة الفرص المستقبلية لمشاركة النساء وتمكينهن من العمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تعاني النساء داخل المخيم من عدم المقدرة على تلبية احتياجاتها الشخصية التي لا توفرها المنظمات الإنسانية بشكل مستمر مما ينعكس سلباً على صحتها وحالتها النفسية وتعاملها مع المجتمع المستضيف. وقد بينت دراسةٌ لتقييم وتحديد احتياجات النازحين في منطقة بويش بمحافظة حضرموت لعدد (75) أسرة أن النساء والأطفال بحاجة ماسة لأدوات النظافة الشخصية والفوط الصحية، وهذه الأشياء لا تتوفر لهم بشكل مستمر، حيث إن (85 %) من النساء بحاجة ماسة لأدوات النظافة الشخصية؛ حيث تتجاهل المنظمات الاحتياجات الخاصة لبعض الفئات الهشة في مجتمع النازحين مما يمثل عنف الحرمان من الخدمات الأساسية. أيضاً، قد تتعرض المرأة للعنف والاستغلال نتيجة للحاجة المادية لأسرتها، وذلك لمسؤوليتهن الرئيسة في رعاية أسرهن وتأمين الحاجات الأساسية لها، في ظل غياب كثير من أرباب الأسر النازحة، وقلة الموارد وصعوبة تأمينها، مما يجعلهن عرضة لكثير من صور العنف كالاستغلال أو الابتزاز وغير ذلك من أشكال العنف الذي تتعرض له النازحات.

**جدول (3): حالات العنف المرصودة بالمحافظة والمحالة إلى قسم إدارة الحالة في مستشفى المكلا للأمومة والطفولة للعام 2019م.**

قسم إدارة الحاله :

إحصائية 2019م

| الشهر | الجنس | حالات الأغتصاب | تهريب أ- طفال | أختطاف وتحرش | أطفال في تماس مع القانون | حرمان من الموارد المجتمعيه | عمالة أطفال | زواج مبكر | أساءه نفسيه وجسديه أدت الى إعاقة | لقيط | عنف أسري | تسرب دراسي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يناير | ذكر | - | - | - | - | 6 | 4 | - | - | - | - | - |
| | أنثى | - | - | 1 | - | 1 | 4 | 1 | - | - | - | 1 |
| فبراير | ذكر | - | - | - | - | 8 | 6 | - | - | - | - | - |
| | أنثى | - | - | - | - | 4 | 3 | - | 1 | - | - | 1 |
| مارس | ذكر | - | - | - | - | 2 | - | - | 1 | - | - | 1 |
| | أنثى | 3 | 1 | - | - | - | - | 2 | - | - | - | - |
| أبريل | ذكر | - | - | - | - | 7 | 7 | - | - | - | - | 1 |
| | أنثى | 1 | - | - | - | 3 | 3 | - | - | - | - | - |
| مايو | ذكر | - | - | - | - | 5 | 3 | - | - | 1 | - | - |
| | أنثى | - | - | - | --- | 2 | 3 | - | - | 1 | - | - |
| يونيو | ذكر | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 2 | - |
| | أنثى | - | - | - | - | 4 | - | - | - | - | - | - |
| يوليو | ذكر | - | - | - | - | 1 | 4 | - | - | 1 | - | - |
| | أنثى | 1 | - | - | - | 2 | 1 | - | - | - | - | - |
| أغسطس | ذكر | - | - | - | - | 3 | 2 | - | - | - | 2 | - |
| | أنثى | 3 | - | - | - | 2 | - | - | - | - | - | 2 |
| سبتمبر | ذكر | - | - | - | 1 | 5 | 3 | - | - | - | - | - |
| | أنثى | 1 | - | - | - | 4 | - | - | 1 | - | - | - |
| أكتوبر | ذكر | - | - | 2 | - | 4 | 1 | - | - | - | - | 2 |
| | أنثى | 2 | - | 1 | 1 | 5 | - | - | - | 1 | - | 1 |
| نوفمبر | ذكر | - | - | - | 1 | 3 | 2 | - | - | - | - | 2 |
| | أنثى | 2 | - | - | - | 3 | - | - | - | - | - | 3 |
| ديسمبر | ذكر | - | - | - | - | 6 | 1 | - | 3 | | - | 1 |
| | أنثى | 2 | - | - | - | 2 | - | - | - | - | 1 | 2 |
| الإجمالي | | 15 | 1 | 4 | 3 | 82 | 74 | 3 | 6 | 4 | 5 | 17 |
| 214 | | | | | | | | | | | | |

**المصدر: تقرير مستشفى المكلا للأمومة والطفولة للعام 2019**

ويعاني بعض النازحين في المجتمع المستضيف بحضرموت الحرمان من التعليم وعدم قبول الأطفال في المدارس الحكومية لعدم وجو الوثائق الثبوتية، واتجاه العديد من الأطفال النازحين إلى العمل بسبب اضطرارهم إلى المساهمة في تحسين دخل أسرهم، فيتخذون من «الجولات" مكاناً لبيع المناديلٍ الورقية أو المياه المعدنية، ومنهم من يلجأ إلى التسول، (أكثر من (150) طفلاً في مخيمي بويش وابن سيناء بحضرموت حرموا من الدراسة بسبب عدم وجود الوثائق الثبوتية، وأصبح معظمهم يمتهن أعمالاً شاقة تؤذي صحتهم وتعرضهم للمخاطر بشكل مستمر) (العيدروس، 2012).

## 4- الآثار المترتبة على النزوح:

إن غياب الفرص الاقتصادية هو العامل الرئيس الذي تسبب في تدهور سبل العيش لكل من النازحين والعائدين والمجتمعات المستضيفة وغير المستضيفة،

وقد بلغت نسبة الفقر في حضرموت حوالي (61 %).

ويُمكن لأقل من نصف إجمالي السكان في (88 %) من المديريات بالمحافظة القدرة على الوصول إلى سبل كسب العيش المستدامة والمنتظمة، فيما لا تتوفر لديهم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وقد أثبتت بعض الأوراق البحثية –في عدد من المحافظات ومنها حضرموت– تدني معدلات وصول النازحين والمهاجرين إلى دخل مستدام ومنتظم، وكذلك بالنسبة للاجئين في (96 %) من المديريات التي شملها التقييم.

إن هذه النسبة العالية من المديريات تسود فيها معدلات وصول أقل من (50 %) لسبل كسب العيش وللخدمات الأساسية؛ فانخفاض حدة الأعمال في مناطق النزوح وعمل النازحين في الأعمال متدنية الأجر وقلة فرص كسب العيش، حيث يسعى الأشخاص المتضررون إلى إعادة بناء حياتهم والاستقرار في بلد النزوح، كل ذلك يدفع النازح للعمل في أعمال تدر عليه دخلاً أقل مما اعتادت عليه أسرته، وهذا قد يسبب بعض المشاكل الأسرية، وخروج أكثر من فرد في الأسرة إلى العمل، وغالباً ما تخرج المرأة للعمل لا سيما إذا كانت غير متعلمة، أيضًا قد ينسحب الكثير من الأبناء من التعليم نتيجة لقلة الدخل (التقرير الشامل للتقييم متعدد القطاعات، 2019).

كما تعاني الأسر النازحة في حضرموت التي تعولها نساء من انعدام الأمن الغذائي بصورة أشد من الأسر النازحة التي يعولها رجال، وقد يتعرض أبناؤها للتشرد والعمل والحرمان. وتوجد أعلى أعداد للنساء المعيلات لأسرهن بين النازحين داخلياً والعائدين (التقرير الشامل للتقييم متعدد القطاعات، 2019).

**ثالثاً: الدراسات السابقة**

تعرض الدراسة الحالية العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع النزوح وآثاره على الأفراد، وتم ترتيبها من الأحداث إلى الأقدم وذلك على النحو الآتي:

- **دراسة (الحسين، 2020م)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والنفسية للنزوح، والصعوبات التي يواجهها النازح في الأمور الخدمية والصحية وانقطاع موارد الرزق وما يحمله النزوح من صعوبات معيشية ترهق العائلات وأرباب الأسرة، كما هدفت إلى التعرف على كيفية التعامل مع المشكلات والضغوطات النفسية لدى الأطفال والعائلة ككل، من خلال الاطلاع على

وجهتي نظر أصحاب المصلحة (الأهالي والمتخصصين النفسيين)، وأخيرًا التعرف على المشكلات القانونية التي حدثت في أثناء مرحلة النزوح مثل حالات الزواج والولادات من دون توثيق أو حتى الحصول على وثائق رسمية تثبت ذلك، ومعرفة دور الجهات المسؤولة عن المخيمات في التعامل مع هذه المشكلات. وقد استخدم الباحث نوعين من مصادر البيانات الأولية والثانوية، اشتملت الثانوية على الأبحاث والتقارير المتضمنة لمعلومات وبيانات عن النازحين ومشكلاتهم في داخل سورية. فيما كانت البيانات الأولية بيانات كمية، وهي بيانات جمعت عن طريق تصميم استبانة، أما الأداة فاستخدم الباحث الاستبانة عن طريق إجراء مزودي المعلومات مقابلات مع خمس فئات مختلفة هم: أولياءُ الأمور ومرشدون اجتماعيون وأطباء نفسيون ومع المسؤولين عن إدارة المخيمات والقضاة. ومن أهم نتائج الدراسة ارتفاع أعداد المهجرين قسرًا بعد التدخل العسكري الروسي عام 2015. وقد زادت عمليات التهجير القسري وموجات النزوح ازديادًا غير مسبوق في العصر الحديث، وبرزت آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية على النازحين وذويهم وعلى علاقاتهم الأسرية، وظهرت إشكالات عدة بين النازحين والمجتمعات المستضيفة.

- **دراسة (عباس،** 2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإرهاب وأزمة النزوح على الأمن الإنساني الذي مثّل صدمة للمجتمع العراقي من حيث تأثيره على الأوضاع النفسية والاجتماعية والاقتصادية للفرد والأسرة والمجتمع. وقد تكونت عينة البحث من (200) نازح، (100) من الذكور و(100) من الإناث. واستخدمت الدراسة المسح الاجتماعي عَلى عينة من النازحين في مجمع (خيمة العراق)، و"استمارة الاستتباب" أداةً للبحث، وكانت أبرز نتائج البحث أن الغالبية العظمى من العينة تؤكد مسؤولية السلطات المحلية الرسمية والمنظمات الدولية عن مساعدة النازحين، وأن غالبية عينة يشعرون بالأحراج من تسميتهم بالنازحين، ويرغبون بالعودة إلى مناطق سكنهم الأصلية، ولم يتمكنوا من فرض عاداتهم وتقاليدهم في المناطق المستضيفة، فمنهم من يسكن في المخيمات وبعضهم الآخر يشترك مع آخرين في السكن، وأن الكآبة الشديدة هي أكثر الأمراض النفسية التي يتعرضون لها.
- **دراسة (أحمد،** 2019م): هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية السلبية للنزوح بمعسكرات دارفور؛ فالصراع في دارفور أدى إلى نزوح شريحة كبيرة من أفراد المجتمع وهجرة الكثير من النازحين إلى القرى. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن والأسلوب الإحصائي، واستعان الباحث بأدوات جمع البيانات من الملاحظة بالمشاركة والمقابلات

والاستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن أغلب الأسر في المعسكر عبروا عن رغبتهم في البقاء وعدم العودة لعدم وجود الأمن، ولا توجد مراكز أمنية أو شرطية في المعسكر وهذا يدل على وجود علاقات اجتماعية جيدة سائدة بين النازحين، كما أثبت وجود بعض السلوكيات الضارة بين الشباب مثل تعاطي المخدرات والمسكرات، وأن هناك أثراً نفسياً للأفراد النازحين إما بفقدانهم بعض أفراد من أسرهم أو بعدم معرفتهم بأماكن وجود أسرهم.

● **دراسة (عبد العزيز، 2019م):** هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة المساعدة المؤدية إلى الاندماج الاجتماعي للنازحين. وأيضاً التعرف على محددات الاندماج الاجتماعي للنازحين في المجتمع الكردي، ووضع استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار الحلول والمعالجات لموضوع الأمن المجتمعي للنازحين في أقاليم كردستان وتسهيل مهمة إدماجهم مع المجتمع المستضيف. استخدم الباحث المنهج الوصفي معتمداً على المنهج التكاملي والمنهج الأنثروبولوجي ومنهج المسح الاجتماعي، أما الأدوات المستخدمة فقد كانت الملاحظة بالمشاركة أو المعايشة – المقابلات غير العشوائية-. أما حجم العينة فقد اختار الباحث (250) أسرة نازحة إلى مدينة أربيل والمناطق التابعة لها. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– أن الأوضاع الأمنية المتردية وسقوط أجزاء كبيرة من المحافظات تحت ما يسمى بتنظيم داعش أجبرتهم على ترك منازلهم والنزوح إلى كردستان العراق بحثا عن الأمن والأمان بعيداً عن العنف والقتل والاعتقالات، حيث وصل عدد النازحين في إقليم كردستان إلى أكثر من مليوني نازح.

– أن للنازحين على المجتمع المستضيف آثاراً إيجابية وأخرى سلبية، فالإيجابية تتمثل في زيادة في حجم السوق، وازدياد أعداد المستهلكين للسلع مما يوفر فرص عمل جديدة، وارتفاع إيجارات البيوت، والتنافس على السكن، وأما الآثار السلبية فمنها التسول، وزيادة التعداد السكاني للمدينة، والتنافس على الخدمات العامة، وانتشار السكن العشوائي.

– أوضحت الدراسة أن أغلبية النازحين بنسبة (71 %) غير مندمجين مقابل نسبة (29 %) من المندمجين مع المجتمع، ومن يفضلون العودة إلى مناطقهم بعد استتاب الأمن وعودة الأوضاع الطبيعية إليها.

● **دراسة (جعفر، 2015م):** استهدفت الدراسة التعرف على المرونة الإيجابية لدى المراهقين النازحين تبعاً لمتغير العمر (16–14–12 –18) سنة، والنوع الاجتماعي (ذكور أو إناث)، والتعرف على دلالة الفروق في المرونة

الإيجابية لدى كل من النازحين وغير النازحين تبعاً لمتغير العمر (16-14-12-18) سنة والنوع الاجتماعي (ذكور أو إناث)، وقد شملت عينة البحث (160) مراهقاً ومراهقة من النازحين ومثلهم من غير النازحين. استخدمت الباحثة مقياس إبراهيم (2009) الذي يتكون من (58) فقرة، وقد أثبتت النتائج أن المراهقين النازحين وغير النازحين لديهم مرونة إيجابية لكل الأعمار المشمولة بالبحث، وأنه لا يوجد أثر لمتغير العمر والنوع عند المراهقين النازحين، ولا أثر أيضاً لمتغير العمر عند المراهقين غير النازحين وأن الإناث أكثر مرونة من الذكور.

- **دراسة (الصادق، 2009م):** هدفت الدراسة إلى دراسة بعض الآثار النفسية والاجتماعية الواقعة على طلاب الجامعات السودانية وطالباتها القادمين من مناطق الصراعات، وقد كانت عينة البحث من طلاب منطقة دارفور. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الباحثة أداة المقابلة ومجموعة المناقشات مع عينة البحث من الطلاب، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أنه توجد علاقة دالة بين الآثار النفسية والاجتماعية ومستوى التعايش الاجتماعي للطلاب والطالبات القادمين من مناطق الحروب الأهلية، وأن هناك أيضاً تفاوتاً في الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية الواقعة على طلاب ودارفور وطالباتها، وأنه توجد فروق في درجة التفكير بالحروب بين طلاب دارفور وطالباتها لصالح الطالبات، وأن الصراع يؤثر تأثيراً سلبياً على التحصيل الدراسي لطلاب دارفور وطالباتها.
- **دراسة (عبد الله، 2005):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاكل اللاجئين الفلسطينيين التي تواجههم داخل المعسكرات، وكيف استطاعوا التكيف مع أوضاع اللجوء المأساوية ولماذا رفضوا التوطين في المناطق المستضيفة وما هي الإمكانيات المتاحة لهم للعودة أو التعويض؟ وما هو موقفهم في العملية السلمية؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- واجه اللاجئون مأساة داخل المعسكرات لا سيما الذين لم ينطبق عليهم تعريف وكالة الإغاثة.
- أن التفاوض حول مشكلات اللاجئين سوف يكون تحدياً بالغ الصعوبة على الجانب الفلسطيني، فمن الضروري جداً على الفلسطيني أن يستعدوا باستراتيجية تفاوضية قوية.
- أن سقف التوقعات الفلسطينية والعربية في موضوع اللاجئين محكوم بإدراكهم للإمكانيات المتاحة أمام الحل العادل.

● **دراسة (كافي**، 2001م): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة الصراع في مناطق جبال النوبة ودراسة أسبابها وآثارها وإبراز الأثر العالمي في إثارة الصراعات في منطقة جبال النوبة وإطالة أمدها، إضافة إلى الإسهام في وضع خطة تنموية تساعد على تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار. استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ودراسة الحالة، كما استخدم أداة المقابلة وأجراها مع بعض الأساتذة المهتمين بدراسة هذه المنطقة ومقابلات مع أبناء المنطقة. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التنمية هي الوسيلة لحل المشكلات الأهلية، وأن أثر النظام الدولي في استمرار المشكلة واضح، وأن أثر الصراع المسلح في جنوب كردفان على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالولادية واضح أيضاً.

● **دراسة (سلمان وفرج**، 2017م): هدفت الدراسة إلى تحليل واقع النزوح السكاني وتسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها النازحون، والتعرف على الآثار الاقتصادية الناجمة عن عمليات النزوح السكاني في العراق، وتوصلت الدراسة إلى أن الصراع الطائفي والانفلات الأمني كانا من أهم الأسباب التي أدت إلى النزوح في الوقت وفي المستقبل إذا لم تتكاتف الجهود للقضاء على الفتنة الطائفية والعمل بجدية على إعادة اللحمة الوطنية وتغليب سلطة القانون وتفعيل القضاء، وأن بعض النازحين سكنوا في أماكن لم يعهدوها أبداً مثل المخيمات والبنايات قيد الإنشاء والمدارس وأماكن العبادة من مساجد أو حسينيات أو كنائس أو غيرها، ومن ثم فقدوا الأمن والأمان. وتوصلت الدراسة أيضاً أن المشكلات الاجتماعية قد تعددت عند النازحين في المخيمات، منها: التفكك الأسري، ترمُّل النساء وتيتُّم الأطفال، الفقر، الحاج ة، الجوع، الاستغلال، وأن هناك أيضاً آثاراً اقتصادية عديدة بسبب عمليات النزوح السكاني التي حدثت في العراق منها الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة نتيجة عمليات التهجير القسري التي تتمثل في متطلبات الإنفاق الكبيرة لا سيما في توفير الأمن مقابل شحة التمويل.

– **التعليق على الدراسات السابقة:**

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الصراع وآثاره المختلفة على الأفراد والمجتمع، وقد استفادت الباحثة منها في تحديد الإطار النظري، وفي بناء أداة الدراسة (الاستبانة) من أجل التوصل إلى آثار الصراع على الأفراد النازحين في محافظة حضرموت.

## رابعاً: الإجراءات المنهجية في الدراسة:

### 1- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من مخيمات النازحين في محافظة حضرموت.

### 2- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية لتمثل مجتمع الدراسة، حيث اختير مخيمان في مدينة المكلا، مخيم يقع في منطقة ابن سينا والآخر يقع في منطقة بويش التي تعد من أرياف المكلا. يضم هذان المخيمان نازحين من المناطق الشمالية نزحوا إلى المكلا هرباً من الصراعات. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية هي المسؤولة عن المخيمين؛ حيث تقوم بالإشراف عليهما وإدارتهما وتوفير ما يحتاج إليه النازحين فيهما.

وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الأسر المقيمة في مخيمين من مخيمات مدينة المكلا، وهما مخيم بويش الذي يضم (40) أسرة، ومخيم ابن سينا الذي يضم (16) أسرة.

### 3 – منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي من خلال طريقة المسح الاجتماعي للعينة باستخدام الاستبانة، وذلك لجمع المعلومات من مصادرها والعمل على وصفها وتحليلها، كما تم الاعتماد على بعض المعلومات من المصادر الأولية: الإحصائيات، التقارير، الأبحاث، الكتب، المصادر العلمية المتخصصة.

### 4 – أداة الدراسة:

من أجل تحقيق غرض الدراسة، قامت الباحثة بتطوير أداة (استبانة) للتعرف على طبيعة النزوح في حضرموت والمشكلات التي تواجه النازحين وأثرها فيهم على المستوى الفردي والأسري، وقد تم تصميم أداة الدراسة بالاعتماد على المصادر الآتية:

- أدبيات البحث: قامت الباحثة بالرجوع إلى المراجع العلمية ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.
- الدراسات السابقة: قامت الباحثة بمراجعة الدراسات السابقة التي احتوت أدبياتها على تأطير نظري واسع، وعلى أدوات قياس تم الاستعانة بها لبناء أداة الدراسة الحالية.

واستخدمت الباحثة مقابلة شبه مقننة من إعدادها على النحو الآتي:

**المرحلة الأولى:**

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة حُددت المحاور الأساسية للأداة، حيث شملت الاستبانة عدداً من الفقرات والبيانات الأولية التي من خلالها يتم التعرف على الخصائص الاجتماعية للعينة والتعرف على بعض المتغيرات التي قد تؤدي إلى حدوث المشكلة، كما تضمنت عبارات يتم الإجابة عنها بوضع إشارة أمام إحدى الإجابات (نعم، أحيانا، لا). وضمت أيضاً (50) عبارة عن الخدمات المقدمة للنازحين والمشكلات والآثار التي يواجهها النازحون، وحددت المحاور الأساسية للأداة المتمثلة في الخدمات المقدمة إلى النازحين من قبل مجتمع البحث، حيث اشتمل بعد هذا المحور على (12) عبارة، وعن المشكلات الاجتماعية التي يواجهها النازحون حُددت (19) عبارة، بينما تناول المحور الثالث الآثار المترتبة على النزوح في (19) عبارة، إضافة إلى البيانات الأولية التي سعت الدراسة إلى التعرف عليها. قامت الباحثة بصياغة العبارات لتتناسب مع أهداف الدراسة الحالية، وطبيعة أفراد العينة، ومع ما يراد قياسه.

وتم التأكد من صدق الأداة عن طريق عدة إجراءات كالآتي:

- إجراءات الصدق والثبات.

**المرحلة الثانية: إجراءات الصدق:**

(أ) الظاهري (صدق المحكمين):

عُرضتْ الأداة في صورتها المبدئية على عدد من المحكمين بلغ عددهم (5) من المتخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس، وفي ضوء آرائهم حُذفت بعض العبارات أُضيفتْ أخرى وأُعيْدَ صياغة بعضها الآخر، بحيث وصل عدد عبارات محور الخدمات إلى (14) عبارة، ومحور المشكلات إلى (19)، ومحور الآثار إلى (14) عبارة.

(ب) صدق المحتوى:

عُرضت الأداة بعد التحكيم على عدد من الأسر النازحة في مخيم بويش بلغ عددها (10) أُسر (كعينة استطلاعية) لاختبار مدى سهولة العبارات ومدى فهمها، وكذا اختبار فترة الإجابة المناسبة على الأداة وطريقة الاستجابة، وفي ضوء التعديلات وصلت عبارات المحور الخاص بالخدمات إلى (14) عبارة،

و(19) عبارة عن المشكلات التي يواجهها النازحون، و(14) عبارة عن الآثار المترتبة على النزوح.

**المرحلة الثالثة: ثبات الأداة:**

يعد ثبات الأداة من الإجراءات الضرورية التي تؤكد على موضوعيتها وصلاحيتها لتحقيق ما صممت من أجله، وقد تم التحقق من ثبات الأداة عن طريق إعادة الاختبار؛ إذ تم تطبيق الأداة على عينة قوامها (10) من النازحين في مخيم بويش -المجال المكاني للبحث -، الذين تتوفر فيهم شروط اختيار عينة الدراسة، ثم تم إعادة تطبيق الأداة بعد سبعة أيام. وقد استخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط بين الاستجابات في التطبيقين الأول والثاني، حيث بلغ معامل الارتباط (0,89) وهو معامل يشير إلى ثبات الأداة وصلاحيتها للتطبيق.

**5- مجالات الدراسة:**

- المجال المكاني: طُبقت أداة الدراسة في مخيم ابن سينا ومخيم بويش للنازحين في مدينة المكلا محافظة حضرموت.

- المجال البشري: طبقت هذه الدراسة على عينة قوامها (53) من الأسر المقيمة في المخيمين اللذَين قامت المحافظة بإنشائهما لهذا الغرض بعد تزايد أعداد النازحين.

- المجال الزمني: بدأت الدراسة في شهر مايو من العام 2021م، بينما طُبِّقَ المقياس في شهر إبريل من العام نفسه.

**6- الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS). وللإجابة عن مختلف تساؤلات الدراسة تم الاعتماد على الإجراءات الإحصائية الوصفية، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات المتاحة ونوعها، وهي كالآتي:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسط الوزني المرجح.
- معاملات الارتباط.
- كا$^2$ مستوى الدلالة.

7-**نتائج الدراسة:**

**الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة:**

**جدول رقم (4): خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس**

| المتغيرات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 50 | 94.3 |
| أنثى | 3 | 5.7 |
| مجموع | 53 | 100.0 |

يتضح من الجدول أعلاه أن أكثر الأسر الساكنة في المخيم يكون معها رب الأسرة؛ فقد بلغت الأسر التي يكون عائلها رجل (94.3 %)، أما الأسر التي تعولها نساء فقد بلغت (5.7 %) مما يدل على أن سكان المخيمين هي أسر نزحت من أماكن النزاع بكامل أفرادها.

**جدول رقم (5): خصائص عينة الدراسة من حيث العمر**

| المتغيرات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| من20-30 | 13 | 24.5 |
| 31 - 40 | 23 | 43.3 |
| 41 فأكثر | 17 | 32.1 |
| مجموع | 53 | 100.0 |

يتضح من الجدول أعلاه أن (43.3 %) من عينة الدراسة ضمن في الشريحة العمرية (31 -40) سنة، بينما (1.32 %) تقع في الفئة العمرية (41 فأكثر)، و(24.5 %) تقع في الفئة العمرية (من 30-20) سنة. ومن الملاحظ أن أكثر ساكني المخيم في سن يسمح لهم بالعمل، حيث نجد أن أغلبهم يعمل في عمل خاص به لكن هذا الأجر لا يسمح له بالخروج من المخيم واستئجار سكن له ولأسرته بسبب ارتفاع الإيجارات في الوقت الحالي.

جدول رقم (6): الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة

| المتغير | ك | % |
|---|---|---|
| متزوج | 49 | 92.5 |
| أرمل | 3 | 5.7 |
| مطلق | 1 | 1.9 |
| المجموع | 53 | 100.0 |

يتبين من الجدول أعلاه والذي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الحالة الاجتماعية أن (92.5 %) من العينة الإجمالية متزوجون، أي يوجد رب أسرة وقد نزح مع الأسرة، وأن (5.7 %) من العينة أرامل، و(1.9 %) مطلق.

جدول رقم (7): عدد أفراد الأسرة لعينة الدراسة

| المتغير | ك | % |
|---|---|---|
| أقل من 3 | 6 | 11.32 |
| 5-3 | 25 | 47.17 |
| 6 فأكثر | 22 | 41.6 |
| المجموع | 53 | 100 |

يتبين من الجدول أعلاه أن الأسر المكونة من (5-3) أفراد قد جاءت في المرتبة الأول بنسبة بلغت (47.17 %) من إجمالي العينة، ثم جاءت في المرتبة الثانية الأسر المكونة من (6 فأكثر) بنسبة بلغت (41.6 %) من إجمالي العينة، وفي الأخير جاءت الأسر المكونة من (أقل من 3) حيث بلغت النسبة (11.32 %) من العينة الإجمالية. ومن الملاحظ أن الأسرة كبيرة العدد يتحمل ربُّها أعباءً أثقل، وفي كثير من الأحيان لا يستطيع الوفاء بكل احتياجات أسرته مما يعرضها لكثير من المشكلات الأسرية.

جدول رقم (8): المستوى الدراسي لعينة الدراسة

| المتغير | ك | % |
|---|---|---|
| يقرأ ويكتب | 20 | 37.7 |
| تعليم أساسي | 24 | 45.3 |
| ثانوي | 4 | 7.5 |
| تعليم متوسط | 5 | 9.5 |
| جامعي | 0 | 0 |
| دراسات عليا | 0 | 0 |
| المجموع | 53 | 100.0 |

يتبين من الجدول أعلاه الذي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي للنازحين أن نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي قد جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغت (45.3 %)، وفي المرتبة الثانية فئة (يقرأ ويكتب) بنسبة بلغت (37.7 %)، فيما (9.5 %) من عينة الدراسة لديهم تعليم متوسط، وأقل نسبة من عينة الدراسة هم ممن حصلوا على ال ثانوية بنسبة (7.5 %)، وهذا يعني أن أغلب النازحين هي من الفئة البسيطة التي اضطرت إلى ترك موطنها والنزوح إلى حضرموت.

جدول رقم (9): نوع المهنة التي يزاولها أفراد عينة الدراسة قبل النزوح

| المتغير | ك | % |
|---|---|---|
| موظف حكومي | 1 | 1.9 |
| عمل خاص | 45 | 84.9 |
| حرفي | 4 | 7.5 |
| مغترب | 0 | 0 |
| موظف شركات خاصة | 0 | 0 |
| بدون عمل | 3 | 5.7 |
| المجموع | 53 | 100.0 |

يتبين من الجدول السابق الذي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الحالة المهنية التي كان يزاولها النازحون قبل النزوح، أن المرتبة الأولى هي العمل الخاص بنسبة بلغت (84.9 %) من إجمالي العينة، ويأتي العمل الحر في المرتبة الثانية بنسبة (35,8 %) من إجمالي العينة، ووجد (5.7 %) بدون عمل، وأن (1.9 %) يعمل موظفاً حكومياً.

**جدول رقم (10): نوع المهنة الحالية التي يزاولها أفراد عينة الدراسة في منطقة النزوح**

| المتغير | ك | % |
|---|---|---|
| موظف حكومي | 0 | 0 |
| عمل خاص | 47 | 88.7 |
| حر في | 3 | 5.7 |
| مغترب | 0 | 0 |
| موظف شركات خاصة | 0 | 0 |
| بدون عمل | 3 | 5.7 |
| المجموع | 53 | 100.0 |

يتبين من الجدول السابق الذي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الحالة المهنية الحالية أن العمل الخاص قد احتل المرتبة الأولى حيث بلغت النسبة (88.7 %) من إجمالي العينة، ويأتي العمل الحر في المرتبة الثانية بنسبة (5.7 %) من إجمالي العينة، وقد تكون هذه الأعمال أعمالاً ذات أجر متدنٍ لا تكفي لسد احتياجات الأسرة، ووجد أن (5.7 %) من العينة كانوا بدون عملٍ معتمدين على ما تقدمه المؤسسات لهم.

**جدول رقم (11): أسباب نزوح أفراد عينة الدراسة**

| المتغير | ك | % |
|---|---|---|
| الصراع | 53 | 100.0 |
| عدم الإحساس بالأمن | 0 | 0 |
| إيجاد عمل أفضل | 0 | 0 |
| المجموع | 53 | 100.0 |

يوضح الجدول أعلاه أن جميع من نزح كان بسبب الصراع حيث بلغت النسبة (100 %) من عينة الدراسة.

جدول رقم (12): مستوى الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة

| المتغير | ك | % |
|---|---|---|
| أقل من 30.000 ريال | 40 | 75.5 |
| 40.000–50.000 ريال | 13 | 24.5 |
| 60.000 ريال فأكثر | 0 | 0 |
| المجموع | 53 | 100.0 |

يوضح الجدول أعلاه خصائص عينة الدراسة من حيث مستوى الدخل الشهري للأسرة أن (75.5 %) من عينة البحث يبلغ دخلها الشهري (أقل من 30.000) ريال يمني، بينما (5.24 %) يبلغ دخلهم الشهري (40.000–50.000) ريال يمني، وهذه المبالغ لا تكفي لسد احتياجات الأسرة نتيجة لغلاء المواد الغذائية أو إيجار المساكن... إلخ، غير أن المخيم يوفر لهم سلالاً غذائية شهرياً إضافة إلى بعض الاحتياجات التي توفرها المؤسسة المسؤولة عن المخيمين.

جدول رقم (13): نوع مساكن أفراد عينة الدراسة

| المتغير | ك | % |
|---|---|---|
| مخيم | 40 | 75.5 |
| سكن أرضي | 4 | 7.5 |
| شقة | 9 | 17.0 |
| المجموع | 53 | 100.0 |

يتبين من الجدول الذي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث نوع السكن الذي تأوي فيه الأسرة أن (75.5 %) من عينة البحث تسكن داخل مخيم، وأن (17.0 %) من عينة الدراسة تسكن في شقق خارج المخيم قريباً منه، وأن (7.5 %) من عينة الدراسة تعيش في سكن أرضي خارج المخيم أيضاً.

جدول رقم (14): خصائص عينة الدراسة من حيث الخدمات التي تقدم للنازحين، ن= 53

| م | العبارة | نعم ك % | أحياناً ك % | لا ك % | مجموع الأوزان | المتوسط الوزني المرجح | كا² ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقديم خيمه لكل أسرة | 16<br>30.2 | 4<br>7.6 | 33<br>62.3 | 89 | 1.67 | 14.13 |
| 2 | تقديم غرفة لكل أسرة | 15<br>28.3 | 1<br>1.9 | 37<br>69.8 | 84 | 1.58 | 7.07 |
| 3 | تقديم معونات شهرية للأسرة على شكل سلال غذائية | 44<br>83.0 | 7<br>13.2 | 2<br>3.8 | 14<br>1 | 662 , | 912 , |
| 4 | تقديم معونات شهرية للأسرة على شكل مبالغ نقدية | 17<br>32.1 | 10<br>18.9 | 26<br>49.1 | 97 | 31 , | 984 , |
| 5 | المعونات التي تُعطى لا تكفي | 28<br>52.8 | 14<br>26.4 | 11<br>20.8 | 124 | 2.32 | 4.19 |
| 6 | خدمات الكهرباء متوفرة في المخيم | 16<br>30.2 | 29<br>54.7 | 8<br>15.1 | 114 | 2.15 | 7.45 |
| 7 | يوجد عيادة صحية داخل المخيم | 4<br>7.5 | 1<br>1.9 | 48<br>90.6 | 62 | 1.16 | 5.85 |
| 8 | انعدام المياه الصالحة للشرب | 21<br>39.6 | 8<br>15.1 | 24<br>45.3 | 103 | 1.94 | 6.04 |
| 9 | شراء المياه بأسعار باهظة | 32<br>60.4 | 5<br>9.4 | 16<br>30.2 | 122 | 2.30 | 9.55 |
| 10 | تضرر السكن عند سقوط الأمطار | 24<br>45.3 | 6<br>11.3 | 23<br>43.4 | 107 | 2.01 | 7.39 |
| 11 | يوجد خدمات تعليمية للأبناء | 6<br>11.3 | 6<br>11.3 | 41<br>77.4 | 71 | 1.33 | 3.32 |
| 12 | توفر لي عملاً بسهولة | 2<br>3.8 | 25<br>47.2 | 26<br>49.1 | 82 | 1.54 | 5.92 |
| 13 | لا يوجد ازدحام داخل المخيم | 13<br>24.5 | 7<br>13.2 | 33<br>62.3 | 86 | 1.62 | 4.56 |
| 14 | هناك اهتمام من إدارة المخيم بنظافة المخيم ونظامه | 16<br>30.2 | 18<br>34.0 | 15<br>28.3 | 99 | 1.86 | 5.21 |

يوضح الجدول السابق الخدمات التي تقدم للنازحين داخل المخيم وفق الآتي:

– أن (62.3 %) من العينة ترى أن المخيم لا يقدم خيمة مستقلة للأسرة، وأن (32.1 %) ترى أن المخيم يقدم لهم خيماً منفردة لكل أسرة، وأن (7.6 %) من عينة الدراسة ترى أن المخيم أحياناً يقدم لهم خيماً منفردة، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن المخيم في بعض الأحيان مزدحم نتيجة لاستقبال نازحين قادمين، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (89)، كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.67) وهذه العبارة دالة؛ حيث بلغت نسبة كا$^2$ (14.13) مما يثبت وجود فروق ذات دالة إحصائية.

– إذا كان المخيم عبارة عن بيت فإنه لا يتم تقديم غرفة لكل أسرة حيث جاءت العبارة بنسبة (69.8 %) من عينة الدراسة، وأجابت (28.3 %) من عينة الدراسة أنه تم تقديم لهم غرف مستقلة لكل أسرة، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (84)، كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.58) وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (7.07) وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية.

– يرى غالبية أفراد المخيم بنسبة (83.0 %) أن المؤسسة تقدم معونات شهرية على شكل سلال غذائية للأسر في المخيم الذي يتبعها، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (14)، كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (66,2) وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (12 .9) وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية.

– ترى عينة الدراسة بنسبة (49.1 %) أنه لا يتم تقديم معونات شهرية للأسر على شكل مبالغ نقدية، بينما ترى (32.1 %) من عينة الدراسة أنه يتم ذلك. وجاءت عبارة أن المعونات التي تُعطى للنازحين في المخيم تكفي الأسرة حيث بلغت عينة الدراسة (52.8 %)، أما (26.4 %) ترى أنها أحيانا لا تكفي الأسر، وقد يرجع السبب في أن المعونات لا تكفي إلى كثرة عدد أفراد الأسرة وإلى وجود بطالة بينهم إضافة إلى أن المؤسسة لا تستطيع أن تفي بكل احتياجات الأفراد وذلك لعدم اهتمام المسؤولين أو المنظمات الدولية بتوفير كل احتياجات الأسر، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (103) كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.94)، وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (4.19) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

– جاءت العبارة السادسة أن خدمات الكهرباء تكون أحياناً متوفرة؛ حيث بلغت عينة الدراسة (54.7 %)، (30.2 %) من عينة الدراسة ترى أن المخيم يوفر لهم الكهرباء، وهذا يمكن أن يرجع إلى أن المؤسسة لا تستطيع أن توفر لهم

"مُوَلِّد كهرباء" عند انقطاعها، حيث تُعاني المدينة من انقطاع مستمر للكهرباء بشكل عام، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (114)، كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (2.15)، وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (7.45) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

- أكدت (90.6 %) من عينة الدراسة أنه لا يوجد عيادة صحية داخل المخيم، فيما (7.5 %) من عينة الدراسة ترى أنه يوجد عيادة داخل المخيم، وهذا يدل على عدم اهتمام المسؤولين والمنظمات بالنازحين من ناحية توفير الأدوية أو عيادة صغيرة؛ فالمؤسسة لا تستطيع أن توفر كل احتياجات أفراد المخيم، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (62) كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.16)، وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (5.85) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

- ترى عينة الدراسة بنسبة (45.3 %) أن المياه الصالحة للشرب لا تنعدم، أما (39.6 %) من عينة الدراسة فترى أن المياه الصالحة للشرب تنعدم في المخيم، مما يدفع بالأفراد إلى شراء مياه التي تكون أسعارها غير مناسبة لهم، وكما وهو معرف فإنه نتيجة لشحة المياه أو وجود بعض الإصلاحات قد تنقطع المياه عن السكان، ونتيجة لكثرة أعداد السكان مما تسبب في عدم كفاية المياه حيث تُعطى كل يوم لحي من الأحياء، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (103)، كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.94)، وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (6.04) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

- جاءت العبارة العاشرة عن مدى تضرر النازحين عند سقوط الأمطار لتبين أن (45.3 %) من عينة الدراسة تضرروا من الأمطار وقد يرجع ذلك إلى وجودهم داخل المخيمات، أما (43.4 %) من عينة الدراسة لم يتضرروا من هطول الأمطار وقد يرجع ذلك إلى وجودهم داخل المنازل، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (107)، كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (2.01)، وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (7.39) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

- وفي العبارة الحادية عشر تؤكد عينة من الدراسة بنسبة (77.4 %) أنه لا تُوجد خدمات تعليمية لأبنائهم، أما (11.3 %) فترى أنه تتوفر خدمات تعليمية لأبنائهم، ويرجع ذلك إلى أن الكثير من النازحين لا يوجد معهم الثبوتية للدراسة غير أن المؤسسة المسؤولة عن المخيم سعت لإلحاق بعض بالمدارس، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (71) كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.33)، وهذه العبارة دالة

حيث بلغت نسبة كا$^2$ (3.32) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

- جاءت العبارة الثانية عشرة عن عدم توفر عمل للنازحين بسهولة، حيث إن (49.1 %) من عينة لم يستطيعوا إيجاد أعمال؛ فقد اعتمد الأغلبية منهم على الأعمال الخاصة بهم، بينما (47.2 %) من عينة الدراسة ترى أنه أحياناً تجد عمل بسهولة، وهذا يرجع أن غالبية النازحين لم يحظوا إلا بالتعليم الابتدائي التي قد لا يجد الفرد عمل بسهولة، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (82)، كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.54) وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (5.92) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

- أما العبارة الثالثة عشرة فترى عينة الدراسة أنه لا يوجد ازدحام داخل المخيم حيث جاءت بنسبة (62.3 %) من عينة الدراسة، فيما (24.5 %) ترى أنه يوجد ازدحام داخل المخيم، وقد يرجع ذلك لاشتراك أكثر من أسرة في الغرفة الواحدة، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (86) كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.62) وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (4.56) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

- أما العبارة الرابعة عشرة فيرى (34.0 %) من عينة الدراسة أن إدارة المخيم تهتم أحياناً بنظافة المخيم ونظامه، أما (30.2 %) فهي تؤكد أن هناك اهتماماً من قبل إدارة المخيم بنظافة المخيم ونظامه، وقد بلغ مجموع الأوزان لهذه العبارة (99)، كما بلغ المتوسط الوزني المرجح (1.86)، وهذه العبارة دالة حيث بلغت نسبة كا$^2$ (5.21) حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (15): خصائص عينة الدراسة من حيث المشكلات التي يواجهها النازحون، ن= 53

| م | العبارة | نعم<br>ك<br>% | أحياناً<br>ك<br>% | لا<br>ك<br>% | مجموع الأوزان | درجة التحقق | كا$^2$ ومستوى الدلالة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تفتقر أسرتي للمساعدة والمساندة | 49<br>92.5 | 3<br>5.7 | 1<br>1.9 | 154 | 2.90 | 17.85 | 1 |
| 2 | أشعر بالانزعاج من تغير سكني | 24<br>45.3 | 17<br>32.1 | 12<br>22.7 | 118 | 2.22 | 7.36 | 10 |
| 3 | أعجز عن توفير الحاجات اليومية لأسرتي | 24<br>45.3 | 27<br>50.9 | 2<br>3.8 | 128 | 2.41 | 8.49 | 9 |
| 4 | أفتقد الخصوصية في المخيم | 12<br>22.6 | 16<br>30.2 | 25<br>47.2 | 93 | 1.75 | 4.53 | 15 |
| 5 | أعمل في الأعمال متدنية الأجر | 15<br>28.25 | 13<br>24.55 | 25<br>47.2 | 96 | 1.87 | 0.48 | 19 |
| 6 | أعاني من قلة الدخل التي تجعلني لا أستطيع تلبية أغلب احتياجاتي واحتياجات أسرتي | 36<br>67.9 | 16<br>30.2 | 1<br>1.9 | 141 | 2.66 | 13.74 | 2 |
| 7 | أتضايق من نظرة الآخرين لي بسبب وضعي الحالي | 11<br>22.7 | 24<br>45.3 | 17<br>32.1 | 98 | 1.84 | 5.09 | 14 |
| 8 | أعاني من ضيق لوجودي مع أكثر من أسرة داخل غرفة واحدة | 11<br>420.8 | 8<br>15.1 | 34<br>64.2 | 83 | 1.56 | 3.77 | 18 |
| 9 | أعاني من وقت الفراغ بسبب كوني عاطلاً عن العمل | 30<br>56.6 | 21<br>39.6 | 2<br>3.8 | 134 | 2.52 | 9.17 | 8 |
| 10 | عدم وجود شهادات ثبوتية للأبناء | 19<br>35.8 | 18<br>34.0 | 16<br>30.2 | 107 | 2 | 5.43 | 13 |
| 11 | عدم انتساب الأبناء للمدارس | 22<br>41.5 | 13<br>24.6 | 18<br>34.0 | 110 | 2.07 | 6.45 | 12 |
| 12 | الشعور بالانزعاج من عدم الاستقرار المادي | 37<br>69.8 | 13<br>24.5 | 3<br>5.7 | 139 | 2.62 | 12.87 | 3 |
| 13 | تنتابني مشاعر الحزن بسبب وضعي الحالي | 36<br>67.9 | 16<br>30.2 | 1<br>1.9 | 141 | 2.66 | 9.96 | 7 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 14 | يساعدني أبناء المنطقة التي أسكن فيها في كثير من الأحيان | 37<br>69.8 | 15<br>28.3 | 1<br>1.9 | 142 | 2.67 | 10.08 | 6 |
| 15 | أعاني من مشاكل صحية أنا وأسرتي | 8<br>15.1 | 23<br>43.4 | 22<br>41.5 | 92 | 1.73 | 4.41 | 16 |
| 16 | أقلق كثير على أسرتي من وضعنا الحالي | 42<br>79.2 | 9<br>17.0 | 2<br>3.8 | 146 | 2.75 | 10.53 | 5 |
| 17 | نعاني من انقطاع الكهرباء بشكل مستمر | 31<br>58.5 | 22<br>41.5 | 0 | 137 | 2.58 | 11.51 | 4 |
| 18 | أتجنب إقامة صداقات جديدة مع أبناء المنطقة خوفًا من المشاكل | 6<br>11.3 | 23<br>43.4 | 24<br>45.3 | 88 | 1.66 | 3.96 | 17 |
| 19 | تفتقر أسرتي للمساعدة والمساندة | 26<br>49.1 | 8<br>15.1 | 19<br>35.8 | 113 | 2.13 | 7.07 | 11 |

بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يوضح أهم المشكلات التي يواجهها النازحون داخل المخيم يتضح الآتي:

- أن جميع العبارات دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة، حيث جاءت العبارة رقم (1) في الترتيب الأول بدرجة تحقق (2.90) وهي درجة كبيرة؛ فقد أكد (92.5 %) من إجمالي عينة الدراسة أن الأسر تفتقر إلى المساعدة والمساندة، وقد يرجع ذلك إلى قلة المساعدات التي تأتي من المنظمات الدولية للنازحين أو من عدم الاهتمام بهم من الناحية الاجتماعية والنفسية، أيضاً قد يرجع ذلك إلى قلة الإمكانيات المادية للمجتمع.

- جاءت العبارة رقم (6) في الترتيب الثاني بدرجة تحقق (2.66) وهي درجة كبيرة؛ فقد أكد (67.9 %) من إجمالي عينة الدراسة أنهم يعانون قلة الدخل التي تجعلهم لا يستطيعون تلبية أغلب احتياجاتهم واحتياجات أسرهم، ويرجع ذلك إلى أن أغلبهم يعمل في أعمال متدنية الأجر وبراتب شهري قليل جداً، ومن هنا لا يستطيع رب الأسرة أن يفي بكل احتياجات الأسرة مع زيادة الغلاء في أسعار المواد الغذائية.

- جاءت العبارة رقم (12) في الترتيب الثالث بدرجة تحقق (2.26) وهي درجة كبيرة؛ فقد أكد (69.8 %) من إجمالي عينة الدراسة بأنه يشعر بالانزعاج من عدم الاستقرار المادي، ويرجع ذلك إلى وجوده في بيئة غير بيئته إضافة إلى عدم وجود منزل مستقل له ولأسرته مما يجعل رب الأسرة يشعر بعدم الأمان.

- جاءت العبارة رقم (17) في الترتيب الرابع بدرجة تحقق (2.58) وهي درجة كبيرة؛ فقد أكد (69.8 %) من إجمالي عينة الدراسة أنها تعاني من انقطاع الكهرباء بشكل مستمر وهذه مشكلة لا يعاني منها النازحون وحسب بل تعاني منها المدينة كلها.

- جاءت العبارة رقم (16) في الترتيب الخامس بدرجة تحقق (2.75) وهي درجة كبيرة، حيث أكد (69.8 %) من إجمالي عينة الدراسة أن رب الأسرة يعاني من القلق على أسرته بسبب وضعها الحالي، وهذه من المشكلات النفسية التي يعاني منها النازحون نتيجة نزوحهم إلى منطقة أخرى وترك بيوتهم وممتلكاتهم التي تكون قد قضى عليها الصراع.

- بينما جاءت العبارة رقم (13) في الترتيب السابع بدرجة تحقق 2.66 وهي درجة كبيرة، حيث أكد (69.8 %) من إجمالي عينة الدراسة أنه تنتابهم مشاعر الحزن بسبب وضعهم الحالي وبسبب الصراع الذي طالت مدته ولعدم مقدرتهم على الرجوع إلى مدنهم، وهذا أيضًا من المشكلات النفسية التي يعاني منها الأفراد في المخيم.

- جاءت العبارة رقم (9) في الترتيب الثامن بدرجة تحقق (2.52) وهي درجة كبيرة، حيث أكد (56.6 %) من إجمالي عينة الدراسة أنهم يعانون من أوقات فراغ، ويرجع ذلك إلى أن الكثيرين منهم عاطل عن العمل أو أنه قد يجد عملاً جزئياً لا يكفي لسد احتياجاته مما قد يضطره إلى إرغام أولاده على بيع في الطرقات.

- وجاءت العبارة رقم (3) في الترتيب التاسع بدرجة تحقق (2.41) وهي درجة كبيرة حيث أكد (56.6 %) من إجمالي عينة الدراسة أن رب الأسرة يعجز عن توفير الحاجات اليومية لأسرته، مما قد يسبب له مشكلات نفسية أو اجتماعية مع أسرته أو قد يلجأ إلى أساليب أخرى لسد هذه الاحتياجات قد تصل إلى الجريمة أحياناً.

- جاءت العبارة رقم (2) في الترتيب العاشر من المشكلات التي يواجهها النازح أنه يشعر بالانزعاج من تغيير مسكنه، وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.22)، وهي درجة كبيرة حيث أكد (45.3 %) من إجمالي عينة الدراسة على ذلك.

- جاءت العبارة رقم (19) في الترتيب الحادي عشر، وقد بلغت درجة تحقق لهذه العبارة (2.13)، وهي درجة كبيرة حيث أكد (45.3 %) من إجمالي

عينة الدراسة أن الأسرة تفتقر إلى المساعدة والمساندة، ويقصد بها الأهل أو المنظمات أو الجهات المسؤولة التي لم تمد لهم يد العون بما يكفيهم سواء من الناحية المادية أو المعنوية.

- جاءت العبارة رقم (11) في الترتيب الثاني عشر من المشكلات التي يعاني منه النازح وأسرته، وقد بلغت درجة تحقق لهذه العبارة (2.07) وهي درجة كبيرة، حيث أكد (41.5 %) من إجمالي عينة الدراسة من عدم انتساب الأبناء للمدارس، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود ثبوتية (أوراق رسمية)، وقد عملت بعض المؤسسات على مساعدتهم في إدخال الأبناء للمدارس.

- جاءت العبارة رقم (10) في الترتيب الثالث عشر من حيث المشكلات التي يواجهها النازح، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أكد (30.2 %) من عينة الدراسة أنه لا توجد معهم شهادات ثبوتية للأبناء مما سبب في عدم التحاقهم بالمدارس، بينما (35.8 %) من عينة الدراسة تمتلك شهادات ثبوتية للأبناء لذلك تم قبولهم في المدارس، وقد بلغت درجة التحقق (2.00) وهي درجة تقع في المستوى المتوسط.

- جاء العبارة رقم (7) في الترتيب الرابع عشر، وقد بلغت درجة التحقق (1.84)، وهي درجة تقع في المستوى المتوسط حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أكد (45.3 %) من عينة الدراسة أن نظرة الآخرين تضايقهم أحياناً بسبب وضعهم الحالي.

- جاءت العبارة رقم (15) في الترتيب الخامس عشر، وقد بلغت درجة التحقق (1.73)، وهي درجة تقع في المستوى المتوسط حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، وقد أكد (69.8 %) من عينة الدراسة أنهم يعانون من مشاكل صحية هم وأسرهم نتيجة للوضع الذي يعيش فيه النازحون، ففي كثير من الأحيان لا يستطيع رب الأسرة توفير الأدوية نتيجة لارتفاع أسعارها. مع ذلك، عملت المؤسسة على مساعدة الكثير من المرضى سواء كان بإدخالهم المستشفى أو بإجراء بعض العمليات.

- جاءت العبارة رقم (17) في الترتيب السادس عشر من المشكلات التي يعاني منه النازحون وأسرهم، وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (1.66)،

وهـي درجـة تقـع في المسـتوى المتوسـط حيـث أكـد (45.3 %) مـن إجمالـي عينـة الدراسـة أنهـم يتجنبـون إقامـة صداقـات جديـدة مـع أبنـاء المنطقـة، أمـا (43.4 %) مـن العينـة فيقيمـون صداقـات جديـدة مـع أبنـاء المنطقـة أحيانـاً، وهـم يفضلـون إقامـة الصداقـات مـع أبنـاء مـن منطقتهـم؛ لذلـك نجـد تجمعـات سـكنية لأفـراد مـن منطقـة واحـدة في مـكان معـين.

- جـاءت العبـارة رقـم (5) في الترتيـب السـابع عشـر مـن المشـكلات التـي يعانـي منـه النازحـون وأسـرهم، وقـد بلغـت درجـة التحقـق لهـذه العبـارة (1.87)، وهـي درجـة تقـع في المسـتوى المتوسـط حيـث أكـد (47.2 %) مـن إجمالـي عينـة الدراسـة أنهـم لا يعملـون في الأعمـال متدنيـة الأجـر.

- جـاءت العبـارة رقـم (8) في الترتيـب الثامـن عشـر مـن المشـكلات التـي يعانـي منهـا النازحـون وأسـرهم، وقـد بلغـت درجـة التحقـق لهـذه العبـارة (1.56)، وهـي درجـة تقـع في المسـتوى المتوسـط حيـث أكـد (64.2 %) مـن إجمالـي عينـة الدراسـة أنهـم لا يعانـون مـن ضيـق لوجودهـم مـع أكثـر مـن أسـرة داخـل غرفـة واحـدة.

جدول رقم (16): الآثار التي يوجهها النازح

| م | العبارة | نعم<br>ك<br>% | إلى حد ما<br>ك<br>% | لا<br>ك<br>% | مجموع الأوزان | المتوسط الوزني المرجح | كا$^2$ ومستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أثّر المخيم على عاداتي وتقاليدي | 26<br>49.1 | 8<br>15.1 | 19<br>35.8 | 121 | 2.28 | 7.70 |
| 2 | ليس لدينا الكثير من الأصدقاء الذين يتعاطفون معنا | 40<br>75.5 | 11<br>20.8 | 2<br>3.8 | 144 | 2.7 | 10.53 |
| 3 | هناك مشاركات اجتماعية بيني وبين الأفراد داخل المخيم | 28<br>52.8 | 18<br>34.0 | 7<br>13.2 | 127 | 2.39 | 8.38 |
| 4 | كثرة الخلافات الأسرية بعد النزوح | 5<br>9.4 | 6<br>11.3 | 42<br>79.2 | 69 | 1.30 | 3.69 |
| 5 | حدثت بعض المصاهرات داخل المخيم | 8<br>15.1 | 16<br>30.2 | 29<br>54.7 | 85 | 1.60 | 3.64 |
| 6 | استطعت أن أتكيف مع البيئة الجديدة | 38<br>71.7 | 6<br>11.3 | 9<br>17.0 | 135 | 2.54 | 10.57 |
| 7 | ظهرت في بعض أفراد أسرتي بعض الظواهر السيئة مثل السرقة والإدمان وغيرها | 2<br>3.8 | 1<br>1.9 | 50<br>94.3 | 58 | 1.09 | 8.55 |
| 8 | يتم حل المشكلات داخل المخيم | 36<br>67.9 | 15<br>28.3 | 2<br>3.8 | 140 | 2.64 | 9.85 |
| 9 | ظهرت سلوكيات العنف بين الأبناء | 4<br>7.6 | 4<br>7.5 | 45<br>84.9 | 65 | 1.22 | 4.83 |
| 10 | ظهرت سلوكيات ضرب الزوجات | 2<br>3.8 | 1<br>1.9 | 50<br>94.3 | 58 | 1.09 | 8.55 |
| 11 | يصاحبنا التوتر والقلق دائمًا | 20<br>37.7 | 29<br>54.7 | 4<br>7.5 | 122 | 2.30 | 7.8 |
| 12 | تدني المستوى الصحي للأبناء | 34<br>64.2 | 13<br>24.5 | 6<br>11.3 | 134 | 2.52 | 9.87 |
| 13 | تدني المستوى التعليمي للأبناء | 34<br>64.2 | 15<br>28.3 | 4<br>7.5 | 136 | 2.56 | 12.49 |
| 14 | أحب أن أعود إلى مدينتي | 21<br>39.6 | 29<br>54.7 | 3<br>5.7 | 124 | 2.33 | 8.04 |

بالنظر إلى الجدول أعلاه والذي يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الآثار التي يواجهها النازح داخل المخيم فإنه يتضح ما يلي:

- في العبارة رقم (1) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أكد (49.1 %) من إجمالي عينة الدراسة أن "المخيم أثر على عاداتهم وتقاليدهم"، وبلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.28)، وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع، حيث اكتسب الأفراد عادات جديدة تتواءم مع المجتمع الذي يعيشون فيه، واختفت بعض العادات التي قد لا تتواءم مع معيشتهم في مجتمع النزوح.

- في العبارة رقم (2) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (75.5 %) من إجمالي عينة الدراسة أنه "ليس لديهم الكثير من الأصدقاء الذين يتعاطفون معهم»، وبلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.7)، وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع، فقد لا يستطيع الفرد تكوين صداقات جديدة بسهولة عند تغيير مكان إقامته وتعوده على نمط معيشة معين أو لعدم اندماج الأفراد مع مجتمع النزوح.

- في العبارة رقم (3) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (52.8 %) من إجمالي عينة الدراسة "أن هناك مشاركات اجتماعية بين الأفراد داخل المخيم"، وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.39)، وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع، ويرجع ذلك إلى إحساسهم أنهم في نفس المشكلة، وأن ظروف وجودهم في المخيم واحدة؛ فسبب نزوح جميع أفراد المخيم عائد إلى وجود الصراع.

- في العبارة رقم (4) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (79.2 %) من إجمالي عينة الدراسة أنه "لا توجد خلافات أسرية بين أفراد الأسرة بعد النزوح"، وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (1.30) وهي درجة تقع في المستوى المتوسط.

-في العبارة رقم (6) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (71.7 %) من إجمالي عينة الدراسة أنهم "استطاعوا أن يتكيفوا مع البيئة الجديدة"، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها بيئة واحدة ومتقاربة مع عاداتهم وتقاليدهم، وأن المعاملة التي يتلقاها النازحون من أفراد المنطقة جيدة. وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.54)، وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع.

-في العبارة رقم (7) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (94.3 %) من إجمالي عينة الدراسة أنه "ظهرت بعض الظواهر السيئة عند بعض أفراد الأسرة، مثل: السرقة، الإدمان، وغيرها"، وقد يرجع ذلك إلى وجود البطالة وعدم حصول بعض الأفراد على عمل مما يسبب بعض المشاكل للأسرة، أو عدم إيفاء رب الأسرة بكل احتياجات أفرادها. وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (1.09)، وهي درجة تقع في المستوى المتوسط.

-في العبارة رقم (8) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (67.9 %) من إجمالي عينة الدراسة أنه "يتم حل المشكلات داخل المخيم" لوجود إدارة داخل المخيم تقوم بحل المشكلات التي يواجهها النازحون. وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.64) وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع.

-في العبارة رقم (9) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (67.9 %) من إجمالي عينة الدراسة أنه "لم تظهر سلوكيات عنف بين الأبناء"، وبلغت درجة التحقق لهذه العبارة (1.22)، وهي درجة تقع في المستوى المتوسط.

-في العبارة رقم (10) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (94.3 %) من إجمالي عينة الدراسة أنه "لم تظهر أي حالات عنف أو سلوكيات ضرب الزوجات». وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (1.09) وهي درجة تقع في المستوى المتوسط.

-في العبارة رقم (11) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (54.7 %) من إجمالي عينة الدراسة أن "التوتر والقلق يصاحبهم دائمًا"، ويرجع ذلك إلى إحساسهم بعدم الأمان أو لما تعرضوا له أثناء الصراع والهروب من بلدهم والنزوح إلى منطقة أخرى. وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.30)، وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع.

-في العبارة رقم (12) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (64.2 %) من إجمالي عينة الدراسة أن "المستوى الصحي للأبناء قد تدنى". وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.52)، وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع، وقد يرجع ذلك إلى قلة دخل الأسرة والاعتماد على الأب وإلى كبر حجم الأسرة

فلا يستطيع رب الأسرة أن يلبي طلباتهم المادية فتظهر كثير من المشكلات الصحية، إضافة إلى غلاء الأدوية وارتفاع تكلفة المستشفيات.

-في العبارة رقم (13) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (64.2 %) من إجمالي عينة الدراسة أن "المستوى التعليمي للأبناء قد تدنى"، وبلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.56)، وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع، ويرجع ذلك إلى عدم وجود شهادات مدرسية تؤكد دخولهم المدارس أو لعدم قدرة الأسرة على تعليم الأبناء.

-في العبارة رقم (14) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين استجابات عينة الدراسة على هذه العبارة، حيث أوضح (54.7 %) من إجمالي عينة الدراسة أنهم "أحياناً يفضلون العودة إلى مدنهم". وقد بلغت درجة التحقق لهذه العبارة (2.33)، وهي درجة كبيرة تقع في المستوى المرتفع.

## نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- نزح أغلب النازحين إلى محافظة حضرموت بأسرته كاملة حيث بلغت حجم بعض الأسر أكثر من ستة أفراد.

- السبب الأساس للنزوح هو وجود الصراع واستمراره وعدم الشعور بالأمن في موطنهم مما اضطرهم للنزوح.

- أغلب النازحين الموجودين في المخيم من الأفراد البسطاء الذين لم يحظَوا بقدر كاف من التعليم أو لم يستكمل تعليمه حيث إن أغلبهم من خريجي التعليم الأساسيً، ومن هنا –حين تقدموا لأعمال- لم يجدوا العمل المناسب الذي يدر عليهم الأجر الكافي وحظوا ببعض الأعمال البسيطة ذات أجر ضعيف لا يكفي لسد احتياجاتهم واحتياجات أسرهم مما دفع ببعض الأبناء للعمل لمساعدة آبائهم.

- تعتمد الأسرة على ما يقدمه المخيم من سلال ومعونات مادية للأفراد بدعم من المنظمات الدولية أو المحلية.

**الخدمات التي تقدم للنازحين:**

- سلال غذائية شهرية لكل أسرة، إضافة إلى المعونات النقدية في بعض

الأحيان، غير أن المعونات التي تُعطى ليست كافية بسبب حجم الأسرة الكبير.

- ضعف توفر الخدمات الأساسية داخل المخيم أحياناً، مثل خدمات المياه والكهرباء؛ فانقطاع المياه يرغم النازحين على شراء مياه للشرب، أما انقطاع الكهرباء فهي حالة سارية على جميع أهل البلد.

- عدم وجود عيادة داخل المخيم.

- وجود ازدحام داخل المخيم مما يفقد الفرد خصوصيته.

- عدم استطاعة بعض الأبناء الذهاب إلى المدرسة لعدم وجود إثبات هوية (الأوراق الثبوتية).

- تهتم إدارة المخيم بنظافة المخيم وبنظامه.

**المشكلات التي يواجهها النازحون:**

**أولاً: المشكلات النفسية:**

- افتقار الأسرة إلى المساندة والمساعدة نتيجة عدم الشعور بالأمان.

- صعوبة تقبل البيئة لأنها تختلف عن بيئتهم.

- النزوح المفاجئ -وغير المرتب له- من بيئة إلى أخرى مما صعَّب عملية التكيف وزاد من الأثر النفسي على النازحين.

- الشعور بعدم الرضا لوجوده داخل المخيم وفقدانه للخصوصية.

- الشعور بعدم الرضا لعدم تمكنه من تلبية كل متطلبات أسرته.

- عدم وجود الثقة في المحيطين به مما يسبب له القلق وعدم الأمان.

**ثانياً: المشكلات الاجتماعية:**

- تعددت المشكلات الاجتماعية للنازحين واتسعت لتشمل كل المفردات السلبية الموجودة في المجتمعات من التفكك الأسري إلى ترمل النساء ويتم الأطفال، والفقر، والحاجة، والجوع، والاستغلال.

- ارتفعت نسبة البطالة بين النازحين، وإذا وجد أحدهم عملا فإنه يعمل في أعمال حرفية بسيطة لا يسد أجرها احتياجات الأسرة.

- لم يستطع الأبناء دخول المدارس لعدم وجود ثبوتية (الأوراق الرسمية)، وهذا قد يكون ناتجاً عن أن الأسرة لم تستطع أخذ جميع أغراضها، لا سيما

في المناطق الأشد صراعاً.

- اكتساب بعض الشباب لسلوكيات مما أدي إلى استخدامهم بعض المسكرات والمخدرات أو السرقة... إلخ

- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال لدى الكثير من الأسر النازحة لبيع بعض المواد الرخيصة مثل علب المناديل أو مسح السيارات حتى يساعد في دخل الأسرة.

- وجود بعض المعاناة الصحية عند بعض الأسر وعدم مقدرة رب الأسر على علاجها.

**ثالثاً: المشكلات الاقتصادية:**

- عدم وجود فرص عمل مناسبة مما يجعل رب الأسرة يعمل في أعمال متدنية الأجر.
- قلة الأجر اليومي للفرد، وهذا يسبب مشكلات مع الأسرة نتيجة لعجز رب الأسرة عن توفير الحاجات اليومية لأسرته.
- عدم الاستقرار المادي للنازح يجعله يشعر بالانزعاج.

**الآثار التي يتركها الصراع على النازحين:**

- زيادة نسبة الفقر وانتشار ظاهرة البطالة في المناطق المستضيفة للنازحين، وانتشار ظواهر سلبية أخرى مثل التسول والسرقة والاختطاف وغيرها.
- إن زيادة أعداد النازحين في بعض المحافظات التي نزحوا إليها سيؤدي حتماً إلى زيادة الطلب على السكن في هذه المحافظات ومن ثم يرتفع إيجار المساكن وأسعارها، فضلاً عن انتشار ظاهرة العشوائيات والتجاوز على الأملاك العامة واستغلالها من بعض الأسر النازحة في ظل عدم قدرة الدولة على حل المشكلة الرئيسة.
- ظهور بعض السلوكيات السيئة لدى العديد من النازحين منها السرقة، والإدمان، وضرب الزوجات... إلخ.
- يصاحب التوتر والقلق النازح دائماً، لعدم إحساسه بالأمان ولطول فترة النزوح.
- عدم قدرة الأطفال على استكمال تعليمهم مما يؤدى إلى تدني المستوى التعليمي لدى الكثيرين منهم.
- تدني المستوى الصحي لأفراد أسر النازحين.

## المراجـــــع:


1- الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، صادر في يناير 2021.

2- إحصائيات الوحدة التنفيذية للنازحين، صادر في يناير 2021.

3- الحنشي، سميحة عبود (2021): الخدمات الأساسية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان « تعزيز دور المرأة في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي من أجل تعزيز التعايش السلمي في اليمن «، المكلا – حضرموت، 4-3 مارس 2021، مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية، بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والاتحاد الأوروبي (EU).

4- العيدروس، مريم سقاف (2021): الخدمات الأساسية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان « تعزيز دور المرأة في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي من أجل تعزيز التعايش السلمي في اليمن " المكلا – حضرموت 4-3 مارس 2021، مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية، بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والاتحاد الأوروبي (EU).

5- إدلبي، عمر والحسين، محمود (2020م): أبعاد الآثار الاجتماعية والنفسية للنزوح السوري، (https://horrya.net/archives/131715).

6 – المنظمة الدولية للهجرة(2020): تقرير عن الوضع القائم يناير (2020).

7 – تقرير عن وضع النازحين في اليمن خلال الحرب موثق بالأرقام (2020م): (https://almethaqnews.com/news41120.htm).

8 – كلستر الصحة، محور حضرموت، تدخلات الشركاء، 2020.

9 – عباس، مروج مظهر (2019): الإرهاب والنزوح الداخلي في العراق (دراسة ميدانية في محافظة بغداد)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

10 – أحمد، حيدر آدم عبد الله (2019): الآثار الاجتماعية السالبة للنزوح بمعسكرات دارفور: (دارسة حالة للنازحين بمعسكر كلمة، جنوب دارفور)، دراسة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدارسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

11 – الفلاحي، حميد كردي عبد العزيز (2019): محددات الاندماج الاجتماعي للنازحين قسراً إلى إقليم كردستان – أربيل نموذجاً، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 1.

12 – التقرير الشامل للتقييم متعدد القطاعات للمواقع، تنفيذ: Multi-Cluster Location Assessment، للعام 2019.

13 – خطة الاستجابة الإنسانية (يناير- ديسمبر 2019): مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

14 – التقرير الشامل للتقييم متعدد القطاعات للمواقع، تنفيذ: Multi-Cluster Location Assessment، للعام 2017.

15- الأمم المتحدة (2019): تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (https://news.un.org/ar/story/2019/4)

16 – سلمان، هيثم عبد الله وفرج، سكنه جهيه (2017): الآثار الاقتصادية للنزوح السكاني في العراق: الأسباب والمعالجات، مركز دراسات البصرة والخليج العربي.
17 –خمس، نبراس طه، وعطية، سميرة حسن (2017): ظاهرة النزوح في العراق: دراسة ميدانية لمشكلات نازحي محافظة نينوى إلى ميسان نموذجًا، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد 5، المجلد 42، لسنة 2017م–1429هـ.
18 – هيغل، لهيب (2016): أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الاتحاد الأوروبي، آذار/ مارس 2016م.
19 – http://minorityrights.org/wp-content/uploads/2016/04/CEASEFIRE-report
20 – مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالتعاون مع منظمة اليونيسف (2016): مسح الزواج.
21– إحصائيات اللجنة العليا للإغاثة، محافظة حضرموت، 2015.
22 – جعفر، غادة علي هادي (2015): أثر النزوح في المرونة الإيجابية لدى المراهقين النازحين وأقرانهم غير النازحين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 24 / كانون أول.
23– الشميري، عماد مطير خليف (2015): نزوح السكان دراسة تفصيلية شاملة، ط 1، ج2، بدون دار نشر، بغداد.
24– الثور، صبرية والآنسي، طارق (2013م): دراسة المعارف والاتجاهات لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية في المحافظات (إب، حضرموت، الحديدة، أبين، لحج)، اليمن.
25– الشميري، عماد مطير خليف (2011): جغرافية السكان: الأسس والأركان وفي التطبيق، ط1، دار الكتب الوطنية، طرابلس.
26– الصادق، أميرة مصطفى (2009): الآثار النفسية والاجتماعية للحرب في دارفور كما يدركها طلاب دارفور في الجامعات الحكومية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير في علم النفس منشورة، جامعة الخرطوم.
27– العوادي، أحمد محمد على جابر (2009): إشكالية ظاهرة النزوح في بغداد وأبعادها المستقبلية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
28– الإسكوا (2009م): الاتجاهات السائدة في أثناء النزاعات والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للنزوح واللجوء في منطقة الإسكوا، العدد (1)، الأمم المتحدة نيويورك.
29– الأمم المتحدة (2008): الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إصدار المنشورات العامة.
30– جركوج، (2007م): النزوح وإفرازاته في المجتمع، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.
31– الدياسطي، رفيف محمد (2007): الهجرة الخارجية الوافدة وأثرها على سكان مدينة أوباري، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، مطابع المجموعة الدولية، الطبعة الأولى.
32– عبد الله، جميل عبد الله (2007): اللاجئون الفلسطينيون والمشاكل التي تواجههم داخل المعسكرات، رسالة ماجستير، جامعة جوبا.
33– لبيب، علي (2004): قاموس الجغرافيا (عربي–فرنسي–إنجليزي)، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، لبنان.
34– كافي، جلال تاور (2001): أسباب الحرب الأهلية في جبال النوبة وأثرها في الفترة من 1995م–1997م، رسالة دكتوراه دراسات السلم، جامعة جوبا.

35- القصير، عبد القادر (1992): الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.
36- سليمان، عبد العظيم وحسن الأمين (1992): الحروب إلى الهامش وقضايا النزوح والنازحين في السودان، جامعة أفريقيا العالمية، السودان.
37- إسماعيل، أحمد على (1989): أسس علم الاجتماع وتطبيقاته، الطبعة الأولى، القاهرة.
38- حمادي، على يونس (1985): مبادئ علم الديموغرافيا، دار السكان، مطابع جامعة الموصل.
39- الرازي، أحمد بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (1979): معجم مقاييس اللغة، ج5، دار الفكر، بيروت.
40- الفراهيدي (د.ت): معجم العين، تحقيق: مهدي المخرومي وإبراهيم السامرائي، ج3، مكتبة الهلال، العراق.
41- الحسن، عبد الرحمن محمد(2013): أثر الحروب على الأمن الصحي للأطفال: السودان نموذجًا (https://www.researchgate.net/publication/326380495__athr__alhrwb__ly__alamn__alshy__llatfal__alswdan__nmwdhja)
42- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (د.ت): وحدة إعلام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ورشة عمل عن الآثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة النزوح في العراق.
43- الحديد، حنان (2021)، آثار الحروب على الإنسان: . (https://hyatoky.com)
44- الحرب وأثرها النفسي على أفراد المجتمع:
(https://www.enabbaladi.net/archives/3322#ixzz6w0KqDDns).
45- وزارة الهجرة والمهجرين بغداد (د. ت): التقرير الفعلي عن النازحين والمرحلين في 15 محافظة.
46- تقرير الأمم المتحدة: ارتفاع عدد النازحين في اليمن إلى أكثر من (3) ملايين . (https://news.un.org/ar/story/2016/08/258242)
47- خشافة، أمجد (2015): اليمن.. الفقر والحرب يفتكان بأهلها:
(https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=4708).
48- النازحون داخل بلدانهم (الاستجابة الإنسانية لاحتياجات النازحين داخل بلدانهم في حالات النزاع المسلحة). https://news.un.org/ar/story/2019/4
49 - http://www.alwahamag.com/?act=artc&id=1234

# ملحق رقم (1)

## أداة البحث

## النازحون في حضرموت المشكلات والآثار

أولًا: البيانات الأولية عن عينة البحث:

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 -العمر: أقل من 20 ☐ من 21-30 ☐

31 -40 ☐ 41-وأكثر ☐

3- الحالة الاجتماعية:

أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐

4-عدد أفراد الأسرة:

عدد الذكور ☐ الإناث ☐

5-المستوى التعليمي:

يقرا ويكتب ☐ تعليم اساسي ☐ ثانوي ☐

تعليم متوسط ☐ جامعي ☐ فوق الجامعي ☐

6-نوع المهنة التي كنت تزاولها قبل النزوح:

موظف حكومي ☐ عمل خاص ☐ حرفي ☐

مغترب ☐ موظف شركات خاصة ☐ بدون عمل ☐

7-نوع المهنة الحالية:

موظف حكومي ☐ عمل خاص ☐ حرفي ☐

مغترب ☐ موظف شركات خاصة ☐ بدون عمل

8-سبب النزوح:

الحرب ☐ عدم الإحساس بالأمن ☐

إيجاد عمل أفضل ☐ أخرى تذكر ☐

9-الدخل الشهري:

أقل من 30000 ريال ☐ 40000-50000 ☐ 60000 فأكثر ☐

1-نوع السكن:

| مخيم | سكن أرضي | شقة | أخرى تذكر |
|---|---|---|---|
| | | | |

## ثالثا: بيانات عن التكوين الأسري:

| م | الاسم بالكامل | السن | صلة القرابة | الحالة | | | المهنة | مكان العمل | الدخل الشهري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الاجتماعية | التعليمية | الصحية | | | |
| 1 | | | | | | | | | |
| 2 | | | | | | | | | |
| 3 | | | | | | | | | |
| 4 | | | | | | | | | |
| 5 | | | | | | | | | |
| 6 | | | | | | | | | |
| 7 | | | | | | | | | |
| 8 | | | | | | | | | |
| 9 | | | | | | | | | |
| 10 | | | | | | | | | |

يدرج جميع الأبناء المقيمين مع رب الأسرة في معيشة مشتركة واحدة.

## الخدمات التي تقدم للنازحين:

| م | العبارات | نعم | أحيانا | لا |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تقديم خيمه لكل أسرة | | | |
| 2 | تقديم غرفة لكل أسرة | | | |
| 3 | تقديم معونات شهرية للأسرة على شكل سلال غذائية | | | |
| 4 | تقديم معونات شهرية للأسرة على شكل مبالغ نقدية | | | |
| 5 | المعونات التي تعطى لا تكفي | | | |
| 6 | خدمات الكهرباء متوفرة في المخيم | | | |
| 5 | يوجد عيادة صحية داخل المخيم | | | |
| 6 | انعدام المياه الصالحة للشرب | | | |
| 7 | شراء المياه بأسعار باهظة | | | |
| 8 | تضرر السكن عند سقوط الامطار | | | |
| 9 | يوجد خدمات تعليمية للأبناء | | | |
| 10 | توفر لي عملي بسهولة | | | |
| 11 | لا يوجد ازدحام داخل المخيم | | | |
| 12 | هناك اهتمام من قبل إدارة المخيم بنظافة ونظام المخيم | | | |

## المشكلات التي يواجهها النازح داخل المخيم:

| م | العبارات | نعم | أحيانا | لا |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تفتقر أسرتي للمساعدة والمساندة | | | |
| 2 | أشعر بالانزعاج من تغيير سكني | | | |
| 3 | أعجز عن توفير الحاجات اليومية لأسرتي | | | |
| 4 | أفتقد الخصوصية في المخيم | | | |
| 5 | أعمل في أعمال متدنية الأجر | | | |
| 6 | أعاني من قلة الدخل التي تجعلني لا أستطيع تلبية أغلب احتياجاتي واحتياجات أسرتي | | | |
| 7 | أتضايق من نظرة الآخرين لي بسبب وضعي الحالي | | | |
| 8 | أعاني من ضيق لوجودي مع أكثر من أسرة داخل غرفة واحدة | | | |
| 9 | أعاني من وقت الفراغ بسبب كوني عاطلاً عن العمل | | | |
| 10 | عدم وجود شهادات ثبوتية للأبناء | | | |
| 11 | عدم انتساب الأبناء للمدارس | | | |
| 12 | الشعور بالانزعاج من عدم الاستقرار المادي | | | |
| 13 | تنتابني مشاعر الحزن بسبب وضعي الحالي | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 15 | يساعدني أبناء المنطقة التي أسكن فيها في كثير من الأحيان | | | |
| 16 | أعاني من مشاكل صحية أنا وأسرتي | | | |
| 17 | أقلق كثيراً على أسرتي من وضعنا الحالي | | | |
| 18 | نعاني من انقطاع الكهرباء بشكل مستمر | | | |
| 19 | أتجنب إقامة صداقات جديدة مع أبناء المنطقة خوفًا من المشاكل | | | |

## الآثار التي يواجهها النازح داخل المخيم:

| م | العبارات | نعم | أحيانا | لا |
|---|---|---|---|---|
| 1 | أثر المخيم على عاداتي وتقاليدي | | | |
| 2 | ليس لدينا الكثير من الأصدقاء الذين يتعاطفون معنا | | | |
| 3 | هناك مشاركات اجتماعية بيني وبين الأفراد داخل المخيم | | | |
| 4 | كثرة الخلافات الاسرية بعد النزوح | | | |
| 5 | تمت بعض المصاهرة داخل المخيم | | | |
| 6 | استطعت أن أتكيف مع البيئة الجديدة | | | |
| 7 | ظهرت في بعض أفراد أسرتي بعض الظواهر السيئة مثل السرقة – الإدمان --- الخ | | | |
| 8 | يتم حل المشكلات داخل المخيم | | | |
| 9 | ظهرت سلوكيات العنف بين الأبناء | | | |
| 10 | ظهرت سلوكيات ضرب الزوجات | | | |
| 11 | التوتر والقلق دائمًا مصاحبنا | | | |
| 12 | تدني المستوى الصحي للأبناء | | | |
| 13 | تدني المستوى التعليمي للأبناء | | | |
| 14 | أحب أن أعود الى موطني | | | |

# تصور مقترح لضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمؤسسات التعليم العام في اليمن

## بحث تحليلي

د. فتحية محمد الهمداني

28. يوليو. 2021

## الملخص:

يظل التعليم القوة العظمى لبناء الشعوب والأمم، إذ ينعكس دوره في تنمية القوى البشرية على تطور تلك الشعوب؛ لذا يهدف البحث الحالي إلى تحسين جودة مخرجات التعليم العام في اليمن عن طريق تقديم تصور مقترح لتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم الأساسي والثانوي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي المسحي، إذ تم التعرف على واقع مؤشرات جودة التعليم العام وتحديد الصعوبات التي تواجهه، بالإضافة إلى معرفة مفهوم الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم ومناقشة متطلبات تطبيقه في المدراس، والاطلاع على تجارب الدول في تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس. وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها:

1- أوضحت مؤشرات التعليم العام في اليمن تدني مستوى جودة العملية التعليمية مما ساهم في انخفاض مستوى تحصيل الطلبة، لا سيما أن العملية التعليمية في مدارس التعليم العام في اليمن تواجه العديد من الصعوبات في العديد من المجالات، منها: مجال الإدارة المدرسية، مجال تنمية المعلمين وتدريبهم، مجال البنية التحتية (المبنى المدرسي والمعامل)، مجال المنهج المدرسي، مجال الشراكة المجتمعية.

2- أن عملية تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي تساهم في تحسين الأداء وفي جودة المخرجات التعليمية، وهذا في ظل متطلبات إدارية، وتشريعية، ومالية، وتعليمية. كما أوضحت نماذج ضمان الجودة والاعتماد المدرسي أن عملية الحصول على الاعتماد المدرسي تتم بواسطة هيئات متخصصة ووفق معايير محددة من خلال القيام بعمليتي التقييم الذاتي والتقييم الخارجي (الاعتماد).



**كلمات مفتاحية:**

الجودة، ضمان الجودة، الاعتماد المدرسي، المعايير، مؤسسات التعليم العام.

# الفصل الأول

## المقدمة:

في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، كالعولمة والثورة المعرفية المتنوعة في مختلف المجالات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية، وجدت العديد من الأنظمة الإدارية التي عملت على تخطي الصعوبات الناتجة عن تلك التغييرات، ومثلت إدارة الجودة أكثر التوجهات الإدارية لإصلاح واقع الكثير من المؤسسات، ونجحت في تخطي العقبات التي تواجه مختلف الأنظمة سواء الاقتصادية أو التعليمية، وهذا يعود إلى دورها في تحسين مستوى أداء المؤسسات والتركيز على إرضاء المستفيدين من خدماتها.

وقد اتجهت أنظار كثير من القائمين على المؤسسات التعليمية نحو تطبيق إدارة الجودة في المدارس على أساس أن الجودة في التعليم قد أصبحت هدفاً عالمياً تسعى العديد من الأنظمة التعليمية في العالم إلى تطبيقه، بالإضافة إلى دور التعليم في عملية تنمية الموارد البشرية التي تمثل أهم مخزون معرفي تمتلكه الدول؛ لذلك حظيت حركة إصلاح التعليم باهتمام المهتمين بالعملية التعليمية بشكل كبير إلى حد أن بعض المفكرين أطلقوا على العصر الحالي عصر الجودة بوصفها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الأكثر تكيفاً ومسايرة للمتغيرات الدولية والمحلية التي تواجه التعليم بصورة عامة (حسين، 2005: 113).

لقد برز الاهتمام بجودة التعليم بشكل أكثر وضوحاً نتيجة النظرة إلى التعليم كونه استثماراً طويل الأمد لا بد له أن ينافس ويسعى إلى إرضاء جميع المستفيدين من العملية التعليمية (الطلبة، المعلمون، أولياء الأمور، المجتمع)، حيث يتطلع الطلبة إلى امتلاك مهارات وكفايات تساعدهم على الالتحاق بسوق العمل، في حين يتطلع أولياء الأمور إلى تأهيل أبنائهم، أما المجتمع فإنه يرنو إلى مخرجات تعليمية تساهم في مجالات التنمية المختلفة لبناء البلاد (الخضير، 2000: 14)؛ فالجودة في التعليم تركز على المنتج التعليمي الذي يُعد الهدف الرئيس للعملية التعليمية، ومن هنا تهدف الجودة إلى رفع كفاءة المؤسسات التعليمية من خلال عمليات التطوير والتحسين المختلفة، فالتعليم ذو الجودة العالية هدفاً عالمياً، لذلك تسعى الكثير من الأنظمة التعليمية إلى تطبيق الجودة من أجل العمل على تنمية الموارد البشرية في

تلك المؤسسات حيث إن المخزون المعرفي الذي تمتلكه تلك الموارد يُعدُّ أهم الموارد في العصر الحالي (Al-Haj Ibrahim, 2014:108).

تعمل إدارة الجودة على تمكين إدارة المؤسسة التعليمية من تحليل الصعوبات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً، ورفع مستوى الوعي لدى جميع عناصر المؤسسة التعليمية، والعمل بروح الفريق الواحد لتطبيق نظام الجودة للرفع من القيمة الأكاديمية للمؤسسة التعليمية على المستوى المحلي أو العالمي (ضحاوي والمليجي، 2010: 287).

ويُعدُّ مدخل ضمان الجودة أحد أنظمة الجودة التي تعتمد على التغذية الراجعة والمستمرة وأحد أهم أساليب قياس الجودة في مؤسسات التعليم وذلك لدوره في محاولة منع وقوع الأخطاء واستغلال الموارد المتاحة بشكل ملائم، بالإضافة إلى إعطاء الثقة للجهات المستفيدة من مخرجات التعليم؛ أي أنه وسيلة لضمان أن الأخطاء يمكن تحاشيها قدر المكان. وتتطلب «عملية ضمان الجودة في التعليم فحص الأهداف والمحتوى والمصادر والمخرجات المتوقعة والبرامج والمساقات» (الأحمد وآخرون، 1999: 13)، وتوجد طريقتان لضمان الجودة داخل المؤسسات التعليمية هما:

1- الاعتماد: وهي الطريقة التي تركز على مدخلات النظام التعليمي، حيث تفترض هذه الطريقة أنه إذا وجدت جودة عالية للمدخلات فسينعكس ذلك على جودة المخرجات.

2- التقييم: تركز هذه الطريقة على أهمية تقييم مخرجات النظام (حسين، 2005: 42).

ظهر الاعتماد المدرسي بوصفه إحدى آليات تحقيق الجودة في المدارس التي تشير إلى عملية تقييم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة التعليمية والتي تتم بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتنوعة، فهو شكل من أشكال التقييم الخارجي الذي يستند على تقييم الأداء والإنتاجية والمدخلات وبذلك يُعدُّ عملية جوهرية في تطوير واقع التعليم وبما يضمن الجودة والتميز في الأهداف بقدر من الكفاءة والفعالية (حسين، 2005: 198).

ويمثل الاعتماد المدرسي حجر الزاوية في كفاءة المؤسسات التعليمية وضمان جودة مخرجاتها، ومن أجل تحقيقه لا بد من التقييم وضمان الجودة على شكل إجراءات وأنظمة تُؤدي إلى الحصول على الاعتماد (عودة، 2020: 2)، ويهدف الاعتماد المدرسي إلى الارتقاء بجودة التعليم والمحافظة عليه، وتوفير المساءلة،

ودعم المسؤولية لكل الجوانب التنظيمية في المؤسسة التعليمية، والعمل ضمن مستويات ومعايير محددة للتقييم لكل جوانب المنظومة التعليمية في المدراس، وتعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات المعترف بها، كما يتيح الاعتماد المدرسي المجال ليتعرف المهتمين بمخرجات التعليم بنوعية شهاداتهم ومهارتهم التي حصلوا عليها بموجب معايير نوعية لمستوى الخدمة التعليمية ومكوناتها(مجيد والزيادات، 2008: 271 – 272).

ويمثل التعليم المدرسي أهم مراحل التعليم لأنه أساس العملية التعليمية برمتها ولدوره في حياة الأفراد حيث يضع الأسس الأولى لبناء شخصية الفرد، في حين يواصل التعليم الثانوي بناء تلك الشخصية؛ وهما –أي التعليمان الأساسي والثانوي– يتناولان النشء في مراحل عمرية حساسة، فيها تتفتح قدراته الذهنية والإبداعية، وتتشكل استعداداته وميوله، وتنمو فيها مهاراته واتجاهاته، وعلى مقدار ما ينميان فيه من مهارات ومعارف وقدرات تتوقف على ذلك حياته اللاحقة، سواء انخرط في سوق العمل أو رغب في مواصلة تعليمه أو استقر اجتماعياً ونفسيًا (الحاج، 2008: 7)؛ لذلك وجدت الكثير من الدول الإقليمية والعربية والعالمية التي اهتمت بتطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي للمحافظة على جودة المخرجات التعليمية للمدارس.

يُعدُّ نظام التعليم في اليمن أحد الأنظمة التي ما تزال في البدايات الأولى للأخذ بالجودة لتحسين جودة المخرجات التعليمية للتعليم العام من خلال تأسيس وزارة التربية والتعليم للإدارة العامة للجودة والاعتماد المدرسي عام (2013م)، وسبقتها إدارة التطوير المدرسي، والأمانة العامة للتميز. مع ذلك لا يوجد أثر فعلي لتلك الإدارات في مدارس التعليم العام، كما أكدت لجنة المراجعة السنوية للاستراتيجية الخاصة بتطوير التعليم الأساسي للأعوام من (2009–2015) أن الاستراتيجيات التي وُضعتْ للتعليم الأساسي والثانوي لم تحصد ثمارها بصورة جيدة وذلك عائد إلى العديد من المشكلات التي واجهتها أثناء التنفيذ، أهمها: غياب آلية للمتابعة والتقييم، ضعف استغلال الموارد المتاحة في الأنشطة، عدم واقعية الخطة الاستراتيجية في وضع الأنشطة التي لا تتناسب مع إمكانيات المدارس (المطري، 2018: 6).

وفي السياق ذاته أوضحت دراسة مركز البحوث التربوي لعام (2000م) تدني مستوى التحصيل لدى مخرجات التعليم الأساسي وهذا عائد إلى العديد من الأسباب، أهمها: ضعف قدرات المعلمين ومهاراتهم، قلة دور الإشراف والتوجيه التربوي في ممارسة مهامه، ضعف دور الأسرة في متابعه أبنائها، عدم استخدام الوسائل التعليمية في عملية تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم أثناء سير العملية

التعليمية (قطاع التعليم: 2000)؛ لذا كان توجه البحث الحالي للنهوض بدور مخرجات التعليم العام في اليمن والالتحاق بالتطورات العربية والعالمية والاستفادة من التوجهات الإدارية المعاصرة وذلك لدعم دور التعليم في تحقيق التنمية.

## مشكلة البحث:

يُعدُّ التعليم العام اللبنة الأساسية للتعليم لدوره المهم في عملية التنمية من خلال مخرجاته التي قد تلتحق بسوق العمل أو بالجامعات والتخصصات المختلفة لتنمية مهاراتهم بصورة أكثر، ومن هنا تتجه أنظار الكثير من المهتمين بجودة مخرجاته والعمل على تحسين جودته إلى الأخذ بالاعتماد المدرسي الذي يُعد أحد التوجهات الإدارية الحديثة التي يتم بواسطتها الحكم على مستوى جودة العملية التعليمية داخل المدارس من خلال متطلبات أساسية لتحقيق دوره في عملية تحسين الأداء وجودة المخرجات، ومن ثَمَّ فإن البحث الحالي يسعى إلى تقديم تصور لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام في اليمن وذلك للارتقاء بجودة المخرجات التعليمية، مقدماً التساؤل الرئيس:

ما التصور المقترح لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن؟

**وتتفرع عنه التساؤلات الآتية:**

1 – ما واقع جودة التعليم في مدارس التعليم العام في اليمن؟

2 – ما المعوقات التي تواجه ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن؟

3 – ما مفهوم ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم المدرسي؟

4 – ماهي تجارب الدول في ضمان جودة والاعتماد المدرسي في المدارس؟

5 – ما المتطلبات اللازمة لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس؟

## أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى بناء تصور مقترح لضمان الجودة والاعتماد لمدارس التعليم العام في اليمن وذلك من خلال التعرف على:

1- واقع مؤسسات التعليم العام في اليمن (التعليم الأساسي - التعليم الثانوي).

2- المعوقات التي تواجه ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن.

3- مفهوم ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم العام وأهدافه، وأهميته، ومجالاته.

4- نماذج وتجارب لضمان الجودة الاعتماد المدرسي.

5- المتطلبات اللازمة لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام.

## أهمية البحث:

**تبرز أهمية البحث من خلال:**

- عرض واقع التعليم العام الذي يتضمن التعليم الأساسي والثانوي وتحليله.
- تحديد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه نظام التعليم العام في اليمن الذي يضم أكثر الفئات العمرية من الجنسين ممن يشكلون النواة لبناء المجتمع مستقبلاً.
- الاستفادة التي ستتحصل عليها وزارة التربية والتعليم من نتائج البحث الحالي لتصحيح الاختلالات في واقع المدارس، وما تتطلبه من إصلاحات أخرى.
- محاولة البحث في الخروج بنتائج عملية لتطبيقها على أرض الواقع وبما يعمل على ضمان جودة التعليم في اليمن من خلال التصور الذي تم بناؤه وفقاً لنتائج البحث.
- حاجة اليمن إلى القيام بنهضة تعليمية تشمل جميع مكونات منظومة التعليم بحيث تبدأ من مدارس التعليم الأساسي والثانوي التي تعد الأساس في عملية بناء القوى البشرية المؤهلة للالتحاق بالجامعات أو بسوق العمل.
- محاولة البحث العملية لرصد الضعف في منظومة التعليم العام في اليمن من أجل وضع حلول ومعالجات لضمان جودة التعليم وتطبيق الاعتماد المدرسي.
- تقديم تصور مقترح لتطبيق الاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام في اليمن.

## مصطلحات البحث:

اعتمد البحث الحالي على المصطلحات التالية:

1- التصور المقترح (Suggested visualization): تقصد به الباحثة الإجراءات والمتطلبات والمعايير التي يتم من خلالها ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن بما يساهم في تحسين مستوى الأداء وجودة المخرجات التعليمية.

2- الجودة (Quality):

- الجودة لغة: كما وضحها ابن منظور في معجمه لسان العرب أصلها «جوَّد»، و«الجيد نقيض الردى، وجاد الشيء جُودَةً، وجَوْدَةً أي صار جيداً، وأجدت الشيء فجاد، والتجويد مثله، وقد جاد جودة وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل» (ابن منظور،1997: 411).
- الجودة اصطلاحاً: هي «مدى ملاءمة المنتج للاستعمال» (عبوي، 2006: 132). والجودة هي: «أن تتم العمليات الإدارية دون أي خطأ أو عبث أو نقص ومن أول محاولة، وأن تشبع رضا المستفيد من الخدمة» (سباعي، 2005: 50)

3- ضمان الجودة (Quality assurance) :

يعرف بأنه «مصطلح يحمل مضامين منع الفشل، والتأكد من تحقق المعايير المطلوبة من أول مره وذلك من خلال اقتراح السياسات وآليات التنفيذ التي تتضمن تحقيق عمليات نظام الجودة داخل المؤسسة التعليمية (عاشوراء، 2010: 152).

وأما ضمان الجودة في التعليم فهو «مجموعة الأنشطة والأساليب والإجراءات والتدابير التي تُتخذ للتحكم في درجة جودة المنتج التعليمي بغرض تلبية سوق العمل بأفضل صورة وأنسب تكلفة ممكنة، وبمعنى آخر هي مجمل الأساليب الفنية والأنشطة المستخدمة للإدارة التي يمكن بواسطتها أداء خدمة ذات جودة عالية» (عبد العزيز وعبد العظيم، 2005: 474).

- ضمان الجودة إجرائياً هو: مجموعة من العمليات والسياسات الإدارية التي يتم بموجبها تقييم المؤسسة التعليمية وفق معايير الجودة المحددة مسبقاً.

4- الاعتماد (Accreditation):

الاعتماد في اللغة العربية من الفعل اعتمد، واعتمد الشيء واعتمد عليه بمعنى

اتكأ واتكل عليه، واعتمد الشيء أي قَصَدَهُ، «ويقال: اعتمد الرئيس الأمر وافق عليه وأمر بإنفاذه» (أبو حرب، 1985: 726). أما في اللغة الإنجليزية فقد ورد مصطلح الاعتماد (Accreditation) بمعنى إعطاء أو منح شهادة ثقة لشيء حصل على أعلى المقاييس في الجودة» (Tenth Indian Reprint, 2003: 12).

ويعرف الاعتماد اصطلاحاً بأنه «الإجازة أو القرار أو الموافقة على شيء من الأشياء، كأن يجاز الأفراد للتدريس أو الإقرار والموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بنشاطات تعليمية بعد أن توفرت لها الشروط أو المعايير الواجب توفرها للقيام بمثل تلك المهمات» (البناء وعمارة، 2005: 267).

والاعتماد المدرسي (School Accreditation): «هو الاعتراف الذي تمنحه هيئات ضمان الجودة والاعتماد المعنية بالمؤسسات التربوية لمدرسة ما، والذي يوضح أن المدرسة لديها نظام أو أنظمة فعالة تضمن تحقيق الجودة والتحسين المستمر بما يتفق مع المعايير المنشودة» (عاشور، 2010: 152).

← الاعتماد المدرسي إجرائياً: هو مكانة وإقرار تقدمه جهة رسمية متخصصة في الاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام مقابل استيفائها للحد الأدنى من معايير ومتطلبات هيئة الاعتماد وضمان الجودة.

5- المعايير (Standards):

هي «عبارة عن مقاييس معيارية (Yardsticks)، أو أطر مرجعية (Checkpoints)، أو علامات تمايز (Benchmarks)، ويتم عن طريقها أو بواسطتها فحص المستويات والأهداف التي يتم تحقيقها. والمعايير بذلك تصف بالتفصيل خواص المتطلبات والشروط الواجب الوفاء بها، وفوق ذلك توفر الأساس الكمي والكيفي الذي يتم على أساسه استخلاص نتيجة تقييمية» (البهواشي، 2007: 94).

6- مدارس التعليم العام (public education schools):

تعرف مدارس التعليم العام في اليمن بأنها: المؤسسات التعليمية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، وهي

← مؤسسات التعليم الأساسي: وهو تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية مدته (9) سنوات، ويعد إلزامياً من سن السادسة، يتم فيه اكتشاف الاتجاهات والميول لدى التلاميذ وتطوير قدراتهم الذاتية» (وزارة التربية والتعليم، 2005: 7)

– مؤسسات التعليم الثانوي: وهو التعليم الذي يتيح للتلاميذ الذين حصلوا على

شهادة المرحلة الأساسية الموحدة متابعة تنمية معارفهم العلمية والتخصصية. تستغرق هذه المرحلة التخصصية ثلاث سنوات يستطيع التلاميذ بعد تخرجهم منها الخروج إلى سوق العمل مباشرة، أو مباشرةَ تعليميهم الذاتي، ويفتح أمامهم مجالات عديدة للاختيار في ضوء قدراتهم واستعداداتهم وميولهم في ضوء التوجيه التربوي لهذه الاختيارات (وزارة التربية والتعليم، 2005: 8).

**التعليم العام إجرائياً:** وتقصد به الباحثة مراحل التعليم العام في اليمن التي تتضمن مدارس التعليم الأساسي والتعليم الثانوي الحكومي في اليمن.

## حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:**

يتضمن البحث التعليم العام في اليمن (أساسي وثانوي)، وضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس، ومتطلبات ومعايير، ومراحل ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس، ونماذج وتجارب ضمان الجودة والاعتماد المدرسي لبعض الدول.

- **الحدود المكانية:**

مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

- **الحدود الزمانية:**

تم إجراء البحث عام 2021م.

# الفصل الثاني

## 1- الإطار النظري:

يتناول هذا الجزء من البحث الإطار النظري من خلال العديد من المحاور، وهي:

- **المحور الأول: جودة التعليم العام في اليمن مؤشراته ومعوقاته.**
- **المحور الثاني: الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم.**
- **المحور الثالث: الدراسات السابقة.**
- **المحور الرابع: تجارب الدول في ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس.**

وتم عرض ذلك كما يلي:

**مدارس التعليم العام في اليمن**

### المحور الأول: جودة التعليم العام في اليمن.

يتناول هذا المحور مؤشرات جودة التعليم العام من خلال عرض مؤشرات التعليم العام في مدارس الجمهورية اليمنية المتمثلة فيما يلي:

#### أولاً : مؤشرات جودة التعليم العام

حظي التعليم العام بشقيه (الأساسي والثانوي) باهتمام كبير بسبب العديد من الاعتبارات أهمها أنه يغطي نسبة عالية من شريحة المجتمع للفئة من سن (18-7) سنة، وبالإضافة إلى أنه يُعدُّ النواة والخطوة الأولى لتأسيس التعليم بصورة عامة حيث يكتسب خريج التعليم العام المهارات الأساسية التي تساعده على الالتحاق بمؤسسات التعليم المختلفة، كالمعاهد أو الجامعات؛ لذا تم تأسيس وزارة التربية والتعليم بموجب

المرسوم رقم (16) للعام 1963م لتتولى إدارة التعليم العام الذي يتضمن في الوقت الراهن التعليم الأساسي والثانوي، ومن هنا تم عرض مؤشرات التعليم العام خلال الفترة ما بين (2008-2014) وذلك للتعرف على واقعه، وعلى أهم المشكلات التي تواجهه وتحد من قدرته على رفع مستوى الجودة لهذا النوع من التعليم.

1- **الطلبة:**

- **مؤشرات التحاق طلبة التعليم الأساسي:**

أوضحت مؤشرات التعليم الأساسي في الفترة من (2009-2014) زيادةً في أعداد الملتحقين من (4,327,450) تلميذ عام (2009) ليصل إلى (5,143,923) تلميذ عام (2014م) بمتوسط نموٍّ سنوي (3.35 %)، فقد بلغ متوسط نمو الذكور (2.89) مقابل الإناث (4.43) لصالح الإناث، حيث تبذل وزارة التربية والتعليم الكثير من الجهود لدعم عملية التحاقهن بالمدارس، وبالرغم من تلك الزيادة فإن النسبة ما تزال منخفضة.

جدول رقم (1): معدلات تطور الملتحقين في التعليم الأساسي

خلال الفترة من 2008 / 2009م- 2013/ 2014م

| العام الدراسي | ذكور | نمو% | إناث | نمو% | إجمالي | نمو% | %الإناث للمجموع | %الإناث للذكور |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2009/2008** | 2498675 | - | 1828775 | - | **4327450** | - | ***42.26*** | ***73.19*** |
| **2010/2009** | 2522886 | ***0.97*** | 1879793 | ***2.79*** | **4402679** | ***1.74*** | ***42.7*** | ***74.51*** |
| **2011/2010** | 2667272 | ***5.72*** | 1989118 | ***5.82*** | **4656390** | ***5.76*** | ***42.72*** | ***74.57*** |
| **2012/2011** | 2675184 | ***0.3*** | 2030412 | ***2.08*** | **4705596** | ***1.06*** | ***43.15*** | ***75.9*** |
| **2013/2012** | 2781782 | ***3.98*** | 2159077 | ***6.34*** | **4940859** | ***0.05*** | ***43.7*** | ***77.61*** |
| **2014/2013** | 2874518 | ***3.33*** | 2269405 | ***5.11*** | **5143923** | ***4.11*** | ***44.12*** | ***78.95*** |
| المتوسط | | ***2.86*** | | ***4.43*** | | ***3.53*** | ***43.28*** | ***76.31*** |

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 10

- **مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي:**

تتضمن مؤشرات الكفاءة الداخلية لمدارس التعليم الأساسي كل ما يتعلق بالطلبة من حيث الإعادة والترفيع، والتسرب، حيث أوضحت تلك مؤشرات للعام (2014م) ما يلي:

- ارتفاع مستوى الهدر التربوي في معدلات الإعادة والتسرب للتلاميذ، وتدني معدلات استكمال المرحلة الدراسية؛ وبذلك كلما ارتفع حجم الهدر التربوي انخفضت الجودة النوعية للمخرج التربوي.

- لا تمثل البيئة التعليمية في المدارس بيئة جاذبة للكثير من التلاميذ؛ لذا ترتفع نسبة التسرب.
- ارتفاع نسبة التسرب للإناث بصورة واضحة على الرغم من وجود العديد من المشاريع التي تدعم التحاقهن بالتعليم، مثل مشروع التغذية المقدم من برنامج الغذاء العالمي، ومشروع تطوير التعليم الأساسي، ومشروع الهبات النقدية المشروطة في الأرياف.
- يشير ارتفاع معدلات التسرب والرسوب إلى أن بيئة التعليم في المدارس الأساسية لم تكن جاذبة للطلاب (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 15).

جدول رقم (2): مؤشرات الكفاءة الداخلية في المدارس الأساسية للعام 2014

| البيان | الصفوف (1-6) | | | الصفوف (1-9) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | كلا الجنسين | ذكور | إناث | كلا الجنسين |
| متوسط نسبة الإعادة | 9.7 | 7.7 | 8.9 | 9.62 | 7.3 | 8.62 |
| متوسط نسبة الترفيع | 84.1 | 84.7 | 84.4 | 83.42 | 85.05 | 84.12 |
| متوسط نسبة التسرب | 6.1 | 7.6 | 6.8 | 6.96 | 7.65 | 7.26 |
| معدل الاستكمال بالمرحلة | 52.3 | 47.5 | 56.4 | 32.2 | 29.3 | 37.7 |

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 11.

- **مؤشرات التحاق طلبة الثانوية:**

- ارتفعت أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي خلال عام (2009-2008م) من (580,829) طالباً بلغت فيه أعداد الذكور (374,317) طالب، وبلغت فيه أعداد الإناث (206,512) طالبة، في حين بلغت أعداد الملتحقين في عام (2013 - 2014) (730,434) طالباً، بلغت أعداد الذكور (435,472) طالباً مقابل (294,962) من الإناث، بمتوسط نموٍّ سنوي بلغ (4.74 %) للجنسين، لدى الإناث (7.43 %) وهو أعلى من صفوف الذكور البالغ نسبته (3.12 %) وهذا يعود إلى دور الوزارة في تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 15).

جدول رقم (3): تطور أعداد الملتحقين في التعليم الثانوي
خلال الفترة 2008 /2009م2013/2014–م

| العام الدراسي | الالتحاق ذكور | نمو % | إناث | نمو% | إجمالي | نمو % | %الإناث للمجموع | % الإناث إلى الذكور |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2009/2008 | 374317 | - | 206512 | - | 580829 | - | 35.55 | 55.17 |
| 2010/2009 | 363316 | 2.94- | 211583 | 2.46 | 574899 | 1.02- | 36.80 | 58.24 |
| 2011/2010 | 382708 | 5.34 | 232883 | 10.07 | 615591 | 7.08 | 37.83 | 60.85 |
| 2012/2011 | 393777 | 2.89 | 248296 | 6.62 | 642073 | 4.3 | 38.67 | 63.05 |
| 2013/2012 | 415487 | 5.51 | 274839 | 10.69 | 690326 | 7.52 | 39.81 | 66.15 |
| 2014/2013 | 435472 | 4.81 | 294962 | 7.32 | 730434 | 5.81 | 40.38 | 67.73 |
| المتوسط | - | 3.12 | - | 7.43 | - | 4.74 | 38.70 | 63.21 |

المصدر: المجلس الأعلى، 2015: 15.

- **مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي:**

بلغ المعدل الوطني للترفيع في التعليم الثانوي (87.70 %) للجنسين، (84.80 %) للذكور و(92.30%) لدى الإناث، في حين بلغ المعدل الوطني للتسرب لكلا الجنسين (3.71 %)، للذكور (5.51 %) و(0.58 %) لدى الإناث. أما معدل الإعادة فقد بلغ (8.59 %) لكلا الجنسين، (9.69 %) للذكور و(6.85 %) للإناث.

جدول رقم (4): مؤشرات الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الثانوي للعام 2013 – 2014م

| البيان | الصف الاول | | الصف الثاني | | الصف الثالث | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | اناث | ذكور | اناث | ذكور | اناث | ذكور | اناث | المجموع |
| الاعاده | 10.18 | 6.88 | 7.68 | 4.94 | 11.15 | 8.96 | 9.69 | 6.85 | 8.59 |
| الترفع | 78.28 | 86.2 | 91.29 | 95.04 | 86.55 | 97.7 | 84.80 | 92.30 | 87.70 |
| التسرب | 11.53 | 6.92 | 1.02 | 0.02 | 2.3 | -6.67 | 5.51 | 0.58 | 3.71 |

المصدر، المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 16.

انتهجت اليمن بقيادة وزارة التربية والتعليم نهجاً حديثاً لتطوير التعليم العام وذلك من خلال وضع استراتيجيات تطويرية للمرحلتين الأساسية والثانوية. وهي استراتيجيات ركزت على الجانب الكمي دون الاهتمام بنوعية التعليم والخدمات التعليمية التي يتم تقديمها للطلبة، وهذا بدوره أثر على جودة المخرجات؛ حيث ظهر التدني في مستوى الطلبة لمرحلة التعليم الأساسي، وظل حتى المرحلة الثانوية،

وهذا بدوره ساهم في تدني الكفاءة الداخلية للمدارس الثانوية. وأوضحت نتائج الاختبارات الدولية لمادتي العلوم والرياضيات للمرحلة الأساسية (TIMSS) ذلك. كما لُوحظ وجود تدنٍ في نوعية التعليم ونقص مهارات الطلبة في القراءة والكتابة وهذا بدوره ساهم في انخفاض كفاءة النظام الداخلي للمدارس الثانوية ومن ثم المرحلة الجامعية (المجلس الأعلى، 2014: 20).

**2- المناهج الدراسية:**

وضعت وزارة التربية والتعليم منهجاً دراسياً للمراحل التعليم العام (1 – 12)، يضم مجموعة من المواد هي: القرآن الكريم، التربية الإسلامية، اللغة العربية، الرياضيات، الاجتماعيات (تاريخ، جغرافيا، وطنية، المجتمع اليمني)، اللغة الإنجليزية، العلوم (فيزياء، كيمياء، أحياء)، الفلسفة، علم النفس، الإحصاء، التربية البدنية، الفنون.

ويركز المنهج الحالي على دور الطالب الذي يقوم على اكتشاف للمعلومات، غير أن واقع تنفيذ هذا النوع من المناهج يفتقر إلى البيئة المناسبة في المدارس، إذ لا يمتلك المعلمون المهارات والاستراتيجيات اللازمة لنجاح هذا النوعية من المناهج، مع ضعف الوزارة في توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلبة، وهذا يُعدُّ عائقاً في عملية تحقيق أهداف المنهج. كما أن المنهج الحالي يفتقر إلى وجود الأهداف اللازمة لتنمية القدرات والمهارات المرتبطة بالحياة اليومية للطلبة، كمهارات حل المشكلات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي، التي يتم من خلالها إعداد خريج يتلاءم مع سوق العمل أو للالتحاق بالجامعات (البنك الدولي، 2010: 58-59).

بالإضافة إلى ذلك، ثمة ضعفٌ في الجوانب العملية والتطبيقية لمقررات تلك المناهج؛ فمعظم المعامل تعاني من قلة الموارد والمواد المعملية، وبعضها تعاني من عدم استكمال تجهيزاتها بالإمكانيات المادية اللازمة لعمليتي التعليم والتعلم، كما أن بعض المقررات تحتاج إلى إعادة صياغة بما يتناسب مع المرحلة العمرية للطلبة في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي (المجلس الأعلى للتخطيط، 2010: 43).

وأوضحت دراسة مقبل أن مناهج المرحلة الأساسية والثانوية تسير في اتجاه واحد من القمة إلى القاعدة مع ضعف مواكبتها للتطورات العلمية السريعة، واستجاباتها لاحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية التي تسعى إليها اليمن بواسطة أبنائها، وتركيزها على الجانب المعرفي بصورة كبيرة، دون مراعاة للاحتياجات الخاصة بتنمية الكفايات الشخصية الاجتماعية للطلبة في هذه المرحلة، بالإضافة إلى الاعتماد على الكتاب المدرسي وسيلةً رئيسة لتوصيل المعلومات؛ فهناك محدودية في توفيره واستخدام الوسائل التعليمية، وهذا يحد من دور المنهج في تنمية قدرات

الطلبة ومهاراتهم ولا سيما في المواد العلمية (مقبل،2010: 95)

3- **المعلمون:**

المعلم هو الركيزة الأساس للعملية التعليمية. وقد شهدت اليمن ارتفاعًا في عدد المعلمين عام (2008/2009م) من (196,807) معلمين ليصل إلى (223,322) معلمًا خلال العام (2013/2014م)، يتوزعون بين التعليم الأساسي والثانوي، وتوضيح ذلك فيما يلي:

- بلغ عدد التربويين للعام(2008/2009م)لقطاع التعليم ما قبل الجامعى (162,785) معلماً، وارتفع العدد إلى (183,280) معلماً خلال العام (2013-2014م).
- بلغ عدد غير التربويين للعام (2008 - 2009م) لقطاع التعليم العام (33,957) معلماً، وارتفع إلى (39,966) معلماً خلال العام (2013 - 2014م).
- بلغ عدد غير المبينين والعاملين في قطاع التعليم العام في العام(2008/2009م) (65) معلماً، وارتفع العدد إلى (76) معلماً خلال العام (2013 /2014م).

جدول رقم (5): أعداد المعلمين المساهمين
في جدول الحصص في التعليم الأساسي والثانوي من عام 2008 - 2013م

| القرع | المرحلة | 2009/2008م | | | الإناث | 2014/2013م | | | الإناث | نسبة الزيادة % | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | إناث | إجمالي | % | ذكور | إناث | إجمالي | % | ذكور | إناث | إجمالي |
| تربوي | أساسي | 96185 | 28580 | 124765 | 22.9 | 99639 | 39215 | 138854 | 28.2 | 3.6 | 37.2 | 11.3 |
| | ثانوي فقط | 12891 | 4950 | 17841 | 27.7 | 13997 | 6540 | 20537 | 31.8 | 8.6 | 32.1 | 15.1 |
| | أساسي/ثانوي | 17464 | 2715 | 20179 | 13.5 | 20075 | 3814 | 23889 | 16 | 15.0 | 40.5 | 18.4 |
| | إجمالي | 126540 | 36245 | 162785 | 22.3 | 133711 | 49569 | 183280 | 27 | 5.7 | 36.8 | 12.6 |
| غير تربوي | أساسي | 17284 | 13104 | 30388 | 43.1 | 16990 | 18075 | 35065 | 51.5 | -1.7 | 37.9 | 15.4 |
| | ثانوي فقط | 1298 | 450 | 1748 | 25.7 | 1524 | 828 | 2352 | 35.2 | 17.4 | 84.0 | 34.6 |
| | أساسي/ثانوي | 1384 | 437 | 1821 | 24.0 | 1801 | 748 | 2549 | 29.3 | 30.1 | 71.2 | 40.0 |
| | إجمالي | 19966 | 13991 | 33957 | 41.2 | 20315 | 19651 | 39966 | 49.2 | 1.7 | 40.5 | 17.7 |
| غير مبين | أساسي | 32 | 12 | 44 | 27.3 | 25 | 34 | 59 | 57.6 | -21.9 | 183.3 | 34.1 |
| | ثانوي فقط | 12 | 0 | 12 | 0.0 | 4 | 2 | 6 | 33.3 | -66.7 | - | -50.0 |
| | أساسي/ثانوي | 9 | 0 | 9 | 0.0 | 7 | 4 | 11 | 36.4 | -22.2 | - | 22.2 |
| | إجمالي | 53 | 12 | 65 | 18.5 | 36 | 40 | 76 | 52.6 | -32.1 | 233.3 | 16.9 |
| الإجمالي العام | أساسي | 113501 | 41696 | 155197 | 26.9 | 116654 | 57324 | 173978 | 32.9 | 2.8 | 37.5 | 12.1 |
| | ثانوي فقط | 14201 | 5400 | 19601 | 27.5 | 15525 | 7370 | 22895 | 32.2 | 9.3 | 36.5 | 16.8 |
| | أساسي/ثانوي | 18857 | 3152 | 22009 | 14.3 | 21883 | 4566 | 26449 | 17.3 | 16.0 | 44.9 | 20.2 |
| | إجمالي | 146559 | 50248 | 196807 | 25.5 | 154062 | 69260 | 223322 | 31 | 5.1 | 37.8 | 13.5 |

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 21.

بحسب القانون رقم (37) للعام (1998م) يمثل دبلوم ما بعد الثانوية المؤهل العلمي الأدنى لمعلمي مدارس التعليم العام، ويتم الحصول عليه من أحد معاهد

تدريب المعلمين، وقد يتم التعيين حسب قانون المعلمين من دون المؤهلات التربوية أو من حملة الثانوية العامة وذلك حسب الاحتياجات بحكم وجود المناطق الريفية (https://yemen-nic.info/db/laws__ye/detail.php?ID=11548)

وقد أدى هذا إلى تعيين حوالي (40 %) من المعلمين غير المؤهلين تربوياً في مدارس التعليم الأساسي والثانوي، بالإضافة إلى عدم وجود آلية محددة لعملية تقييم المعلمين تضمن المعايير والمؤشرات المهمة لعملية التقييم ومنها المؤهل الأكاديمي والتدريب التربوي وسنوات الخبرة (البنك الدولي، 2010: 70).

**4- المباني المدرسية للتعليم العام:**

أوضحت مؤشرات المجلس الأعلى للتخطيط تطوراً كمياً في أعداد المدارس الخاصة بالتعليم العام؛ حيث بلغ عدد المدارس (17,136) مدرسة خلال العام الدراسي (2013/2014م) في حين كان عددهم عام (2008/ 2009) (15,661) مدرسة. ويبرز على ذلك التطور الكمي زيادةُ عدد مدارس البنين؛ حيث بلغ عددها عام(2009م) (1,160) مدرسةً، وبلغ عددها عام (2014م) (1,377) مدرسة. في حين بلغت مدارس الإناث على التوالي (1,040) و(1,248) مدرسة من غير المدارس المختلطة (2015: 22). وتعود تلك الزيادة إلى تدني التحاق الإناث بالتعليم، بالإضافة إلى التحاق بعضهن بالمدارس المختلطة. كما ارتفعت أعداد المدارس الأساسية من (11,816) مدرسةً عام (2005/ 2006م) ليصل عام (2013/ 2014م) إلى (12,767) مدرسةً، وهذا يعود إلى التشتت السكاني ووعورة الطبيعة الجبلية في اليمن، وانخفاض عدد المدارس الثانوية للذكور والإناث. كما نجد انخفاضًا في أعداد المدارس الثانوية المستقلة؛ وهذا يتطلب إعادة النظر في المدارس الثانوية في الحضر ومراكز المديريات لمواجهة مشكلة اكتظاظ الفصول الدراسية وتوفير التجهيزات التعليمية المناسبة.

كما نلاحظ ارتفاعَ عدد المدارس المختلطة (أساسي وثانوي) من (3,524) مدرسةً عام (2008/2009م) إلى (4,005) مدرسةً خلال عام (2013/2014م)، وهذا بدوره يتطلب توفير مدارس مستقلة أكثر مستقبلاً (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 22).

جدول رقم(6): توزيع مدارس التعليم الأساسي والثانوي
حسب المرحلة والجنس من الأعوام 2008 – 2014م

| العام | أساسي فقط | | | | أساسي/ثانوي | | | | ثانوي | | | | الإجمالي العام | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدراسي | بنين | بنات | مختلط | إجمالي | بنين | بنات | مختلط | إجمالي | بنين | بنات | مختلط | إجمالي | بنين | بنات | مختلط | إجمالي |
| 2009/08 | 689 | 599 | 10528 | 11816 | 344 | 397 | 2783 | 3524 | 127 | 44 | 150 | 321 | 1160 | 1040 | 13461 | 15661 |
| 2010/09 | 739 | 612 | 10466 | 11817 | 351 | 414 | 2744 | 3509 | 128 | 45 | 152 | 325 | 1218 | 1071 | 13362 | 15651 |
| 2011/10 | 785 | 625 | 10966 | 12376 | 363 | 435 | 2934 | 3732 | 134 | 50 | 147 | 331 | 1282 | 1110 | 14047 | 16439 |
| 2012/11 | 805 | 639 | 10876 | 12320 | 377 | 449 | 2954 | 3780 | 139 | 53 | 153 | 345 | 1321 | 1141 | 13983 | 16445 |
| 2013/12 | 819 | 676 | 11144 | 12639 | 401 | 488 | 3019 | 3908 | 147 | 57 | 161 | 365 | 1367 | 1221 | 14324 | 16912 |
| 2014/13 | 819 | 678 | 11270 | 12767 | 405 | 511 | 3089 | 4005 | 153 | 59 | 152 | 364 | 1377 | 1248 | 14511 | 17136 |
| %الزيادة | *18.9* | *13.2* | *7.0* | *8.0* | *17.7* | *28.7* | *11.0* | *13.6* | *20.5* | *34.1* | *1.3* | *13.4* | *18.7* | *20* | *7.8* | *9.4* |
| المتوسط | *3.8* | *2.6* | *1.4* | *1.6* | *3.5* | *5.7* | *2.2* | *2.7* | *4.1* | *6.8* | *0.3* | *2.7* | *3.7* | *4.0* | *1.6* | *1.9* |

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 22

وتتنوع مدارس التعليم العام في اليمن ما بين مبانٍ قائمة ومصممة لتكون مبانٍ مدرسية وعددها (14,751) مدرسة، وبين مبانٍ غير مصممة لتكون مبانٍ مدرسية بلغ عددها (1,182) مدرسة، وبين مبانٍ مؤقتة في شكل (هنجر- صندقة – خيمة – عشة) بلغ عددها (335) مبنىً، وبين مبانٍ مرتجلة (مسجد – في العراء – جرف) وعددها (319) (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 18). إن معظم هذه المباني لا تتوفر فيها شروط المبنى المدرسي، كما أنها تعاني من شحة المعامل؛ حيث توزعت معامل العلوم في الحضر بواقع (0.70) معمل لكل مدرسة، وبلغ عدد معامل العلوم في الحضر (2,145) معملاً، منها (679) معملاً للتعليم الثانوي، في حين يوجد في الريف (0.29) معملاً لكل مدرسة، وبلغ عدد معامل العلوم في الريف (2,089) معملاً، منها (619) معملاً للتعليم الثانوي (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 25).

تتصف تلك المعامل بنقص الأدوات المختبرية، وضعف اهتمام الإدارات المدرسية بتوفير الأدوات المعملية، وضعف شروط السلامة في المعامل الموجودة، وتدني مستوى تأهيل الفنيين فيها، وكل ذلك يؤثر على قدرات الطلبة العلمية في استيعاب الجانب التطبيقي للمواد العلمية، كما تنخفض معامل الحاسوب في جميع المدارس حيث بلغ المعدل الإجمالي (0.16) معمل حاسوب لكل مدرسة، ويعيب المعامل الحالية أن أجهزة الحاسوب فيها قديمة وقليلة، والمقررات الخاصة بالحاسوب ضعيفة، فيما لا تناسب مساحة المعامل مع أعداد الطلبة، بالإضافة إلى ضعف المخصصات المالية لتجهيز معامل الحاسوب (المجلس الأعلى للتخطيط، 2010: 18).

جدول رقم(7): يوضح تطور المباني المدرسية في التعليم الأساسي والثانوي من الأعوام 2009 – 2014م

| المباني بحسب نوعها | 2009/08م | % | 2014/13م | % | %التحسن | الزيادة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي المباني | 15322 | - | 16587 | - | - | 8.3 |
| المباني القائمة: | 14550 | 94.96 | 15933 | 96.06 | 1.10 | 9.5 |
| - المباني المصممة كمبنى مدرسي | 13687 | 89.33 | 14751 | 88.93 | -0.40 | 7.8 |
| - المباني غير المصممة كمبنى مدرسي | 863 | 5.63 | 1182 | 7.13 | 1.49 | 37.0 |
| المباني المؤقتة: (هنجر، صندقة، خيمة، عشة) | 276 | 1.80 | 335 | 2.02 | 0.22 | 21.4 |
| المباني المرتجلة: (مسجد ، في العراء ، جرف) | 496 | 3.24 | 319 | 1.92 | -1.31 | -35.7 |

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 24.

مدارس التعليم العام في اليمن

**إدارة مدارس التعليم العام:**

تقوم الإدارة المدرسية بدور فاعل في إنجاح العملية التعليمية؛ فهي حركة الاتصال بين جميع الأطراف (المعلمين – الطلبة – الموجهين – الإداريين – المجتمع المحيط بالمدرسة – الأسرة). وقد لُوحظ زيادة في أعداد المدراء في الإدارة المدرسية خلال الفترة ما بين (2005–2012م) لجميع مدارس القطاع العام (الأساسي والثانوي والمختلط)؛ حيث ارتفع خلال العام (2005 /2006م) عدد المدراء من (11,992) مديراً ليصل إلى (13,532) مديراً عام (2011 /2012م) وبنسبة نمو بلغت (12.84) لصالح المدراء من الإناث إذ بلغت نسبتهن (49.94 %) مقابل المدًراء من الذكور (10.16 %) للمدارس الأساسية والثانوية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 20).

جدول رقم (8): تطور عدد مديري المدارس بحسب المرحلة الدراسية والنوع من 2005/ 2006 - 2011 /2012م

| المرحلة | 06/2005 ذكور | إناث | إجمالي | الإناث % | 12/2011 ذكور | إناث | إجمالي | الإناث % | نسبة الزيادة % ذكور | إناث | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أساسي | 8078 | 453 | 8531 | 5.31 | 8728 | 699 | 9427 | 7.41 | 8.05 | 54.30 | 10.50 |
| التوزيع% | 72.23 | 56.00 | 71.14 | | 70.85 | 57.63 | 69.66 | | - | - | - |
| ثانوي | 277 | 34 | 311 | 10.93 | 293 | 44 | 337 | 13.06 | 5.78 | 29.41 | 8.36 |
| التوزيع% | 2.48 | 4.20 | 2.59 | | 2.38 | 3.63 | 2.49 | | - | - | - |
| أساسي/ثانوي | 2828 | 322 | 3150 | 10.22 | 3298 | 470 | 3768 | 12.47 | 16.62 | 45.96 | 19.62 |
| التوزيع% | 25.29 | 39.80 | 26.27 | | 26.77 | 38.75 | 27.85 | | - | - | - |
| الإجمالي العام | 11183 | 809 | 11992 | 6.75 | 12319 | 1213 | 13532 | 8.96 | 10.16 | 49.94 | 12.84 |
| التوزيع% | 100 | 100 | 100 | | 100 | 100 | 100 | | - | - | - |

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 27.

يشير واقع المؤشرات للإدارات المدرسية في قطاع التعليم العام إلى أن معظم مدراء المدارس لا يتم تعيينهم وفق معايير (المؤهل - الأقدمية - التخصص)، بل نجد أن كثيراً من المدراء هم من حملة دبلوم ما بعد الثانوية والثانوية العامة، ويتصفون بضعف مستويات تأهيلهم علمياً ومهنياً مما أثر على دورهم في عملية التخطيط المدرسي والمتابعة والأشراف على المعلمين أثناء تنفيذ العملية التعليمية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 21). بالإضافة إلى ما سبق فإن العلاقة بين الإدارة المدرسية والمجتمع المحيط تتصف بالضعف؛ إذ لا تُوجد قنوات تواصل بين أولياء الأمور والإدارة المدرسية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 18).

### 5- التمويل:

تزايد الإنفاق على التعليم العام خلال الفترة (2008 - 2014م) بمتوسط نموّ قدره (8.49 %)، حيث ارتفع من (231.8) مليار ريال خلال العام (2008م) ليصل إلى (346.1) مليار ريال، بينما وصلت المبالغ المخصصة للتعليم العام خلال العام (2014م) إلى (374.2) مليار ريال، شكلت ما نسبته (12.98 %) من إجمالي الإنفاق العام للدولة وما نسبته (78.34 %) من إجمالي نفقات قطاع التعليم والتدريب، وبلغ حجم النفقات الجارية خلال العام (2013) إلى (315.2) مليار ريال، وحجم النفقات الاستثمارية (30.9) مليار ريال، وهذا يعني أن النصيب الأكبر من ذلك التمويل يصرف على الرواتب والأجور للعاملين في قطاع التعليم العام للمعلمين، والمشرفين، والإداريين وغيرهم من العاملين في قطاع التعليم العام.

جدول رقم(9): حجم الإنفاق على التعليم العام واتجاهاته خلال الأعوام من 2008 – 2014م (مليون ريال)

| العام المالي | الإنفاق العام | الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب | % نمو | الإنفاق على التعليم العام | % نمو | نصيب التعليم العام من: الإنفاق العام | نصيب التعليم العام من: الإنفاق على قطاع التعليم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008 | 2,248,166 | 293,863 | - | 231,818 | - | 10.31 | 78.89 |
| 2009 | 1,847,960 | 303,585 | 3.31 | 239,778 | 3.43 | 12.98 | 78.98 |
| 2010 | 2,115,428 | 300,188 | -1.12 | 236,122 | -1.52 | 11.16 | 78.66 |
| 2011 | 2,097,353 | 336,387 | 12.06 | 278,184 | 17.81 | 13.26 | 82.70 |
| 2012 | 2,813,835 | 376,584 | 11.95 | 308,560 | 10.92 | 10.97 | 81.94 |
| 2013 | 2,826,981 | 420,046 | 11.54 | 346,182 | 12.19 | 12.25 | 82.42 |
| *2014 | 2,883,532 | 477,679 | 13.72 | 374,224 | 8.10 | 12.98 | 78.34 |
| المتوسط | - | - | 8.58 | - | 8.49 | 11.99 | 80.27 |

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 37.

## 6- التقييم:

يعد التقييم أحد التدابير المهمة لقياس جودة التعليم في أي نظام تعليمي، إلا أن مدارس التعليم العام في اليمن تفتقر إلى وجود جهة محددة للقيام بعملية التقييم لجميع عناصر العملية التعليمة وأنشطتها؛ لذا يتم الاعتماد على الامتحانات التي يتم وضعها نهاية كل عام دراسي لتقييم مستويات الطلبة الدراسية، ومع ذلك لم تكن تلك العملية لتؤدي الهدف الرئيس بدقة حيث يعتري عملية وضع تلك الامتحانات الكثير من الصعوبات وهي:

- غياب معايير تحدد مستوى التحصيل للطلبة لكل مادة ولكل مستوى على حدة.
- افتقار المعلمين للمهارات اللازمة لوضع اختبارات فعالة.
- تقيس معظم الامتحانات مستوى الحفظ لدى الطلبة دون المهارات الأخرى كالتفكير أو حل المشكلات (البنك الدولي، 2010: 60).

وقد أوضحت نتائج التقييم الذي قامت به الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) عام (2008م) وجود انخفاض في مستوى التحصيل التربوي لمدارس التعليم الأساسي والثانوي وبالأخص في المواد العلمية (الرياضيات والعلوم) (البنك الدولي، 2010: 51).

وتعتمد مدارس التعليم العام في اليمن على التوجيه أو ما يسمى بالأشراف التربوي الذي يفتقر -أساساً- وجود آلية محددة لممارسة مهامه في واقع المدارس، وهذا بدوره يؤثر على جودة المخرجات التعليمية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2015: 18).

من خلال العرض السابق يتضح أن واقع التعليم العام في اليمن يعاني من الآتي:

- انخفاض مستوى الجودة في مؤسسات التعليم العام في اليمن.
- تدني مستوى التحصيل العلمي للطلبة في جميع مراحل التعليم العام، حيث نجد ضعفاً واضحاً في قدرات اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات الأساسية والمطلوبة للمرحلة الحالية والمستقبلية.
- زيادة أعداد الملتحقين في التعليم العام.
- ارتفاع معدلات الرسوب والإعادة من مختلف مدارس التعليم العام.
- ضعف المناهج والمقررات الدراسية الحالية عن تنمية الجوانب المهارية والوجدانية والابتكارية لدى الكثير من الطلبة.
- زيادة أعداد المدارس يصاحبها ضعف في توفر الإمكانيات الخاصة بالمعامل.
- زيادة أعداد المعلمين غير التربويين وغير المؤهلين.
- ضعف قدرات كثير من المعلمين ومهاراتهم في استخدم التقنيات الحديثة، وفي الاستراتيجيات الحديثة للتدريس، وفي إعداد الامتحانات، وهذا بدوره ينعكس على مستوى تحصيل الطلبة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم العلمية.
- زيادة أعداد مدراء المدارس خلال السنوات الماضية يقابله ضعف قدراتهم ومهاراتهم الإدارية والقيادية.
- مركزية التمويل، والاعتماد على الحكومة في توفير ميزانية التعليم التي تُصرف في أغلبها في الرواتب المتصفة بضآلتها أمام متطلبات الحياة.
- ضعف البنية التحتية والخاصة بالمعامل وأجهزة الحاسوب والمكتبات والأثاث المدرسي لكثير من المدارس.
- عدم وجود جهة متخصصة لعملية التقييم وفق المعايير والمؤشرات التربوية.

## ثانياً: المعوقات التي تواجه جودة التعليم العام في اليمن:

يعاني قطاع التعليم العام في اليمن من العديد من المعوقات، وقد تسببت في انخفاض مستوى جودة المخرجات التعليمية.

ويمكن تحديد تلك المعوقات فيما يلي:

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات من قبل القيادات العليا.
- تدني مستوى التخطيط داخل المدارس، وضعف قدرات كثير من مدراء مؤسسات التعليم العام على القيام بالتخطيط الاستراتيجي، وهذا عائد إلى تدني مستوياتهم التعليمية واعتماد الوساطات في عملية تعيينهم
- ضعف الموارد المتاحة، وهذا ناتج عن عدم قدرة المدارس على إيجاد موارد مالية ذاتية خاصة بها (الصعر، 2010).
- ضعف القدرات الأدائية والتعليمية لكثير من المعلمين؛ إذ تُوجد اختلالات في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم أثناء سير العملية التعلمية بسبب غياب برامج التدريب المعلمين لما بعد التعيين (مقبل،2010: 106)، بالإضافة إلى عدم اعتماد معايير وشروط مهنية تمنح لمزاولة مهنة التعليم، وضعف فرص التدريب والتنمية المهنية للمعلمين في استخدام التكنولوجيا الحديثة واستراتيجيات التعليم النشط، وكذا ضعف التوجيه والأشراف والمتابعة، وانخفاض الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 38).
- ضعف المناهج والمقررات الحالية في تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم بصورة تدعمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي أو بسوق العمل مباشرة.
- البيئة المدرسية غير ملائمة ولا تمتلك عوامل جذب للطلبة؛ فمستوى التجهيزات قد يكون منعدمًا في بعض المدارس.
- التركيز على الجوانب النظرية في المقررات الدراسية وضعف الجوانب العملية.
- ضعف دور الإدارة المدرسية وعدم وجود معايير لعمليات التعيين واختيار مدراء وقيادات المدارس
- عدم وجود معايير محددة لعملية القياس والتقييم.
- تدني مستوى المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية، وضعف دور الأسر في متابعة مستويات أبنائهم الدراسية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2014: 38).

وخلاصة الأمر أن العملية التعليمية في مدارس التعليم العام في اليمن تواجه العديد من الصعوبات أهمها:

- ضعف الإدارة المدرسية وذلك ناتج من المركزية التي تُحد من قدرة القيادات المدرسية على اتخاذ القرارات.
- ضعف قدرات ومهارات القيادات المدرسية في التخطيط المدرسي، والعلاقات الإنسانية، والتواصل مع الجهات المحيطة بالمدرسة.
- انعدام فرص التنمية المهنية للمعلمين لقدراتهم ومهارتهم العلمية.
- ضعف مواكبه المناهج الدراسية ومقرراتها المختلفة لكل ما تتطلبه احتياجات العصر الحالي.
- تدني البنية التحتية للمدارس من معامل وفصول دراسية للكثير من المدارس.
- ضعف دور المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية.

## المحور الثاني: ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس:

يتناول هذا المحور ضمان الجودة والاعتماد المدرسي من خلال طرح ثلاثة مواضيع هي: الجودة في التعليم، ضمان الجودة في التعليم، الاعتماد المدرسي، وذلك على النحو الآتي:

### 1 . الجودة في التعليم:

تشير إدارة الجودة في التعليم إلى نوعية الخدمات التعليمية التي بإمكانها تلبية احتياجات الطلبة بحيث تستند على مجموعة من المتطلبات والمعايير والإجراءات التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المنشودة من المؤسسة التعليمية بأقل جهد وبأفضل الطرق، وتتضمن تلك المتطلبات والمعايير كل العناصر المادية والإدارية والبشرية وعمليات المنظومة التعليمية ومخرجاتها ككل (ضحاوي؛ المليجي، 2010: 283).

#### أ. مبررات تطبيق إدارة الجودة في التعليم:

الجودة نظام إداري ناتج عن التغييرات العالمية التي أثرت على جميع الجوانب –خاصة الاقتصادية والتعليمية–، ومن تلك التغييرات التي فرضت الأخذ بإدارة الجودة ليكون نظاماً إدارياً:

- التغييرات الاقتصادية الناجمة عن ازدهار التكنولوجيا مما يستوجب التغيير في نوعية المهارات للأيدي العاملة المطلوبة لسوق العمل.
- التوسع في التعليم وزيادة الإقبال عليه يتطلب ضرورةً الحرص على تقديم الأفضل بحيث تكون المخرجات ملائمة لاحتياجات العصر الحالي.
- زيادة الكثافة الطلابية التي تتطلع إلى خدمات طلابية ذات جودة عالية.
- نجاح تطبيق الجودة بوصفه توجهاً إدارياً جديداً في الكثير من المؤسسات التعليمية.

- التقدم التكنولوجي ونظم المعلومات والاتصالات وما ترتب عليه من تأثير على العملية التعليمية.
- الحاجة إلى ترشيد الإنفاق على التعليم في ظل قله الموارد المالية المتاحة للأنظمة التعليمية المختلفة.
- المسؤولية الاجتماعية عن التعليم التي فرضت الأخذ بالتوجهات الإدارية الجديدة وأثبتت نجاحها (أبو رحمة، 2018: 23).
- فوائد تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم:
- من الفوائد المتوخاة من تطبيق الجود في المؤسسات التربوية ما يلي:
- تطوير التعليم من خلال التعرف على أوجه القصور في مدخلات التعليم وعملياته ومخرجاته.
- تطوير أداء جميع العاملين في المؤسسات التربوية من أجل لتدريب المستمر ضمن أنشطة الجودة.
- تنمية روح العمل الجماعي لدى جميع العاملين.
- تطوير مهارات وقدرات جميع العاملين من قيادات، ومعلمين، وفنيين.
- تركز الجودة على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع وقوع الخطاء.
- يتيح تطبيق الجودة العديد من الفرص للتواصل مع الجهات التربوية في القطاعين الحكومي أو الخاص.
- الوفاء بمتطلبات الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع بصورة تتناسب مع تطلعاتهم.
- التعرف على صور الهدر المادي والبشري، وتقدير معدلاتهما، وتأثيرهما على مستوى الكفاءة الداخلية للمؤسسة التربوية (الشناوي؛ عيد، 2010: 236).

**ب. مبادئ إدارة الجودة في التعليم:**

تقوم فلسفة إدارة الجودة على العديد من المبادئ التي يمكن للإدارة أن تتبناها بغرض تحسين جودة مخرجات العملية التعليمية في المدارس، ومن تلك المبادئ:

- التركيز على الطالب: ذلك أنه أساس العملية التعليمية؛ لذا يتم تصميم الخدمات بصورة تلبي احتياجاته وتوقعاته، وتتضمن جودة الطالب التي لا بد أن يكتسبها المهارات، والاتجاهات، والمعارف.
- التركيز على العمليات والنتائج معاً: ويقصد بها التركيز على جميع العمليات التي تدار داخل المدرسة بصورة عامة وليس المنتج التعليمي فقط.
- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها: حيث يتم استخدام معايير للقياس جودة الخدمات التعليمية.

- فرق العمل: حيث يُعدُّ العمل الجماعي الوسيلة الأمثل للتحسين المستمر في مدخل إدارة الجودة.
- اتباع المنهج العلمي: تعتمد إدارة الجودة على اتخاذ القرارات في ضوء الحقائق، وتبني المفهوم العلمي في حل المشكلات.
- التحسين المستمر: وذلك من خلال قيام المؤسسة التعليمية بالتحسين المستمر لجميع عملياتها وللخدمات التي يتم تقديمها للطلبة (حسين، 2005: 74-72).

### 2. ضمان الجودة في التعليم:

تُعدُّ مرحلة ضمان الجودة إحدى الاستراتيجيات الرئيسة التي تقوم عليها إدارة الجودة؛ لأنها تعتمد على القيام بتأدية المهام لمنع وقوع الأخطاء بمعنى إنتاج عالي الجودة، وهذا الذي تسعى إليه معظم المؤسسات التعليمية لرفع مستوى الرضا لدى المستفيدين من الخدمات التعليمية (مجيد؛ الزيادات، 2007: 45).

ويُعدُّ ضمان الجودة نظاماً مبنياً على التغذية الراجعة، وذلك من خلال دوره في محاولة منع وقوع الأخطاء واستغلال الموارد المتاحة بشكل ملائم، بالإضافة إلى إعطاء الثقة للجهات المستفيدة من مخرجات التعليم؛ أي أنه وسيلة لضمان تلافي الأخطاء بقدر الإمكان.

#### أ. وظائف ضمان الجودة في التعليم:

هناك ثلاث وظائف رئيسة لضمان الجودة في المؤسسات التعليمية وهي:

- ضمان الجودة في العمليات (التخطيط، التصميم، التعليم والتعلم) تماماً مثل التحسين المستمر للجودة في المخرجات (نواتج تعلم الطالب، خبرات النظام).
- مساعدة المؤسسة على استغلال أمثل للموارد لإنجاز الجودة والأهداف الاستراتيجية الأخرى. ويمكن إحراز هذا من خلال ضمان جودة عمليات الأنظمة الجزئية للتمويل، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة تلك الأنظمة التي تحقق الكفاءة والقدرة المحاسبية العالية لبرامج الجودة.
- مساعدة المؤسسة في الحصول على أعلى مستويات الثقة في أدائها لكل مسؤولياتها، ومساعدتها في الحصول على نواتج ومخرجات تعليمية متسقة متجانسة بما يتضمنه ذلك من قدرات الخريجين ومساهماتهم (محمد، 2007: 144).

**ب. أهداف ضمان الجودة:**

يهدف نظام ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية إلى تحقيق الجودة في المنتج التعليمي من خلال الآتي:

- الجودة أثناء عمليات التخطيط للعملية التعليمية.
- وضع أهداف لسياسية الجودة ومتابعة تنفيذها من منظور شامل.
- تصميم موازنات لضبط الجودة ومتابعة الأداء في ضوئها.
- معرفة المهام الموكلة إلى جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
- معرفة كيفية تنفيذ تلك المهام بمستوى عالٍ.
- العمل على قياس جودة الأداء في ضوء ما هو متاح من المتطلبات اللازمة لتنفيذ المهام وتقليل المخاطر المترتبة على انخفاض الثقة بالمنتج التعليمي والاعتماد عليه (حسين، 2007: 168).

**ج. ضمان الجودة وآليات الجودة في المؤسسات التعليمية:**

بما أن الارتقاء بالقوى البشرية ومهارتها قد أصبح من أهم تطلعات كثير من المؤسسات التعليمية فقد أخذت كثير من الدول المتقدمة بنظام إدارة الجودة وأنشأت آليات لتحقيقه ومنها:

- منظومة الاعتماد أو الإجازة السائدة في نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- منظومة ضمان الجودة في التعليم السائدة في نظام التعليم البريطاني (عاشوراء وآخرون، 2011: 146).
- ضبط الجودة.

وهناك من ينظرون للآليات السابقة على أنها ضمان للجودة، إلا أن كل آلية تتميز عن الأخرى كما يلي:

**ضمان الجودة وضبط الجودة:**

- يُعدُّ نظام ضبط الجودة (Quality Control) نظاماً تصحيحياً؛ «لأنه يهتم بكشف الأخطاء في كل خطوة من خطوات الجودة (حسين، 2005: 41)، فهو عملية بعدية للمنتج أو الخدمة، هدفها اتخاذ إجراء معين بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي تبين بعد الفحص والتدقيق أنها ليست بالمستوى المطلوب. وقد يكمن هذا الإجراء في رفض المنتجات أو الخدمات والتخلص منها وقد يتبع ذلك إجراءات أخرى لمعرفة أسباب الفشل وتوصيات للتصحيح (مجيد؛ الزيادات، 2007: 19).

- وأما ضمان الجودة (Quality assurance) فنظام وقائي لأنه يهتم بمنع وقوع الخطأ من أول مرة (الحجار، 2005: 261)، وهو بذلك عملية قبلية تتخذ قبل الإنتاج وقبل تقديم الخدمة، وهدفها إكساب المنتج أو الخدمة نوعية مطلوبة ومحددة مسبقاً. إن عملية ضبط الجودة لا تمنع الفشل وإنما تشير إليه، أما الذي يمنعه فهو عملية ضمان الجودة (الطائي وآخرون، 2008: 310).

**العلاقة بين ضمان الجودة والاعتماد:**

توجد علاقة وثيقة بين الاعتماد Accreditation وضمان الجودة (Quality assurance)؛ حيث يُعدُّ الاعتماد وسيلة من وسائل ضمان الجودة التي تهتم بالمراجعة الشاملة والتقييم المستمر للبرامج الدراسية (اعتماد البرامج) أو الاعتماد المؤسسي. يقوم ضمان الجودة بتصميم الإجراءات والسياسات المتعددة للتأكد من مدى وفاء المؤسسة التعليمية بمتطلبات الاعتماد ومعاييره التي تضعها هيئة الاعتماد، ويتم قياس الأداء وتقييمه في ضوء تلك المعايير؛ فالاعتماد تأكيد على ضمان الجودة، لذا تبحث المؤسسات التعليمية عن الاعتماد من قبل هيئات متخصصة تهدف إلى:

- تقديم الضمانات للمستفيدين وأصحاب المصلحة من حيث توفير المؤسسات التعليمية للحد الأدنى من الجودة.
- تشجيع تطوير المؤسسات التعليمية وتحسينها من خلال الفحص والتقييم لأنشطتها، وإصدار التوجيهات لرفع كفاءتها.
- التشجيع على التقييم الذاتي المستمر للمؤسسة التعليمية.

إن ضمان الجودة نظام يعتمد على تقديم التغذية القَبْلِيَّة، ووسيلة للتأكد من عدم وجود أخطاء؛ فالاعتماد ملازم لضمان الجودة حيث يهتم بتقييم الأهداف، والمحتوى، والأنشطة، والمصادر، والمستويات التعليمية، والمخرجات التعليمية، وبذلك فضمان الجودة يكمل عملية الاعتماد حيث يتم تنظيم عمل الاعتماد ومراحله (عبد الهادي، 2005: 52)، ويوضح (Al-Haj Ibrahim, 2014: 108) أن ضمان الجودة يعد أداة للتحسين المستمر، في حين أن الاعتماد يشير إلى مستوى مقبول من الجودة في المؤسسة التعليمية.

وترى الباحثة أن ضمان الجودة هو شرط أساسٌ للحصول على الاعتماد الذي يهتم بإصدار حكم على المؤسسة التعليمية إما بالاعتراف بها أو بعدمه، أو باعتراف مشروط لحين استيفاء معايير الجودة كاملة فيها.

### 3 .الاعتماد المدرسي:

يُعدُّ الاعتماد آلية من آليات ضمان الجودة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها إحدى الوسائل الطوعية لضمان جودة التعليم في المدارس والجامعات، بحيث يتم الفحص الدقيق والشامل للتعرف على مدى استيفاء المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة المحددة من قبل هيئة الاعتماد وضمان الجودة، ويتم ذلك في ضوء العديد من المراحل التي يتم بموجبها تحديد مستوى الجودة في تلك المؤسسات.

**ويتبنى قطاع التعليم المدرسي مفهوماً شاملاً للاعتماد يقوم على ثلاثة أبعاد أساسية هي:**

- استيفاء المؤسسة التعليمية (المدرسة) لمعايير الجودة.
- استمرار التحسين في المدرسة.
- فعالية ضمان الجودة وضبط الجودة في المدرسة (وحدة الجودة والتدريب، نظم المتابعة، المحاسبة والمساءلة داخل المدرسة) (رشوان، 2013: 471).

**أهداف الاعتماد المدرسي:**

يهدف الاعتماد المدرسي إلى مراقبة الجودة، والمحاسبية، والشفافية، مع تحديد نقاط القوة والضعف التي يتم من خلالها إعادة تصحيح مسارات الاختلالات التي ظهرت في عملية التقييم والعمل على تحسينها، كما يساعد الاعتماد على تنقل الطلبة بين المؤسسات التعلمية المعترف بها، وذلك لأنها تعمل ضمن معايير محددة من قبل هيئة واحدة للاعتماد، كما يهدف إلى:

- تحقيق أهداف العملية التعليمية والتربوية.
- المحافظة على المستوى العالي للتربية والتعليم.
- تشجيع المدارس على التنافس لتحقيق أهداف التعليم.
- خدمة المجتمع من خلال توفير مخرجات عالية الجودة والكفاءة.
- رفع مستوى الثقة بالنسبة للمجتمع المحيط بالمؤسسات التعليمية.
- توفير بيئات تربوية فعاله وجاذبه للطلبة (عودة، 2020: 15).

## خصائص الاعتماد المدرسي:

**يتميز الاعتماد المدرسي عن غيره من المداخل الإدارية الحديثة والآليات الإدارية التي تتبع مدخل إدارة الجودة، ومن تلك الخصائص:**

- الاعتماد ضرورة حتمية لضمان الجودة في التعليم.
- كل نظام اعتماد له مزايا وعيوب.
- أن أنظمة الاعتماد مداخل متنوعة؛ لذا نجد أنظمة الاعتماد قد تختلف من مجتمع إلى آخر، غير أن العناصر المشتركة في نظام الاعتماد مشتركة مهما تنوعت، لذا يمكن الاستفادة من أنظمة الاعتماد من مجتمع لآخر.
- الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب المؤسسة التعليمية.
- الاعتماد نظام يتضمن جميع أنظمة التعليم سواء المدرسي أو الجامعي.
- يركز على جميع جوانب العملية التعليمية منذ البداية، ووصولاً إلى المنتج النهائي (الخريج).
- يعزز المصداقية والثقة للمجتمع المحلي في المؤسسة التعليمية (العجرمي، 8102: 61).

## أهمية الاعتماد المدرسي:

**تتضح أهمية الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية من خلال تعدد أدواره القائمة على ضمان الجودة، وتحسين مستوى الأداء لجميع العاملين وبما يساهم في جودة المخرجات، لذا تتمحور أهمية الاعتماد للمدارس في الآتي:**

- تبرز أهمية الاعتماد المدرسي من خلال دوره في عملية التقييم، حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف داخل المدرسة، وهذا يساهم في تطوير الأداء وتحسينه عند جميع العاملين، فيتم وضع الخطط المستقبلية في ضوء نتائج التقييم، كما يساهم الاعتماد في عملية المشاركة جميع العاملين والمهتمين بالعملية التعليمية في عملية صناعة رؤية المدرسة ورسالتها وأهدافها؛ وهذا يوجد مناخاً إداريًا تسوده الكثير من العلاقات الإيجابية بين العاملين داخل المدرسة وبين الأطراف الخارجية الأخرى (nairB .gnihcsneM .2102 : 41).
- التأكيد على استيفاء المؤسسة التعليمية لجميع معايير الجودة التي تعدها هيئة الاعتماد.
- منح المجتمع المحلي ثقة بأن أبناءهم يتلقون تعليماً تتوفر فيه شروط الجودة.
- تحسين مستوى أداء الطلبة في مختلف المجالات المعرفية، والمهارية، والاجتماعية، والوجدانية.
- إتاحة الفرص للمشاركة المجتمعية داخل المجتمع المدرسي (العجرمي، 8102: 81).

- ضمان وجود تقييم خارجي للمؤسسات التعلمية بحيث تتماشي مع الإجراءات والسياسات الحديثة.
- تحسين الخدمات المهنية والخاصة بالمقررات.
- تحديد الرؤية والرسالة والأهداف والأنشطة، وتوفير نظام معلومات.
- تشجيع المؤسسات التعليمية على القيام بعملية التقييم التي تكون قائمة على أسس ومعايير وقواعد عامة تشجع على التميز في الأداء (العبري وآخرون، 9102: 943).

## أنواع الاعتماد المدرسي:

**يعتمد نظام الاعتماد في أي مؤسسة تعليمية على أحد أنواع التالية:**

← **الاعتماد المؤسسي:** يتم من خلال هيئات للاعتماد بحيث تقوم بمنح الاعتماد للمؤسسة التعليمية من خلال تقييمها للعناصر الأساسية: الرؤية، والرسالة، والأهداف، والإمكانيات المادية والبشرية.

← **الاعتماد التخصصي أو البرامجي:** هو الاعتماد الذي يركز على نوعية البرامج، ونوعية المواد المهنية والفنية، ونوعية المعلمين ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم ونشاطاتهم، والطلبة وسجلاتهم المدرسية، ومصادر التعلم المتاحة لتنفيذ تلك البرامج وفق معايير محددة مسبقاً.

← **الاعتماد المهني:** يهتم بالاعتراف بجودة الأشخاص وكفاءتهم لممارسة مهنة التعليم والتدريس بكفاءة عالية، ويمنح هذا النوع من الاعتماد الشهادة المدرسية للمهنة من مؤسسات اعتمادية تقوم بها هيئات مهنية متخصصة (الهاجري، 2013: 510).

## مجالات الاعتماد المدرسي وضمان الجودة:

**تتنوع مجالات ضمان الجودة والاعتماد المدرسي غير أنها لا تتعدى المجالات الآتية:**

- فلسفة المؤسسة وأهدافها: بحيث تكون واضحة، ويتم صياغتها بصورة تمكن من قياسها وواقعية، مع القيام بعملية تدوينها وكتابتها، وتتضمن الرؤية والرسالة والأهداف، والعمل على مراجعتها بصورة مستمرة بحيث تكون متوافقة مع البرامج والممارسات الفعلية.
- التنظيم المؤسسي وإدارته: بحيث يتم توفير نظام إداري يحقق الأهداف، وتصميم هيكل تنظيمي يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، والقيام بعملية التقييم، والعمل على تفعيل جميع القوانين واللوائح داخل المدرسة بصورة واضحة.
- المعلمون: أن تتم عملية التعيين لأعضاء هيئة التدريس وفق معايير، وشروط

ومؤهلات محددة، وأن تتناسب أعدادهم مع أعداد الطلبة، مع توفير الإمكانيات المناسبة لعملية التنمية المهنية لهم، وتوفير الحوافز المالية.

- الخدمات الطلابية: توفير خدمات طلابية تساهم في تنمية شخصياتهم، وتطويره مهاراتهم بصورة تدعم تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، مع ضرورة أن تراعي تلك الأنشطة الفروق الفردية بين الطلبة، وتوفير سجلات خاصة بتحصيل الطلبة بصورة مستمرة.
- المنهج الدراسي: أن يعكس فلسفة المؤسسة التعليمية وأهدافها ورسالتها وتوفيرها بصورة كافية للطلبة، مع ضرورة تحديثية بصورة تتناسب مع احتياجات العصر، وأن يفي باحتياجات الطلاب التعليمية والاجتماعية والبدنية مع مراعاة الفروق بين الطلبة، مع استخدام الأساليب المناسبة في عملية التقييم المدرسي.
- مصادر تمويل: أن تتوفر مصادر تمويل ثابتة ومتنوعة وكافية لاحتياجات العملية التعليمية، وتوفير أدلة تخطيط مالي، ونظام محاسبة جيد لضبط تخطيط الموارد المالية.
- المكتبة وخدمة المعلومات: توفير مكتبة تتضمن العديد من الكتب والمراجع والمواد السمعية والبصرية التي تدعم عمليتي التعليم والتعلم، مع تشجيع الطلبة على استخدامها، وتوفير أجهزة تقنية حديثة، وتدريبهم على التعامل مع تلك المعدات بصورة صحيحة.
- التقييم: وضع معايير محددة لتقييم تعلم الطلبة وأدائهم، واستخدام الأساليب المناسبة لعملية التقييم، وأن يتم استخدام تلك النتائج في لوضع استراتيجية المؤسسة.
- الإمكانيات المدرسية: أن توفر المباني المناسبة، والتجهيزات الفنية والأثاث، وضع نظام للأمن والسلامة وذلك للحرص على المحافظة على الإمكانات المؤسسية أثناء تشغيلها، وأن يتم استخدام البيئة المدرسية والبيئة المحية بها لتنشيط العملية التعليمية والتربوية.
- الحياة الطلابية: أن تحرص القيادة التعليمية على توفير قواعد كتابية منظمة لمعايير سلوك الطلبة واطلاعهم عليها، توفير قواعد للتوجيه والإشراف في معالجة مشاكل الطلبة بطريقة إيجابية، توفير برامج باحتياجات الطلبة واهتماماتهم (حسين، 2005: 222-218).

## إجراءات الاعتماد المدرسي وضمان الجودة:

**يتم الاعتماد المدرسي من خلال العديد من الخطوات:**

- الدراسة الذاتية: وهي الخطوة الأولى في عملية ضمان الجودة، حيث تستطيع المؤسسة التعليمية من خلالها تحديد أوضاعها الحالية فيتم تحليل مؤشرات الواقع مما يساعد على وضع استراتيجية للتطوير والتحسين على أساس قياس معدل الأداء والإنجاز، وتتم هذه العلمية من خلال مشاركة الأفراد العاملين في المؤسسة (حسين، 2005: 176)، في ضوء معايير الجهة المانحة للاعتماد ومتطلباتها، وتتضمن مجالات الدراسة الذاتية رؤية المؤسسة التعليمية ورسالتها وأهدافها، والبرامج والأنشطة التعليمية، وموارد المالية الخاصة بالمؤسسة (عبد العزيز، وعبد العظيم، 2005: 502-501)، وتلتزم المؤسسة التعليمية التي تطلب الاعتماد بخطوات عملية التقييم الذاتي، وهي:
- تشكل لجنة التقييم الذاتي من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية داخل المدرسة.
- تراجع لجنة التقييم الذاتي مهام ومعايير التقييم وإرشادات كتابة التقييم المعتمدة من قبل جهة الاعتماد.
- تقوم اللجنة بجمع المعلومات من خلال أعضائها وإشراك لجان/أفراد معينين حسب ما تراه مناسباً.
- تناقش اللجنة الموجهة للتقييم الذاتي على أوسع نطاق في المؤسسة ليشمل أعضاء الإدارة والهيئة التدريسية والطلبة.
- تحضر اللجنة للتقييم الذاتي التقرير بصورته النهائية.
- يُرسل التقييم النهائي مع الأوراق الثبوتية إلى هيئة الاعتماد والجودة.
- لا يمكن إضافة أو تعديل أو حذف أي جزء من التقرير، أو إضافة أو استرجاع أي أوراق منه بعد تسليم التقرير إلى هيئة الاعتماد (مجيد والزيادات،2008: 175-174).
- التقييم الخارجي: ويتم ذلك عن طريق لجنة تتكون من عدد مناسب من التربويين ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الاعتماد حيث يتم النزول الميداني للمؤسسة التعليمية لدراسة الوثائق المرتبطة بالمؤسسة، والتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية، وإجراء مقابلات مع أعضاء المجتمع المدرسي، ومراجعة تقرير الدراسة الذاتية، وإعداد تقرير شامل عن المؤسسة التعليمية (العبري؛ وآخرون،2019: 352). ويؤكد هارفي وفيركس (HARHY&VIRKUSC, 2008) على ضرورة توفر العديد من القدرات لدى أعضاء اللجان، ومنها:

- الفهم التام لمعايير الاعتماد ومعايير المؤسسة الجيدة.
- فهم مؤشرات هذه المعايير.
- القدرة على التعامل مع مختلف المعايير بالطريقة التي تتوافق معها.
- الاحتفاظ بالسرية التامة للمعلومات الخاصة بالمؤسسة.
- الاعتماد على الخبرة الحقيقية للأفراد العاملين والعمل مع المؤسسات.
- عقد مقابلات مع هيئة المؤسسة والطلاب والمعلمين.
- تقييم المؤسسة التي تم زيارتها في ضوء معايير واضحة.
- العمل فريقاً واحداً للحصول على نتائج شاملة.
- تقديم تقرير شفوي مطابق للتقرير المكتوب (عبد العزيز وعبد العظيم، 2005: 503).

**1. القرار النهائي (الاعتماد):**

في ضوء فحص الوثائق ونتائج التقييم (الذاتي، والخارجي) تصدر هيئة الاعتماد إحدى القرارات التالية:

- منح الاعتماد.
- تأجيل الاعتماد لحين إصلاح جوانب الضعف.
- رفض الاعتماد، ويمكن للمدرسة تقديم التماس لإعادة النظر في رفض الاعتماد (عبد العليم، 2016: 9).

## معوقات تطبيق الاعتماد المدرسي:

يذكر (معروف 2018) و(العجرمي، 2018) عدداً من المعوقات التي تعيق عملية تطبيق الاعتماد في المدارس وهي كالآتي:

**1. معوقات إدارية وتنظيمية تتمثل في:**

- المركزية في اتخاذ القرارات.
- ضعف مشاركة المجتمع المحلي في عملية التقييم.
- ضعف مشاركة المعلمين في عملية صناعة القرارات.
- عدم الاستقرار العاملين الإداريين وسرعة تغييرهم.
- قصورُ فَهْم كثير من العاملين لمفهوم ضمان الجودة والاعتماد.
- عدم إتاحةَ الفرص للعاملين في المدرسة والمجتمع الخارجي للمشاركة في عملية الاعتماد.
- انتشار ثقافة مقاومة التغيير في المدارس.

**2 .معوقات مالية تتمثل في:**

- ضعف الرواتب، وقلة الحوافز المقدمة للمشاركين في عملية تطبيق الاعتماد داخل المدارس.
- ارتفاع تكاليف تنفيذ خطوات الاعتماد المدرسي ومراحله.

**3 .معوقات بشرية تتمثل في:**

- ضعف مهارات المشاركين في عملية التقييم من معلمين وإداريين ومجتمع محلي.
- ضعف انتشار ثقافة الاعتماد بين العاملين داخل المدرسة.
- قلة فرص التنمية المهنية للمعلمين داخل المدرسة.
- ويضيف (العبري، وآخرون: 2019) أن من المعوقات التي تواجه عملية تطبيق الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية ضعف نشر ثقافتي الجودة والاعتماد بين منتسبي المؤسسة التعليمية، وقلة الإمكانيات المادية والبشرية والمالية لتطبيقهما، وقلة الكوادر المتخصصة والخبرات في مجال الاعتماد.

**مما سبق يتضح أن الاعتماد المدرسي:**

1 . يهدف إلى ضمان مستوى مناسب من الجودة وذلك لدوره في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وتحسين أدائها.

2 . يعمل على التأكد من استيفاء المؤسسة التعليمية للحد الأدنى من معايير الجودة، ومنحها مكانة أكاديمية بين المؤسسات التعليمية الأخرى.

3 . يعمل على تحسين مستوى الأداء عند جميع العاملين من خلال عملية التدريب والتحسين المستمر لتنمية قدرات جميع الأفراد المنتمين للمؤسسة التعليمية ومهاراتها.

4 . يمارس دوره في تحسين أداء العملية التعليمية من خلال الحرص على جودة مدخلات العملية التعليمية، وتوفير بيئة مناسبة تدعم عمليتي التعليم والتعلم؛ وهذا بدوره ينعكس على تحسُّن المخرجات التعليمية.

5 . يساهم في عملية التخطيط الحالي والمستقبلي من خلال النتائج، والتعرف على إيجابيات النظام التعليمي للمؤسسة التعليمية وسلبياته، وإتاحة الفرص لمعالجة الاختلالات في الوقت الحالي، والإعداد والتخطيط لتلافي تلك الصعوبات مستقبلاً.

6 . يساهم في توفير قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسة التعليمية اعتماداً على عمليات التوثيق المستمرة للعمليات الإدارية والأكاديمية ونتائج تحصيل الطلبة وغيرها من البيانات التي تساهم في تسهيل مراحل الحصول على الاعتماد.

7 . من أهم مجالاته ومعاييره: الرؤية، والرسالة، والأهداف، والمنهج الدراسي، والمعلمون، ومصادر التعلم، والطلبة، والتقييم.

8 . يمر بمرحلتين هما:

– التقييم الذاتي: وهي عملية يقوم بها فريق من داخل المدرسة؛ بحيث يتم تحديد مستوى الجودة.

– التقييم الخارجي (الاعتماد): وهو الذي تقوم به لجنة خارجية محددة من قبل هيئة الاعتماد بحيث يتم التأكد من الوثائق التي تم تقديمها بعد التقييم الذاتي، وبعد ذلك يتم إصدار قرار باعتماد المؤسسة التعليمية، أو تأجيل اعتمادها، أو حجب الاعتماد عنها.

9 . من أهم معوقاته:

– ضعف دعم القيادات العليا وضعف التزامها في تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي.

– ضعف التمويل المخصص لعملية التقييم في المدرسة.

– مقاومة التغيير من قبل العاملين في المدرسة.

## متطلبات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس

**بما أن الاعتماد المدرسي وسيلة لضمان الجودة داخل المؤسسات التعليمية؛ فإنه يتميز بالعديد من الأسس التي تميزه عن غيره من مداخل الجودة، ومن تلك الأسس:**

← ضرورة وعي جميع العاملين بمختلف مستوياتهم الإدارية والأكاديمية في المؤسسة التعليمية بأهمية الاعتماد من أجل المساهمة في عملية تطبيق مراحل الاعتماد.

← وجود رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومحددة بمشاركة جميع العاملين في عملية إعدادها.

← توفر قيادات فعالة تعمل على نشر ثقافة الاعتماد والجودة لدى جميع العاملين، مع تحديد الاحتياجات المادية والبشرية الخاصة بتطبيق مراحل ضمان الجودة والاعتماد.

← العمل على الممارسات الخاصة بالاعتماد وضمان الجودة في جميع ما يخص العملية التعلمية حيث يتم تصميم البرامج والمقررات، وأساليب التدريس، والتقييم في ضوء متطلبات الاعتماد.

← وجود برنامج عمل محدد لتطبيق الاعتماد وخطواته ومتطلباته، وإمكانياته.

← العمل على نشر ثقافة العمل الجماعي بين جميع العاملين (العبري، وآخرون، 2019: 349).

ويذكر (مجيد والزيادات، 2008) أن مقومات نجاح الاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية ترتبط بالآتي:

- إنشاء نظام للاعتماد في المؤسسات التعليمية تقدمه أو تتبناه هيئات عالمية للاعتماد وضمان الجودة، على أن تتوفر لتلك الهيئات مقومات العمل الصحيحة والواضحة وبما يساعد على الأداء والعمل بكفاءة وموضوعية.
- نشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد المدرسي بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية، من خلال وضع خطط إعلامية لنشرها كي يتوفر عنصر القناعة الذاتية لدى الجميع بضرورة تحسين الأداء لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية ومن ثمَّ الحصول على الاعتماد.
- الحرص على اختيار قيادات إدارية ذات مهارات وقدرات عالية لتسهل عمليات الجودة وإجراءاتها، ومن ثم إجراءات الحصول على الاعتماد.
- بناء خطط تدريبية خاصة بالعاملين داخل المؤسسة التعليمية للقيام بالتقييم الذاتي والقدرة على المراجعة الداخلية.
- نشر ثقافات مساندة لنظام الجودة وآلياته داخل المؤسسة التعليمية ومنها:

← ثقافة الصدق مع الذات، وثقافة التواصل المعرفي واحترام الآراء والأفكار الجديدة، والاستفادة من المعارف العالمية.

← نشر ثقافة الإنجاز والعمل المنتج بعيداً عن تضييع الوقت.

← ثقافة الجدارة والأهَلِيَّة في انتقاء القيادات التربوية في مختلف المستويات الإدارية بعيداً عن المجاملات والوساطات بحيث يتم الاختيار وفق شروط ومعايير محددة.

← نشر ثقافة الثواب والعقاب وذلك للحد من التجاوزات الغير قانونية (2008: 279).

في ضوء تلك المقومات والأسس أوضحت العديد من الدراسات والأبحاث أن عملية تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية تتطلب متطلبات متنوعة، فقد أوضحت دراسة (أبو رحمة، 2018) ودراسة (العجرمي، 2018) أن أهم متطلبات تطبيق الاعتماد المدرسي هي:

1- متطلبات تنموية: تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم النشط، نشر ثقافة الجودة بين الطلاب.

2- متطلبات مالية: توفير ميزانية لمشروع تطبيق الاعتماد مستقلة عن ميزانية المدرسة، توفير حوافز مشجعة للمدرسة الحاصلة على الاعتماد.

3- متطلبات بشرية: توفير دورات تدريبية في مجال الجودة لتدريب الكوادر البشرية للقيام بعملية التقييم، توفير كوادر متخصصة في عملية الإشراف على عمليات تطبيق الاعتماد المدرسي، تشكيل فريق للجودة داخل المدرسة، العمل على مشاركتهم في عملية صناعة القرارات مع وجود لتحسين الذاتي في ضوء نتائج التقييم الذاتي، توفير حوافز مالية مناسبة.

4- متطلبات المنهج المدرسي: توفير المواد المساعدة للمنهج والوسائل التعليمية الحديثة مع وجود مواد إثرائية.

5 - متطلبات بيئة مدرسية مناسبة: توفير لجنة خاصة بالأمن والسلامة، مع توفير الإضاءة والتهوية المناسبة داخل المباني المدرسية، توفير مكتبة مزودة بالكتب الحديثة، توفير معامل حاسوب ومبانٍ خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

6 - متطلبات تشريعية وقانونية: توفير قوانين خاصة بالحوافز والترقيات الخاصة بالمعلمين، وإقرار قانون لزيادة رواتب العاملين في المدرسة.

7 - متطلبات تنظيمية: نشر ثقافة الجودة، ووضع خطة خاصة بالمؤسسة التعليمية، وتوفير الموارد اللازمة لعملية التقييم، تفعيل عملية الاتصال داخل المدرسة، توفير مناخ يتسم بالشفافية لجميع العاملين، تقييم الأداء بانتظام.

8 - متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية: عمل ندوات مع المجتمع المحلي لتعزيز التعاون معهم وإتاحة الفرص للمشاركة في تحسين البيئة الخاصة بالمدرسة، دعوة أولياء الأمور للمشاركة في إعداد الخطط الخاصة بالمدرسة (أبو رحمة، 2018: 117-116).

**فيما أشارت دراسة (عاشورا وآخرون، 2011: 161) إلى أن من متطلبات تطبيق الاعتماد المدرسي الآتي:**

- توفير معايير خاصة بعملية الاعتماد المدرسي في ضوء دراسة المعايير العالمية، والعمل على توفيرها وتوضيحها لجميع العاملين في المؤسسات التعلمية والعمل على وضع استراتيجيات لتنفيذها.
- التدريب المستمر والتثقيف للعاملين في المدارس على مفهوم الجودة والاعتماد المدرسي.

– تطوير اللوائح والأنظمة بما يكسبها مرونة لتنفيذ عملية الاعتماد.
– توفير نظم تقنية متطور يتضمن قاعدة معلومات يتم تحديثها بصورة دائمة عن النظام التعليمي.
– إيجاد ثقافة تنمي الإبداع والابتكار وتشجع على العمل الجماعي داخل المؤسسة التعليمية.
– اعتماد أسلوب الإجراءات الوقائية أثناء وقوع المشاكل.

**وبينت دراسة المالكي (2021) أن من متطلبات تطبيق الاعتماد المدرسي ما يلي:**

- القيادة التربوية الفعالة.
- الشراكة المجتمعية.
- المباني المدرسية.
- التخطيط للجودة والتحسين المستمر.

وترى الباحثة –في ضوء تلك الدراسات والنماذج المختلفة– أن نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم المدرسي تتطلب الآتي:

1- **متطلبات إدارية:**
– إنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد المدرسي.
– التخطيط المستمر للجودة داخل المدارس.
– وضع معايير مناسبة للأنظمة التعليمي المدرسي للعديد من المجالات (المنهج المدرسي، البيئة المدرسية، المعلمين، مصادر التعلم).
– نشر ثقافة الجودة والاعتماد بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
– متطلبات تشريعية:
– وضع اللوائح المناسبة لضمان تطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي.

2- **متطلبات تعليمية:**
– تحديث المنهاج الدراسية بما يساهم في تنمية معارف الطلبة ومهاراتهم وقدراتهم بصورة تساعدهم على مواجهة الحياة خارج المؤسسة التعليمية.
– تدريب العاملين داخل المؤسسة التعليمية، وتنمية المعلمين مهنياً بكل ما هو جديد من استراتيجيات التعليم النشط واستخدام التقنيات الحديثة.
– متطلبات المشاركة المجتمعية:
– إشراك المجتمع المحيط بالمؤسسة التعليمية والقائمين بالعملية التعليمية في عملية تطوير الأداء وتحسينه في المدرسة.

3- **متطلبات مالية:**

- توفير ميزانية مالية للقيام بعملية التقييم.

ومن خلال دراسة واقع مؤشرات مدارس التعليم العام في اليمن فقد اتضح أنها تعاني من العديد من الصعوبات في مجالات: الإدارة المدرسية، المباني المدرسية، تنمية المعلمين، المنهج الدراسي، ضعف المشاركة الأسرية والمجتمعية في متابعة مستويات أبنائهم، كل ذلك ساهم في انخفاض مستوى الجودة لمخرجات المدارس الأساسية والثانوية مما دفع بكثير من أرباب سوق العمل والجامعات للمناداة بضرورة إصلاح واقع التعليم في المدراس لتتناسب مخرجاتها مع متطلبات تلك الجهات ولو بأدنى المستويات المهارية والمعرفية. بالإضافة إلى ذلك، فإن يمن الحاضر والمستقبل يحتاج إلى كوادر يمنية لبنائه وتنميته في جميع المجالات؛ لذا يبرز دور التعليم في توفير المخرجات المناسبة لعملية التنمية.

## المحور الثالث: الدراسات السابقة:

**يعرض المحور بعض الدراسات اليمنية والعربية والأجنبية التي تناولت ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في بعض الدول، وقد تم عرضها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:**

1- **دراسة أبو رحمة (2018): متطلبات معايير الاعتماد المدرسي لضمان تطبيق الجودة في مدارس التعليم العام:**

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق معايير الاعتماد المدرسي لضمان الجودة في مدارس التعليم العام في فلسطين من خلال التعرف على أهم المتطلبات التنفيذية لضمان الجودة في التعليم العام، وخلصت الدراسة إلى أن أهم المتطلبات اللازمة لضمان تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم الثانوي هي توفير تشريعات قانونية وموارد مالية تدعم العمليات الخاصة بالجودة.

2- **دراسة الشمري (8102): تصور مقترح لضمان جودة العليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت:**

**هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت وذلك من خلال التعرف على:**

- الإطار الفكري لضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي.
- واقع ضمان الجودة التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت.
- الصعوبات التي تواجه عملية ضبط جودة التعليم ما قبل الجامعي.

- خبرات بعض الدول في ضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي.
- أوجه مقارنة لواقع ضمان الجودة التعليم ما قبل الجامعي في بعض الدول.

**وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، ومن أهمها:**

**1- يواجه قطاع التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت العديد من الصعوبات، منها:**

- ← ضعف الاستقرار الإداري بالمراكز العليا المشرفة على التعليم ومؤسساته.
- ← ضعف مهارات القيادة لدى العديد من مدراء مدارس التعليم ما قبل الجامعي.
- ← ضعف مجال التنمية المهنية للمعلمين.

**2- تحتاج عملية تحقيق جودة التعليم ما قبل الجامعي العديد من المتطلبات منها:**

- ← تحديد أهداف المرحلة التعلمية وإعلانها لجميع المستفيدين.
- ← تطوير قدرات القيادات المدرسية ومهاراتهم.
- ← رفع كفاءة المعلمين مهنيًا.
- ← تحديث المناهج لتواكب تطلعات القرن الواحد والعشرين واحتياجاته.
- ← إعداد أدوات تقييم مقننة لتقييم أداء للعاملين في قطاع التعليم ما قبل الجامعي.
- ← فتح مجالات للمشاركة المجتمعية.

ووفق هذه النتائج قدم الشمري تصوره المقترح لضمان جودة التعليم ما قبل الجامعي في دولة الكويت.

**3- دراسة المطري (2018): أنموذج مقترح لتهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيف يمكن تهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي، وذلك من خلال التعرف على مداخل تهيئة المدرسة للاعتماد المدرسي، والتعرف على أبرز التجارب العالمية في الاعتماد وأنجح تجارب الجودة والتحسين التي تم تطبيقها في اليمن. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

- غياب مفهوم الجودة والاعتماد المدرسي لدى كثير من المدارس.
- نقص متطلبات الجودة في أغلب مدارس التعليم العام.
- ضعف الإمكانيات المادية في المدارس.
- تحسن مستوى المشاركة المجتمعية نتيجة نشر الوعي بأهمية العلاقة بين المدرسة والأسرة.

– تحديد مدى توفر متطلبات الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن وبناء نموذج لتهيئة المدارس للاعتماد المدرسي.

4- Md. Mahmood Alam: (2015): Quality Assurance in School Education:

هدفت الدراسة إلى توضيح أن آلية ضمان الجودة في التعليم المدرسي تتيح مجالاً واسعاً للبقاء في ظل المنافسة التي تشهدها مدارس التعليم حيث يتم إكساب الطلبة الكثير من القيم والمعارف والمهارات الحياتية التي تساعده على ممارسة أموره الحياتية بطريقة أسهل، ويتم ذلك عن طريق توفير بيئة تعليمية متكاملة العناصر من حيث وسائل التدريس والمعلمين وبيئة التعلم وغيرها من العناصر التعليمية، تلك التي يتم تقييمها بحسب معايير ضمان الجودة ومؤشراته التي يتم بناؤها بمشاركة المعلمين والقيادة المدرسية وأولياء الأمور.

**5- دراسة السليماني (2014): متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بمدينه ذمار**

**هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بمحافظة ذمار، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وهي:**

أن من أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة التي تحتاجها مدارس التعليم العام في محافظة ذمار هي:

- ← دعم الإدارة التعليمية العليا بتطبيق إدارة الجودة الشاملة والتزامها بذلك.
- ← نشر ثقافة الجودة الشاملة في المدراس.
- ← تنمية واختيار القيادة الفاعلة فيا لمدارس.
- ← التطوير الإداري والتربوي للمدرسة باستمرار.
- ← التخطيط الاستراتيجي للمدارس.
- ← تطوير الإدارة البشرية للمدارس.
- ← المتابعة والقياس والتقييم.

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (0.05) في تقدير عينة الدراسة لمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة تُعزى إلى متغير النوع والخبرة والمؤهل.

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى دلالة (0,05) عند متطلب نشر ثقافة الجودة الشاملة تعزى إلى متغير الوظيفة لصالح الإداريين.

6- S.Parashar, N.sharma (2013): SCHOOL QUALITY ASSESSMENT AND AC-

CREDITATION (SQAA): A REFORM PROPOSED BY CENTRAL BOARD OF SECONDARY EDUCATION TO ENHANCE THE EFFECTIVENESS OF AFFILIATED SCHOOLS:

هدفت الدراسة إلى تعزيز فعالية المدارس التابعة لمجلس المركزي للتعليم الثانوي (CBSE) من خلال تقييم جودة المبادرة وتحليلها (SQAA) الخاصة بالمدارس الثانوية في الهند، وقد توصلت الدراسة إلى أن مجالات المبادرة كانت شاملة حيث تضمنت مجالات إدارة الجودة في المدرسة، وهي: المجال الدراسي، ومجال البنية التحتية، مجال القيادة ورضا المستفيدين، الموارد البشرية، الإدارة والحوكمة. ويشارك فيها جميع المهتمين بالعملية التعليمية وهذا بدوره سيساهم في تحسين الجودة داخل المدرسة، وفي القدرة على مواجهة التحديات التي تعيق إدارة الجودة.

7- **دراسة عاشور وآخرون (2011): متطلبات تطبيق المعايير العالمية لضمان الجودة والاعتماد المدرسي على التعليم الثانوي العام بمصر:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم متطلبات تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد المدرسي للتعليم الثانوي في جمهورية مصر، وذلك من خلال التعرف على المعايير العالمية لضمان الجودة والاعتماد المدرسي، وخبرات الدول في ضمان جودة التعليم العام، والتعرف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق معايير ضمان الجودة في مصر.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم متطلبات تطبيق معايير ضمان الجودة للتعليم الثانوي في مصر هي:

- إنشاء لجان متنوعة بغرض دراسة نظم الاعتماد العالمي، وصياغة معايير تتلاءم مع بيئة التعليم في مصر، والعمل على مناقشة المعايير العالمية لضمان الجودة وتحديد آليات التنفيذ.
- تطوير لوائح ونظم إدارية لضمان جودة أداء المهام الخاصة بضمان الجودة والاعتماد.
- تأسيس نظام تقنية معلومات لتحسين الأداء التنظيمي الخاص بالتعليم الثانوي.
- إيجاد ثقافة عامة ومتكاملة للتشجيع والتجديد والابتكار.

**8- دراسة العزاني (2011): تطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة:**

**هدفت الدراسة إلى تطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة من خلال التعرف على:**

- مراحل نشأة التعليم الأهلي وتطوره في اليمن.
- معايير الجودة الشاملة التي في ضوئها يمكن تقييم التعليم الأهلي قبل الجامعي في اليمن.
- واقع التعليم ما قبل الجامعي في اليمن في ضوء معايير الجودة الشاملة.
- وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:
- بناء تصور مقترح لتطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة وتضمنت مجالات التطوير الآتي:
  - مجال الإدارة المدرسية.
  - مجال المتعلم.
  - مجال المنهج المدرسي.
  - مجال المبني المدرسي.

**9- دراسة الشناوي وعيد (2010): تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر:**

**هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر وذلك من خلال التعرف على:**

- واقع تطبيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي.
- معرفة مدى ملائمة معايير ضمان الجودة المصرية لظروف وإمكانيات تلك المؤسسات.
- المعوقات التي تواجه عملية تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في مصر.

**وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:**

- وجود العديد من أوجه الضعف في مجالي القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية في مدارس التعليم الثانوي أثرت على مستوى الجودة المخرجات.
- وجود العديد من المعوقات في مجال الإدارة المدرسية، والطلبة، والمباني والتجهيزات المادية الخاصة بالعملية التعليمية، واستراتيجيات تطبيق الجودة، كل

تلك المعوقات ساهمت في تدني مستوى الجودة لنوعية التعليم لمخرجات التعليم الثانوي. وفي ضوء تلك النتائج وُضع التصور المقترح أعلاه.

10 - **دراسة آل مداوي (2007): متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في الإدارة المدرسية بمرحلة التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء الفكر الإداري المعاصر.**

**هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:**

1 - **من أهم متطلبات عملية تطبيق الجودة الشاملة ما يلي:**
- ← نشر ثقافة الجودة الشاملة.
- ← مراقبة تطبيق الجودة الشاملة.
- ← القيادة الفعالة.
- ← التطوير التنظيمي.
- ← تشكيل فرق للعمل والتدريب المستمر.
- ← تقييم أداء العاملين.
- ← الاتصال الفعال.
- ← التخطيط للجودة.

2 - **تواجه عملية تطبيق الجودة الشاملة العديد من المعوقات منها:**
- ← عدم وضوح رسالة الجودة لدى القيادات العليا.
- ← الافتقار إلى وجود فرق عمل تسعى إلى تحقيق أهداف الجودة.
- ← ضعف أساليب تقييم أداء العاملين، وغياب التخطيط.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث الهدف؛ إذ يقدم تصوراً مقترحاً لضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام ليكون خاصاً باليمن، في حين أن معظم الدارسات كانت عن دول أخرى، مثل دراسة (عاشورا ،2011) في دولة مصر، ودراسة (الشمري، 2018) في الكويت.

ويتميز البحث الحالي عن الدارسات اليمنية من حيث أنه ركز على بناء التصور المقترح لضمان الجودة والاعتماد لمدارس التعليم العام في اليمن في حين هدفت بقية الدراسات إلى أمور مختلفة؛ فـ:

- دراسة العزاني (2011) هدفت إلى تطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة، وبذلك ركز على التعليم الأهلي فقط.
- دراسة المطري (2018) ركزت على تهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي، واعتمدت الدراسة على محاور التهيئة للاعتماد المدرسي.
- دراسة السليماني (2014) هدفت إلى التعرف على متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بمدينه ذمار.

**وقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الآتي:**

1- تحديد دور الاعتماد المدرسي وضمان الجودة في تحسين مستوى المخرجات التعليمية، وتحديد متطلبات ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في الآتي:
   - ← توفير متطلبات تشريعية، إدارية، ماليه، تعليمية، بشرية... إلخ.
   - ← توفير معايير تتناسب مع البيئة التعليمية للبلاد.
   - ← القيام بعمليتي التقييم الذاتي والخارجي.
2- تحديد أهم مجالات ومعايير ضمان الجودة والاعتماد المدرسي بمساعدة النماذج الخاصة بضمان الجودة والاعتماد المدرسي للعديد من الدول التي أجمعت على أن مجالات الاعتماد المدرسي في المدارس هي: مجال المنهج الدراسي، مجال التنمية المهنية للمعلمين، مجال المبنى المدرسي، مجال الإدارة المدرسية، مجال الطلبة، مجال المشاركة المجتمعية.
3- حصرت الدراسات السابقة مراحل ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مرحلتين هما:
   - ← مرحلة التقييم الذاتي.
   - ← مرحلة التقييم الخارجي (الاعتماد).

## المحور الرابع: نماذج وتجارب لضمان الجودة والاعتماد المدرسي:

ظهر الاهتمام بنظام الاعتماد وضمان الجودة منذ القرن العشرين من خلال بعض الهيئات المتخصصة لضمان جودة عناصر العملية التعليمية؛ لذا سعت الكثير من الدول إلى تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة للكثير من مؤسساتها التعليمية، وأسست العديد من الهيئات التي يتصف بعضها بالعالمية وبعضها بالمحلية وتكون ضمن حدود الدولة. وقد كانت الصورة العامة لتلك المؤسسات والهيئات الاعتمادية أنها تهدف إلى ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية وتحرص على تحقيق أهدافها بمستوى يتضمن توفر الحد الأدنى من الجودة، بالإضافة إلى فتح مجال للشراكة المجتمعية من خلال وضع آليات جديدة ومتنوعة للتواصل مع أولياء الأمور والطلبة والمجتمع المحلي بما يحقق معهم تواصلاً إيجابياً في صناعة القرارات وتحمل المسؤولية، وتوظيف قدراتهم ومهارتهم في تحسين مستوى الأداء داخل المؤسسات التعليمية؛ واستناداً على ذلك يعرض البحث الحالي العديد من التجارب العربية والعالمية التي تمثل هيئات لمنح الاعتماد المدرسي للمدارس، كما يلي:

1- **نموذج (الأيزو** 9000) (9000 **ISO**):

الأيزو مصطلح عام لسلسة من المعايير التي وضعتها الهيئة الدولية للمواصفات (ISO)، وهي إحدى المنظمات العالمية التي تهدف إلى وضع أنماط ومقاييس عالمية لتحديد أنظمة الجودة التي يجب تطبيقها. و(ISO) كلمة يونانية تعني التساوي أو التماثل أو التطابق، وهو مصطلح يعني أن هذا المنتج تم اعتماده من قبل الهيئة الدولية للمواصفات القياسية.

وقد تم تطوير نظام (الأيزو 9000) ليوافق الميدان التربوي في الإصدار (أيزو 9002) الذي يتضمن (19) عنصراً تمثل مجموعة متكاملة من المتطلبات الواجب توفرها في نظام الجودة المطبق في المؤسسة التعليمية للوصول إلى خدمة تعليمية عالية الجودة يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (10): التطبيقات التربوية والتعليمية لعناصر المواصفة الأيزو 9002

| العناصر الرئيسة لمواصفات الجودة | التطبيقات التربوية والتعليمية |
|---|---|
| نطاق مسؤولية الإدارة | استعداد الإدارة التعليمية لتطبيق نظام الجودة والتزامها بذلك. |
| مراجعة العقود والاتفاقيات | تنفيذ العقود والاتفاقيات مع المستفيدين من الخدمة داخل المدرسة أو خارجها. |
| ضبط الوثائق والبيانات | تصميم نظام لضبط الوثائق المدرسية. |
| نظام الشراء | تحديد المدرسة لمتطلبات الشراء وبياناته وعقوده، والتقييم الدقيق لموردي مستلزمات العملية التعليمية. |
| مراقبة العميل للموارد | التحقق من جودة المتطلبات الموردة من المتعلمين أو أولياء الأمور. |
| تحديد المنتج ومتابعته | تحديد مستوى تحصيل المتعلم ومتابعة مدى تحسن أدائه. |
| ضبط عمليات الإنتاج | متابعة تطوير المناهج واستراتيجيات عمليتي التعليم والتعلم باستمرار. |
| الفحص والتفتيش | استمرارية عملية التفتيش والاختبار خلال العام الدراسي وتوثيق نتائج هذه العملية. |
| أجهزة الفحص والتفتيش والقياس | تحديد الأدوات المستخدمة في عملية الفحص والتفتيش لعناصر العملية التعليمية. |
| حالة التفتيش والفحص | تحديد أماكن التفتيش والفحص لعناصر العملية التعليمية. |
| ضبط المنتجات غير المطابقة | وضع إجراءات وطرق لتشخيص وتحديد حالات النجاح والإخفاق في المخرجات. |
| الإجراءات التصحيحية | 1- تصحيح حالات القصور أو الإخفاق في نتائج العملية التعليمية التي تلاحظها الإدارة أو أولياء الأمور أو المجتمع.<br>2- متابعة تحصيل المتعلمين لمعالجة مستوياتهم التعليمية. |
| التخزين والتغليف والنقل | - تحديد الوسائل والأساليب المتعلقة بعملية حفظ الوثائق ومستلزمات العملية التعليمية.<br>- اتخاذ إجراءات عملية تُسهِّل تجهيز احتياجات العملية التعليمية.<br>- توفير أدوات الأمن والسلامة للطلاب. |
| سجلات الجودة | حفظ سجلات الجودة وصيانتها لمستلزمات العملية التعليمية. |
| المراجعة الداخلية للجودة | تدقيق نظام الجودة ومراجعته لجميع عناصر العملية التعليمية. |
| التدريب | تحديد الاحتياجات التدريبية للوظائف التعليمية والإدارية والخدمية وتحليلها. |
| الأساليب الإحصائية | طرق وأساليب لرصد نتائج الطلبة ومراجعتها وتقييمها. |

المصدر: العزاني،2011: 55-54.

وتتم عملية تطبيق تلك الإجراءات في المجال التربوي من خلال المراحل الآتية:

- **مرحلة التقييم:** يتم في هذه المرحلة التعرف على الوضع العام للمدرسة من خلال التقييم لجميع عناصر العملية التعليمية من حيث الإمكانيات المادية والبشرية، والطريقة التي يطبق فيها نظام التعليم، ونتائج تحصيل الطلبة، ومدى العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط الخارجي.
- **مرحلة التطوير وتوثيق الجودة:** يتم إنشاء دليل للجودة يتضمن الإجراءات وتعليمات العمل وخططه، من أجل ضمان الحصول على نظام الجودة المطلوب بالتعاون مع جميع العاملين في المدرسة، ومن ثم اعتماده من الإدارة العليا.
- **مرحلة تطبيق نظام الجودة:** يتم في هذه المرحلة تطبيق نظام الجودة على المدرسة ووحداتها الإدارية والفنية، وتقوم المؤسسة المؤهلة وفريق العمل بإدارة التعليم بالمتابعة والتقييم، والتأكد من تنفيذ الإجراءات وتعليمات نظام الجودة وتطبيقها.
- **مرحلة إعداد البرامج التدريبية:** يتم الإعداد لبرامج تدريبية لمختلف المستويات الإدارية للمدرسة من خلال فترة تنفيذ الجودة مع توزيع المواد التدريبية على جميع العاملين المستهدفين من أجل الاطلاع.
- **مرحلة التدريب:** يتم تدريب العاملين في المدرسة ونظام الجودة (الأيزو 9002) وتطبيقاته بحيث يتم تنفيذ التدريب لاحقاً لبقية، ويركز التدريب على الطريقة المثلى لإجراء المراجعة الداخلية.
- **مرحلة المراجعة الداخلية:** تتم عن طريق فريق العمل في المدرسة المطبق بها على نظام الجودة، والهدف من هذه العملية هو التأكد من قيام المدرسة والعاملين بتنفيذ الإجراءات والتعليميات، واكتشاف حالات الخلل التي لم تعمل على تطبيق تلك الإجراءات، تليها مراجعة الجهة العليا للتحقق من تطبيق الإجراءات.
- **مرحلة المراجعة الخارجية:** تقوم الجهة المانحة للشهادة بالمراجعة الخارجية للتعرف على استيفاء نظام الجودة للمتطلبات والمواصفات المحددة، ومعرفة الحالات غير المطابقة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية لمعالجتها.
- **مرحلة الترخيص:** بعد المراجعة الخارجية من الجهة المانحة للشهادة، وبعد التأكد من مطابقة الإجراءات المحددة مسبقاً من الجهة المانحة يتم منح شهادة الأيزو (الشناوي؛ وعيد، 2010: 247-246).

**2- تجربة الولايات المتحدة في الاعتماد المدرسي:**

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في مجال الاعتماد؛ فالبداية منها منذ أكثر من (100) عام. وقد أنشئ الاعتماد من أجل إرضاء المجتمع ومخرجات المؤسسات التعليمية، والتأكيد على مستوى محدد من الجودة.

تتولى منظمات خاصة وغير ربحية عملية الاعتماد والهدف من ذلك هو الاعتماد ورقابة الجودة. وتتبنى تلك المؤسسات والهيئات العديد من المعايير والمتطلبات، وتُعد عملية الاعتماد بمؤسسات التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية ضرورية وأساسية لكل مدارس المرحلة الأولى والثانية، لمساعدة هذه المدارس على التحسين، وتوفير الضوابط الخارجية، ودعم التغذية الراجعة وتقديمها، ومساعدة الأنظمة المدرسية على التحسين المستمر.

توجد العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بالاعتماد منها: هيئة نيوإنيجلاند الأمريكية (NEASC)، اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد (CIAT)، رابطة الشمال الغربي للمدارس والكليات (NAS)، الرابطة الجنوبية للمدارس والكليات (SACS). وقد اختيرتْ اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد (CIAT) لأنها من أكثر الهيئات شهرة في كثير من دول العالم.

صور مؤرشفة لمدارس الولايات المتحدة الامريكية

**اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد (CIAT):**

سيات (CIAT) هي هيئة اعتماد رسمية ودولية متخصصة في تقييم المدارس، ومنح شهادات الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية؛ فقد اعتمدت منذ تأسيسها أكثر من (32,000) مدرسة في (100) دولة حول العالم. وتتميز بكونها تشجع المدرسة على الارتقاء بمعايير جودة التعليم التي تمثلها هذه الهيئة، وهي اثنا عشر

معياراً كالآتي:

- السلطة والإدارة: حيث تكون المدرسة معترف بها ومرخصة.
- الرؤية والرسالة والأهداف: يتطلب أن يتوفر في المدرسة رؤية ورسالة وأهداف خاصه بها.
- القيادة والتنظيم: حيث يتم توفير قيادة وتنظيم فعالين يعملان على تحسين مستوى تحصيل الطلبة.
- الموارد المالية: أن يتوفر للمدرسة موارد مالية من أجل تنفيذ الفرص التربوية المحددة في رسالة المدرسة وفكرها.
- مرافق المدرسة: أن تتوفر الإمكانيات والمعدات الوظيفية التي تدعم بصورة آلية رسالة المدرسة وأهدافها.
- الموارد البشرية: توفير فريق عالي الكفاءة، ومدرب لدعم عملية تعلم الطلبة، وتنفيذ الأعمال الإدارية لتحقيق رسالة المدرسة.
- المنهج الدراسي: أن تتعامل المدرسة ذات الجودة مع المنهج وطرق التدريس التي تعتمد على البحث وتستثير القدرات العلمية للطلبة، بحيث يكون المنهج واضحاً ومحدِّدًا للأهداف المعرفية، وأن تشجع على التفاعل النشط بصورة دائمة لتحصيل المعلومات والمهارات الأساسية في كل مجال.
- المكتبة ووسائل المعلومات والتكنلوجيا: المدرسة ذات الجودة العالية لها برنامج شامل ومحدد للمكتبة والتكنولوجيا بصورة تدعم رسالة المدرسة.
- خدمات المساعدة وأنشطة الطلبة: توفر المدرسة شبكة من الخدمات والأنشطة التي تهتم بصحة، وأمان الطلبة وتطوريهم وتعليمهم.
- المناخ العام، والمواطنة، والسلوك: توفر المدرسة مناخًا مناسبًا للتدريس، والتعلم، والعلاقات الإيجابية، وتعمل على نشر السلوك الأخلاقي والقانوني لدى العاملين، وتطوير قدراتهم على اتخاذ القرار والمواطنة المسؤولة.
- التقييم والدرجات والنتائج المؤثرة: المدرسة ذات الجودة تصل إلى نتائج مؤثرة في تعلم الطلبة، وتستخدم إدارتها نظامًا لتقييم الأداء التعليمي والعملي وقياسه.
- التحسن التربوي المستمر: تنتهج المدرسة نهجاً واضحاً خارجياً لتحسين وتطوير المدرسة (أبو رحمة، 2018: 69-68).

**إجراءات الاعتماد في الولايات المتحدة:**

**تتمثل إجراءات الاعتماد في الولايات المتحدة في الخطوات الآتية:**

- تقدم المؤسسة التعليمية إلى مؤسسة الاعتماد طلباً للحصول على الاعتماد.
- يطلب من المؤسسة الطالبة للاعتماد تقديم الوثائق المطلوبة للاعتماد خلال فترة محددة.
- تتم زيارة المؤسسة الطالبة للاعتماد ومقابلة المسؤولين والأساتذة والطلاب وبعض الخريجين للتحقق من دقة الوثائق التي قدمتها.
- ينضم إلى فريق التقييم مستشارون من وكالة المهنة المطلوب اعتمادها في الولاية المعنية.
- يُقدم تقرير عن المؤسسة الطالبة للاعتماد إلى الرئيس المسؤول ويُعطى فرصةً للرد على ما جاء في التقرير.
- يُصدر قرار بالاعتماد أو بعدمه، فإذا صدر قرار بالاعتماد مدته 5 سنوات وعلى المؤسسة أن تبرهن خلال هذه الفترة أنها مستمرة بتطبيق المعايير وإدخال التطوير نحو الأفضل (الربيعي، 2008: 433).

**3- تجربة مصر في الاعتماد المدرسي:**

تجربة مصر من التجارب العربية الرائدة في مجال الاعتماد المدرسي وضمان الجودة، حيث كانت البدايات بإعلان وزارة التربية والتعليم المصرية شعاراً قومياً هو «الجودة للجميع»؛ لذلك تم تشكيل فريق لبناء معايير للاعتماد المدرسي عام (2002م) (عاشوراء وآخرون، 2011: 158). واستمرت الجهود حتى تم تأسيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAEE) عام(2006م) التي مُنحت الاستقلالية مع تبعيتها لرئاسة الوزراء، كما تم وضع وبناء اللوائح والأنظمة المنظمة للعمل في الهيئة، ومنذ العام (2009) بدأت عملية التنفيذ لوثيقة الاعتماد في مدارس مصر (رشوان، 2019: 475). وقد تضمنت وثيقة الاعتماد المدرسي العديد من المجالات والمعايير، وهي:

أ- **القدرة المؤسسية، وتتضمن خمسة مجالات فرعية هي:**

1- **مجال رؤية المؤسسة ورسالتها، وفيه:**

- معيار الرؤية.
- معيار الرسالة.

2- **مجال الحوكمة والقيادة، وفيه:**
- معيار توفر نظام للحوكمة الرشيدة.
- معيار دعم مجتمع التعلم

3- **مجال الموارد البشرية والمادية، وفيه:**
- معيار توظيف الموارد البشرية وتنميتها.
- معيار توفر المبنى المدرسي المستوفي للشروط التربوية.
- معيار توظيف الموارد المادية والمالية لدعم عمليتي التعليم والتعلم.

4- **مجال المشاركة المجتمعية، وفيه:**
- معيار توفر شراكة فعالة بين المؤسسة والأسرة والمجتمع المحلي.

5- **مجال توكيد الجودة والمساءلة، وفيه:**
- معيار النظام الداخلي لضمان الجودة.
- معيار التقييم الذاتي والتحسين المستمر.

ب- **الفاعلية التعليمية، وتتضمن المجالات الفرعية الآتية:**

6 - **مجال المتعلم، وفيه:**
- معيار نواتج التعلم المستهدفة.
- معيار التمكن من المهارات العامة.
- معيار اكتساب جوانب وجدانية إيجابية.

7 - **مجال المعلم، وفيه:**
- معيار التخطيط لعمليتي التعليم والتعلم.
- معيار تنفيذ عملتي التعليم والتعلم.
- معيار استخدام أساليب تقييم فعالة.
- معيار ممارسة أنشطة مهنية فعالة.

8 - **مجال المنهج الدراسي، وفيه:**
- معيار توافر ممارسات داعمة للمنهج.
- معيار توافر أنشطة تربوية لا صفية داعمة.

9 - **مجال المناخ التربوي، وفيه:**
- معيار توفر بيئة داعمة للتعليم والتعلم.
- معيار توفر بيئة مؤثرة في العلاقات المؤسسية والقيم (الهيئة الوطنية لضمان الجودة، 2011: 18).

صور مؤرشفة لمدارس التعليم العام المصرية

**مراحل الاعتماد في التجربة المصرية:**

تتضمن مراحل الاعتماد في التجربة المصرية أربع مراحل هي:

- مرحلة التقييم الذاتي.
- مرحلة التقييم الخارجي.
- مرحلة اتخاذ القرار.
- مرحلة المتابعة وإعادة الاعتماد.

**إجراءات الاعتماد في التجربة المصرية:**

- تتقدم المؤسسة التعليمية للهيئة بطلب للاعتماد على افتراض توفر المؤسسة على شروط الاعتماد.
- تقوم الهيئة بمخاطبة المؤسسة التعليمية رسمياً بعد التأكد من استيفائها لشروط الاعتماد بما يفيد قبول الطلب خلال مدة لا تزيد عن (30) يوماً.
- تؤدي المؤسسة التعليمية رسوم الاعتماد المحددة من هيئة الاعتماد.
- توفر الهيئة للمؤسسة التعليمية النماذج والاستمارات الخاصة بعملية الاعتماد من أجل البدء في عملية التقييم والاعتماد.
- توضح الهيئة للمؤسسة التعليمية الإجراءات التي سيتم اتباعها للقيام بعملية التقييم.
- تعلن الهيئة للمؤسسة التعليمية نتائج التقييم خلال مدة زمنية لا تزيد عن (60) يومًا، وفق أحد الأمرين:

- تكون المؤسسة التعليمية مستوفية لمعايير الاعتماد وبذلك تمنح الاعتماد.
- في حال عدم استيفاء المؤسسة التعليمة لبعض المعايير فإنه يتم تحديدها وتوضيح الكيفية التي سيتم من خلالها معالجة القصور، فتمنح المؤسسة

التعليمية (15) يوماً للرد على الهيئة، كما تحدد المدة التي يمكن من خلالها معالجة القصور ومن المفترض ألا تزيد عن (9) أشهر، حيث تقوم الهيئة مرة أخرى بإعادة التقييم من أجل منح المؤسسة التعليمية الاعتماد أو عدم منحها (رشوان، 2013: 475).

**4- تجربة اليابان في الاعتماد المدرسي:**

اليابان من الدول التي أوجدت لها موقعاً رائداً بين مختلف الدول في مجالات متعددة. وعلى الرغم من مرورها بظروف سياسية صعبة فإنها قد اهتمت بعملية التعليم لإيمانها أنه أساس التنمية؛ لذا برز العديد من علماء ورواد الجودة مثل أوارد ديمنج وايشيكاو وجويل جوارن وغيرهم.

صور مؤرشفة لمدارس التعليم العام في اليابان

ظهر نظام الاعتماد في اليابان «Nisyo-Hyoka» في عام (2004) الذي يهتم بتقييم المؤسسات التعليمية بصورة فردية وفق معايير الوكالة القومية لضمان الجودة اليابانية التي تعد هيئة مفوضة من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا. ومن أهم معايير هذه الهيئة للقيام بعملية التقييم الذاتي ما يلي:

- فلسفة المؤسسة وأهدافها، الكيان التنظيمي، وسياسيات القبول ونظمه لديها.
- الإجراءات والنظم الإدارية، وسياسة اتخاذ القرارات المؤسسية.
- تطوير النظم المؤسسية، وتنظيم عمليات التعليم والتدريس.
- نوعية الهيئة الإدارية بالمؤسسة التعليمية.
- نوعية الطلبة والحياة والمدرسة.
- العملية التعليمة والمناهج والإمكانيات (الشال، وعمارة، 2008: 341).

**خطوات الاعتماد في اليابان:**

1- قيام المؤسسة التعليمية بعمل بدراسة ذاتية لتحديد وضعها، وتحديد كل المدخلات التي يمكن أن تتقدم بها في عملية الاعتماد.

2- الموازنة بين متطلبات هيئة الاعتماد وواقع المؤسسة التعليمية من خلال التقرير الذي سيتم تقديمه إلى هيئة الاعتماد.

3- التقييم الخارجي بدون زيارة المؤسسة التعليمية إذ تقوم تتم لجنة متخصصة في مختلف المجالات التربوية التعليمية بمناقشة التقارير وتحديد المتطلبات اللازم توفرها في المؤسسة التعليمية لتحصل على الاعتماد.

4- التقييم الخارجي بزيارة فريق من هيئة الاعتماد للمؤسسة التعليمية وذلك للتأكد من توفر المتطلبات التي حددتها لجنة الاعتماد (الشال؛ عمارة، 2008: 341).

جدول رقم(11): معايير الاعتماد المدرسي وضمان الجودة للنماذج: الأيزو، الأمريكي، الياباني، المصري

| مجال المقارنة | الأيزو | أمريكا | اليابان | مصر |
|---|---|---|---|---|
| الهيئة | مستقلة | مستقلة | حكومية | حكومية |
| معايير الاعتماد المدرسي | – | – | – | – |
| فلسفة المؤسسة وأهدافها | | الرؤية والرسالة | الرؤية والرسالة والأهداف | الرؤية والرسالة والأهداف |
| التنظيم المؤسسي وإدارته | – مسؤولية الإدارة التعليمية.<br>– تنفيذ العقود والاتفاقيات مع المستفيدين من الخدمة داخل المدرسة.<br>– حفظ سجلات الجودة وصيانتها لمستلزمات العملية التعليمية. | القيادة والتنظيم | الكيان التنظيمي والإجراءات والنظم الإدارية | القيادة |
| المعلمون | تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية للوظائف التعليمية. | الموارد البشرية | عمليات التعليم والتدريس | المعلم |
| الخدمات الطلابية | – مراقبة العملية التعليمية للطلبة.<br>– متابعة تحصيل المتعلمين لمعالجة مستوياتهم التعليمية.<br>– طرق رصد نتائج الطلبة التعليمية ومراجعتها وتقييمها. | خدمات مساعدة وأنشطة الطلبة | سياسيات القبول | المتعلم |
| المنهج الدراسي | عملية متابعة تطوير المناهج واستراتيجيات عمليتي التعليم والتعلم. | المنهج الدراسي | المنهج الدراسي | المنهج الدراسي |
| مصادر التمويل | – | موارد مالية | – | موارد مالية |
| المكتبة وخدمات المعلومات | نظام الشراء | المكتبة ووسائل المعلومات والتكنولوجيا | العملية التعليمية | الموارد المادية |
| الإمكانيات المدرسية | – تحديد الوسائل والأساليب المتعلقة بالعملية التعليمية.<br>– اتخاذ إجراءات عملية تسهل تجهيز احتياجات العملية التعليمية.<br>– تحديد متطلبات وبيانات العقود لمستلزمات العملية التعليمية. | المرافق المدرسية | الإمكانيات | المبنى المدرسي والإمكانيات المادية |
| التقييم | – المراجعة الداخلية للجودة.<br>– التحقق من جودة المتطلبات المرسلة من المتعلمين أو أولياء الأمور.<br>– تحديد الأدوات المستخدمة في عملية التقييم.<br>– استمرارية عملية الفحص والتفتيش لعناصر العملية. | التقييم والدرجات والنتائج | | تأكيد الجودة والمساءلة |
| الحياة الطلابية | – توفير الأمن والسلامة | المناخ العام | نوعية الطلبة والحياة المدرسية | المناخ التربوي |
| | | التحسين المستمر والسلطة والإدارة | نوعية الهيئة الإدارية | المشاركة المجتمعية |

إعداد الباحثة بالاستعانة بـ: (رشوان، 2013: 475)، (عودة، 2020: 25)، (الشناوي، وعبد،2010: 246)، (حسين، 2005: 222–218)، (العزاني، 2011: 55–54).

يتضح من الجدول السابق أن التجارب الأربع قد اعتمدت على معايير متشابهة لا تختلف كثيرًا عن مجالات الاعتماد المدرسي لأي هيئة في أي دولة، وأن وجد اختلاف فهو بسبب التنوع التعليمي أو باختلاف التوجهات الثقافية والتعليمية لتلك البلدان بحكم أنها تمثل هيئات لأربع قارات: الأوروبية (الأيزو)، الآسيوية (اليابان)، الأفريقية (مصر)، الأمريكية ( الولايات المتحدة الأمريكية)، لذا فإن أهم المعايير التي تناولتها تلك النماذج قد ركزت على الإدارة والقيادة، والطلبة، والمنهج الدراسي، والإمكانيات المادية والبشرية، وتنمية المعلمين والإداريين، ومصادر التعلم، وتقييم الطلبة والمؤسسة التعليمية، والمصادر المالية، ومشاركة المجتمع في العملية الإدارية داخل تلك المؤسسات.

**الدروس المستفادة من التجارب السابقة:**

- يتم الاعتماد المدرسي عبر روابط أو هيئات أو منظمات حكومية أو مستقلة، وهذا يعود إلى النمط الإداري في تلك البلدان؛ فنجد أن النموذج الأمريكي والأيزو تقوم به هيئات ومنظمات غير حكومية تهتم بعملية الاعتماد المدرسي الذي يُعدُّ أساسيًا لجميع المدارس في الولايات المتحدة، بينما الدول الأخرى كمصر واليابان فنجد أنها هيئات حكومية.
- الاعتماد المدرسي بحاجة إلى نوع من منح الصلاحيات والحد من المركزية الشديدة وإتاحة المجال لنوع من الحرية لإصدار القرارات لما فيه صالح العملية التعليمية.
- الاعتماد المدرسي بحاجة لتوجه رسمي من الجهات العليا للقيام بدورها في دعم مراحل الاعتماد والعمل على توفير متطلباته.
- الاعتماد المدرسي عملية مترابطة وتشاركية بين أعضاء المجتمع المدرسي وبين المجتمع المحلي والمهتمين بالعملية التعليمية.
- تتشابه نظم الاعتماد المدرسي في التأكيد على استخدام المعايير العامة والواجب توفرها في المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد.
- أوضحت التجارب السابقة أن إجراءات الاعتماد المدرسي متشابهة إلى حد كبير، حيث تبدأ بالتقييم الذاتي ودراسته، ومن ثم زيارة الفريق الخارجي والتأكد من نتائج التقييم الذاتي، ثم إعلان نتائج الزيارة بحصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد من عدمه.

## 2- منهجية البحث ونتائجه:

يتناول المحور الحالي منهج البحث، والنتائج التي توصلت إليها الباحثة، وذلك على النحو الآتي:

### أ- منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي واصفًا واقع التعليم العام في المدارس اليمنية، ومن ثَم القيام بعملية تحليل المؤشرات للتعرف على الواقع بصورة عميقة. وقد اعتمد البحث الحالي على التقارير والمؤشرات الصادرة عن المجلس الأعلى للتخطيط، والدراسات المتعلقة بضمان الجودة في التعليم العام، وتجارب الدول في ضمان جودة التعليم العام من أجل التوصل إلى بناء تصور مقترح لتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

### ب. نتـــائج البحث:

توصل البحث إلى العديد من النتائج المهمة التي كان لاضطرابات الأوضاع وتأزمها دور واضح في ظهور كثير منها، وهي مبينة في الآتي:

1 . تعاني أغلب مدارس التعليم العام في اليمن من انخفاض مستوى الجودة.

2 . تدني مستوى تحصيل الطلبة العلمي في أغلب مستويات التعليم العام ومراحله، حيث نجد ضعفًا واضحًا في قدرات اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات المطلوبة للمرحلة التي يدرسونها.

3 . تواجه العملية التعليمية في مدارس التعليم العام في اليمن العديد من الصعوبات التي تعيق الجودة تتمثل في الآتي:

- صعوبات تتعلق بالجانب الإداري المدرسي.
- صعوبات خاصة بالمعلمين وتنمية قدراتهم.
- صعوبات تتعلق بالمباني المدرسية والمعامل.
- صعوبات تتعلق بالمنهج الدراسي.
- صعوبات تتعلق بالشراكة المجتمعية.

4 . يعمل الاعتماد المدرسي على التأكد من استيفاء المؤسسة التعليمية للحد الأدنى من معايير الجودة، ومنحها مكانة أكاديمية بين المؤسسات التعليمية الأخرى.

5 . أوضحت تجارب الدول أن ضمان الجودة والاعتماد المدرسي يتم وفق الآتي:

- يتم الاعتماد المدرسي عبر روابط أو هيئات أو منظمات حكومية أو مستقلة.
- تتشابه نظم الاعتماد المدرسي في التأكيد على استخدام المعايير العامة والواجب توفرها في المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد المدرسي.

- أن إجراءات الاعتماد المدرسي متشابهة إلى حد كبير؛ حيث تبدأ بالتقييم الذاتي ودراسته، ومن ثم زيارة الفريق الخارجي والتأكد من نتائج التقييم الذاتي، ثم إعلان نتائج الزيارة بحصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد من عدمه.

6 . أن عملية تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي تتطلب:

- إنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد المدرسي.
- وضع اللوائح المناسبة لضمان تطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي.
- التخطيط المستمر للجودة داخل المدارس.
- وضع معايير مناسبة للأنظمة التعليمية المدرسية.
- نشر ثقافة الجودة والاعتماد بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية.
- تحديث المناهج الدراسية بما يساهم في تنمية معارف ومهارات وقدرات الطلبة بصورة تساعدهم على مواجهة الحياة خارج المؤسسة التعليمية.
- التدريب للعاملين داخل المؤسسة التعليمية، التنمية المهنية للمعلمين بكل ما هو جديد من استراتيجيات التعليم النشط واستخدام التقنيات الحديثة.
- المشاركة المجتمعية من المحيطين بالمؤسسة التعليمية والقائمين بالعملية التعليمية.
- توفير ميزانية مالية للقيام بعملية التقييم.

# الفصل الثالث

- **التصور المقترح:**

من خلال الاطلاع على الإطار النظري، والتعرف على خبرات الدول في تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي والتي أوضحت أن تلك البلدان في عملية تطوير مستمر للمؤسسات التعليمية وذلك من خلال تطبيق عمليات ومراحل ومعايير ومؤشرات ضمان الجودة والاعتماد المدرسي بهدف التحسين المستمر للمخرجات التعليمية، ومن خلال دراسة الباحثة لواقع الجودة في مؤسسات التعليم العام في اليمن والتي اتضح أنها ماتزال في الخطوات الأولى لتطبيق نظام الجودة وبحاجة ماسة للالتحاق بالتطورات الإدارية التي ينعكس أثرها على جودة المخرج التعليمي لذا كان توجه الباحثة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في ضوء المتطلبات التي توصل إليها البحث الحالي، وذلك من خلال الآتي:

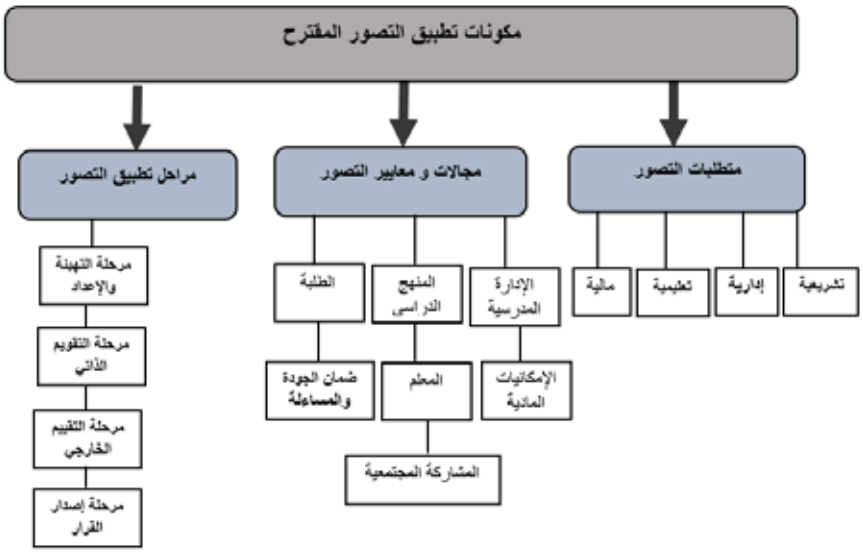


الشكل رقم(1): المكونات التنفيذية لتطبيق التصور المقترح

المصدر: إعداد الباحثة مستعينة بالإطار النظري ونتائج البحث

## أولاً: منطلقات التصور المقترح:

لقد قامت عملية تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية بسبب منطلقات عالمية ومحلية وهي:

أ- **مبررات عالمية:**

- يُعدُّ الاعتماد المدرسي ضرورة فرضتها التغيرات العصر الحالي؛ فتقدم الدول أصبح مرتبطًا بنوعية التعليم ومخرجاته، وبقدرتها على تلبية احتياجات سوق العمل.
- مواجهة التغيرات العالمية في المجال الاقتصادي الذي يفرض التطلع إلى نظام تعليمي مميز لأن التعليم هو الوسيلة الحقة لمواجهة التغيرات العالمية من أجل تكوين مواطن ذي قدرات فعالة في مواجهة التغيرات من حوله.
- يمثل التقدم التكنولوجي القائم على تدفق علمي ومعرفي كبير جداً تحديًا للعقل البشرى واسترجاع المعلومات والمعرفة واستخدامهما في الوقت المناسب، وهذا يدفع بالدولة إلى الأخذ بنظام الجودة.

أ- **مبررات محلية:**

- ساهم التوسع الكمي للمؤسسات التعليمة في ظل وجود تضحية بالجودة فيما يتم تقديمه في سوء المخرجات التعليمية، وهو أمر انعكس سلباً على تخرج الطلبة إلى سوق العمل أو للالتحاق للجامعات.
- زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العام في مختلف المدراس مما يتطلب جودة في الخدمات التعليمية.
- ضعف المناهج الدراسية الحالية وتركيزها على المعارف والمعلومات التي تهتم بالحفظ مع إهمال للجوانب السلوكية والمهارية التي سوف تساعد الطلبة في حياتهم العملية.
- ارتفاع تكلفة التعليم -مع العم أنه مجاني-، ومع ذلك فإن عملية الإنفاق على التعليم بحاجة ماسة إلى استثمار ناجح وفعال للموارد المتاحة.

## ثانياً: ركائز نجاح التصور المقترح:

- دعم القيادات العليا والتزامها بتطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن.
- تفعيل مبدأ المساءلة بحسب القانون لمنع التجاوزات التي قد تعيق عملية تطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي في مؤسسات التعليم العام.

– منح نوع من الصلاحيات للإدارات المدرسية للقيام بعملية تطوير العمليات الإدارية في نطاق ضمان الجودة.

## ثالثاً: أهداف التصور المقترح:

يبرز الهدف العام للتصور المقترح في الارتقاء بنوعية المخرجات التعليمية من خلال الأهداف التنفيذية الآتية:

أ- تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في اليمن بحيث يعمل على:

← رفع مستوى جودة مخرجات التعليم.

← مساعدة المدارس على تحديد نقاط الضعف والقوة بصورة واقعية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لتطويرها.

← رفع مستوى الكفاءة الداخلية للمدارس.

← تحديث المناهج الدراسية الحالية بحيث يتم تنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم بصورة تساعدهم على ممارسة بعض المهام خارج إطار البيئة المدرسية.

← تنمية قدرات المعلمين بصورة تخدم العملية التعليمة بطريقة إيجابية.

ب- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة داخل المدارس.

## رابعاً: متطلبات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي:

أ- **متطلبات تشريعية:**

- إنشاء نظام لضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمؤسسات التعليم العام في اليمن.
- توفير قوانين تشريعية تدعم عمليات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي.
- تحديث اللوائح والنظم الإدارية والمالية الحالية بما يكسبها مرونة أثناء عمليات تنفيذ إجراءات مراحل الاعتماد المدرسي وخطوات تطبيقها.

ب- **متطلبات إدارية:**

1 – إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد المدرسي مستقله تعمل على:

← عمل لجان خاصة بالاعتماد المدرسي لبناء معايير ومؤشرات كاملة لمؤسسات التعليم العام في اليمن من خلال الاطلاع على التجارب العالمية والإقليمية والعربية.

← إنشاء وحدات لضمان الجودة والاعتماد المدرسي في جميع مكاتب التربية في المحافظات والمناطق التعليمية.

← اعتماد آلية لتفعيل العلاقات الدولية وتبادل الخبرات العربية والعالمية في مجال ضمان الجودة والاعتماد المدرسي.

← بناء دليل لضمان الجودة والاعتماد المدرسي يتضمن معايير الاعتماد والمؤشرات التي يتم تطبيقها، مع الاستراتيجيات التنفيذية الخاصة بمراحل الحصول على الاعتماد المدرسي.

2 – وضع استراتيجية خاصة بالتعليم العام بحيث تبثق منها الخطط الاستراتيجية الخاصة بالمدارس.

3 – تدريب المجتمع المدرسي على التخطيط الاستراتيجي وإعداد الخطط المدرسية التي يتم فيها توضيح الرؤية والرسالة والأهداف الخاصة بكل مدرسة.

4 – نشر ثقافة الجودة والاعتماد المدرسي بين جميع العاملين في المدرسة.

5 – تشجيع المدارس على القيام بعملية التقييم.

6 – العمل على نشر ثقافة العمل الجماعي والعمل بروح الفريق الواحد.

7 – تشجيع المجتمع المدرسي على القيام بالإبداع والابتكار.

**ج- متطلبات تعليمية:**

1- التدريب المستمر على تنمية قدرات المعلمين ومهاراتهم في مجالي التعليم والتعلم.

2- تحديث المناهج الدراسية الحالية بحيث تعمل على تنمية قدرات الطلبة معرفياً ومهارياً ووجدانياً.

3- العمل على توفير البنية التحتية الضرورية لعمليتي التعليم والتعلم في جميع المدارس.

4- توفير قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة عن العملية التعليمية في المدارس ابتداء من القبول والتسجيل للطلبة وانتهاءً بالنتائج النهائية لكل عام دراسي، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالمعلمين وبالعمليات الإدارية والتعليمية داخل المدارس.

5- إتاحة الفرص للمشاركة المجتمعية في عملية تطوير العملية التعليمية وإعداد الخطط الخاصة بتطوير إداء المدارس في ظل المشاركة المجتمعية.

**د- متطلبات مالية:**

1- توفير دعم مالي لضمان الجودة وتطبيقها داخل المدارس.

2- توفير دعم مالي للعمل على صيانة المدارس الحالية، وتوفير ما تحتاجه لنجاح العملية التعليمية.

3- توفير حوافز للقائمين على عملية التقييم الذاتي داخل المدارس.

الشكل رقم(2): متطلبات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي لمدارس التعليم العام في اليمن

المصدر: الباحثة بالاعتماد على نتائج الإطار النظري.

## خامساً: المعايير المقترحة لتطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي:

في ضوء نتائج الدراسة المسحية لمؤشرات جودة التعليم العام في اليمن، يتضح أنٍ الواقع التعليمي يعاني من صعوبات جمة؛ ومن هنا تم بناء معايير مقترحة استناداً على التجارب التي تم دراستها في المجالات الآتية:

الإدارة المدرسية – المبنى المدرسي والإمكانيات المادية – المعلمين – المنهج المدرسي –المشاركة المجتمعية – التقييم.

- **مجال الإدارة المدرسية:**

– معيار الرؤية والرسالة والأهداف.
– معيار الأساليب الديموقراطية في إدارة المؤسسة التعليمية.
– معيار نظام إداري ومالي متطور.

- معيار الثقافة المؤسسية.

- **مجال المعلم:**

- معيار التخطيط.
- معيار استراتيجيات عمليتي التعليم والتعلم.
- مجال المادة العملية.

- **مجال المنهج الدراسي:**

- معيار توفر ممارسات داعمة للمنهج.
- معيار توفر أنشطة صفية ولاصفية.

- **مجال الطلبة:**

- معيار التمكين من البنية المعرفية للمواد الدراسية.
- معيار التمكن من المهارات الأساسية.
- معيار التمكين من المهارات الاجتماعية.
- معيار التمكين من الجوانب الوجدانية.
- التمكن من المهارات العامة.

- **مجال الإمكانيات المادية:**

- معيار المبنى المدرسي المناسب.
- معيار البنية الداعمة لعمليتي التعليم والتعلم.
- معيار توظيف الموارد المالية والمادية لدعم عمليتي التعليم والتعلم.
- معيار المصادر التعليمية الخاصة بتحقيق نواتج التعلم.

- **مجال ضمان الجودة والمساءلة:**

- معيار توفير نظام داخلي لضمان الجودة.
- معيار التقييم الذاتي والتحسين المستمر.

- **مجال المشاركة المجتمعية:**

- معيار توفير شراكة فعالة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية.
- معيار تعاون المؤسسة مع المجتمع المحلي في تفعيل الشراكة المجتمعية.

## سادساً: مراحل تطبيق التصور المقترح:

تتمثل مراحل تطبيق النموذج المقترح لتطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في المؤسسات التعليمية كما يلي:

- **مرحلة الإعداد والتأهيل:**

لا بد في هذه المرحلة أن يتم إنشاء وحدات داخلية لضمان الجودة والاعتماد المدرسي داخل المدارس تحت قيادة وحدة المنطقة التعليمية التابعة لمكتب التربية الخاصة بالمحافظة التي تتبع مباشرة هيئة ضمان الجودة والاعتماد المدرسي. تقوم هذه الوحدات بنشر ثقافة الجودة والاعتماد المدرسي بين جميع العاملين في المجتمع المدرسي، بالإضافة إلى تدريبهم على القيام بخطوات التقييم الذاتي داخل المدرسة.

- **مرحلة التقييم الذاتي:**

تقوم المدرسة بتقديم طلب للحصول على الاعتماد المدرسي من هيئة الاعتماد، ثم تعد دراسة تفصيلية (ذاتية) عن معايير الاعتماد المدرسي ومؤشراته عبر توفير وثائق رسمية توضح كل ما يدعم الدراسة الذاتية، وتعمل على تقديمه إلى اللجنة المختصة التابعة لهيئة الاعتماد؛ لتشكل القاعدة والأساس في عملية التقييم الخارجي التي ستقوم به هيئة الاعتماد.

- **مرحلة التقييم الخارجي:**

تقوم هيئة الاعتماد بتشكيل لجنة من المختصين لدراسة وثائق (الدراسة الذاتية) المقدمة من المدرسة الراغبة في الحصول على الاعتماد المدرسي، وتقوم تلك اللجنة بالزيارة الميدانية للتأكد من مصداقية تلك الوثائق بشكل مباشر لتقييم مستوى أداء المدرسة، في ضوء ذلك يتم إعداد تقرير يُقدم إلى هيئة الاعتماد.

- **مرحلة القرار:** تقوم هيئة الاعتماد بدراسة التقرير -الدراسة الذاتية والتقييم الخارجي- المقدم من المدرسة واللجنة، وتتم عملية نشر القرار علنياً بين جميع المدارس وهيئة الاعتماد إذ يتم اتخاذ إحدى القرارات التالية:
- **منح الاعتماد:** يشير هذا القرار إلى أن المدرسة مستوفية لجميع معايير الاعتماد، وبذلك يتم منح شهادة الاعتماد.
- **منح الاعتماد بشروط:** يشير هذا القرار إلى أن المدرسة مطالبة بتصحيح الأخطاء الموجودة فيها بصورة تدعمها للحصول على شهادة الاعتماد بدون شروط. تُمنح المدرسة مدة زمنية مناسبة لتصحيح تلك الأخطاء.

- **رفض الاعتماد:** لا يتم منح الاعتماد للمدرسة؛ لمخالفتها للمعايير، ولقوانين الهيئة وأحكامها.
- **مرحلة المتابعة (ما بعد الاعتماد):** تبدأ هذه المرحلة بعد منح المدرسة شهادة الاعتماد أو منح الاعتماد المشروط، إذ تقوم هيئة الاعتماد بعمل زيارات ميدانية خلال فترات محددة للتأكد من التزام المدرسة بمعايير الاعتماد والتوصيات المرتبطة بعمليات التحسين والتطوير المستمر، فإذا لم تلتزم المدرسة بتلبية معايير الاعتماد خلال فترة الاعتماد يتم سحب الاعتماد منها.

## سابعاً: معوقات التصور المقترح:

- ضعف دعم القيادات العليا لتطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العام.
- ضعف المواد المالية المتاحة لعملية التطبيق لنظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي.
- مقاومة المستويات الإدارية المختلفة للتغيير.
- ضعف نشر ثقافة الاعتماد المدرسي بين أعضاء المجتمع المدرسي.
- زيادة الأعباء الإدارية داخل المدارس.

## 4- المقترحات:

- إجراء دراسة عن معوقات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام.
- إجراء دراسة عن معايير الاعتماد المهني لمعلمي مدارس التعليم الثانوي.

## 5- التوصيات:

- العمل على وجود استقرار دائم في البلاد من أجل تحقيق دور التعليم في التنمية.
- نشر ثقافة الجودة على جميع المستويات الإدارية لوزارة التربية والتعليم.
- الاهتمام بتنمية الكوادر الإدارية لنجاح مشاركتهم في مراحل الاعتماد المدرسي.

## 6- الخاتمة:

يظل التعليم الأساسي هو البداية لتنمية اليمن والنهوض به وذلك لدوره الواسع النطاق في بناء قدرات الأجيال في المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والمهارات الحياتية الأخرى التي تظل معه طوال فترة حياته؛ لذا فإن معظم الأسر اليمنية يفضلون أن يكتسب أبناؤهم المهارات الأساسية في مدارس تتميز بجودة التعليم، لا سيما أن المكانة التربوية تكون للمدارس التي تمتلك كوادرَ تعليمية، وتوفر كل ما يلزم من معامل ووسائل تعليمية متنوعة وتتيح الفرص لمشاركة الأسر في معالجة الصعوبات التي تواجه أبناءهم، وتظل هي الأساس الذي تبحث عنه تلك الأسر. وبما أن التعليم العام هو الأساس والأكثر انتشارًا في اليمن بسبب الزيادة السكانية من الفئة العمرية من (7–18) سنة فإن عملية تجويده وتوفير الخدمات التعليمية لطلابه هي ما نحاول الوصول إليه؛ لذا فإن تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد المدرسي يعد الحل الأمثل والمتاح للجميع من أجل الوصول للجودة التي نسعى إليها.

## المراجع:

**أولاً: المراجع العربية:**


1- المالكي، عبد الرحمن بن دخيل (2021): متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية ومشرفي الإدارة المدرسية بمكة المكرمة، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد (1)، العدد (1)، ص: 69 - 89.

2- عودة، بسام أحمد (2020): إمكانية تطبيق معايير الاعتماد المدرسي لدولة قطر في المدارس الثانوية في محافظة العاصمة عمان ومعيقات تطبيقها والحلول المقترحة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

3- العبري، خلف بن مرهون وآخرون (2019): رؤية مقترحة للاعتماد المدرسي بسلطنة عمان في ضوء خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مجلة العلوم التربوية، العدد (3)، الجزء (1)، ص: 406-336.

4- المطري، سميرة صالح محمد (2018): أنموذج مقترح لتهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

5- أبو رحمة، محمد حسن (2018): متطلبات معايير الاعتماد المدرسي لضمان تطبيق الجودة في مدارس التعليم العام، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، فلسطين.

6- العجرمي، راتب أحمد (2018): متطلبات تطبيق معايير الاعتماد المدرسي ومعوقاته في المدارس الخاصة في العاصمة عَمان من وجهة نظر القادة التربويين، رسالة ماجستير منشورة، قسم الإدارة والمناهج، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

7- معروف، منار جمال (2018): مقومات تطبيق الاعتماد الأكاديمي في جامعة تشرين، مجلة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية المجلد (2)، العدد(2)، ص: 149 - 169.

8- عبد العليم، مها محمد محسن (2016): واقع الاعتماد المدرسي في مصر، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الثاني للقياس والتقييم في مصر بجامعة الزقازيق للفترة 30 - 31 يوليو 2016-م.

9- المجلس الأعلى للتخطيط (2015): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2014-2013، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، الأمانة العامة.

10- السليماني، منى صالح محمد (2014): متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بمدينة ذمار، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة ذمار.

11- المجلس الأعلى للتخطيط (2014): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2013-2012، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، الأمانة العامة.

12- رشوان، أمل شوقي ثابت (2013): تصور مقترح لحل مشكلات تطبيق الجودة والاعتماد في التعليم ما قبل الجامعي، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد (13)، ص: 461 – 487.
13- المجلس الأعلى للتخطيط (2013): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله وأنواعه المختلفة، 2012-2011، الجمهورية اليمينة، رئاسة الوزراء، الأمانة العامة.
14- الهاجري، عبد العزيز بن سعيد (2013): سبل تحقيق التكامل والتنسيق بين الجامعات وإدارات التربية والتعليم لتطبيق معايير الاعتماد المدرسي، مؤتمر اللقاء السنوي السادس عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستين) – الاعتماد المدرسي، للفترة من 6-4 فبراير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 505 – 518.
15- اللجنة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد (2011): وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي، وثيقة التعليم الأساسي، جمهورية مصر.
16- عاشورا، نيللي السيد وآخرون (2011): متطلبات تطبيق المعايير العالمية لضمان الجودة والاعتماد على التعليم الثانوي العام بمصر، مجلة القراءة والمعرفة، العدد (113)، ص 143 – 164.
17- العزاني، منير صالح محمد (2011): تطوير التعليم الأهلي قبل الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، مصر
18- البنك الدولي (2010): الجمهورية اليمنية: تقرير حول وضع التعليم التحديات والفرص.
19- الشناوي، أحمد محمد وعيد، هالة فوزي (2010): تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي بمصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (67)، 207 – 303.
20- مقبل، سعيد عبده أحمد (2010): مشكلات التعليم العام في الوطن العربي، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء: اليمن.
21- الصعر، أمة السلام مقبل (2010): بناء نموذج لخطة مدرسية استراتيجية لمدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
22- ضحاوي والمليجي، بيومي ورضا (2010): توجهات الإدارة التربوية الفعالة في مجتمع المعرفة، الطبعة (1)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
23- الشال، محمود مصطفي وعمارة، سامي فتحي (2009): متطلبات تهيئة مدارس التعليم بمحافظة البحيرة لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة، مجلة كلية الزقازيق، العدد (64)، ص: 299 – 442.
24- محمد، أشرف السعيد (2008): الجودة الشاملة.
25- الطائي، يوسف حجيم وآخرون (2008): إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، دار الوراق، الطبعة (1)، عمان، الأردن.
26- الربيعي، سعيد بن حمد (2008): التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، الطبعة (1)، دار الشروق، عمان.

27- أحمد، على الحاج (2008): مسيرة التعليم الأساسي والثانوي في البلاد العربية، بحث مقدم إلى جائزة مؤسسة السعيد للعلوم والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية لعام 2008، صنعاء، اليمن.

28- مجيد، سوسن شاكر والزيادات، محمد عواد (2007): إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الصناعة والتعليم، الطبعة (1)، دار الصفاء، عمان.

29- البهواشي، السيد عبد العزيز (2007): معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، الطبعة (1)، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

30- عبوي، زيد منير (2006): إدارة الجودة الشاملة، الطبعة (1)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

31- سباعي، أحمد سيد محمد (2005): تقييم فرص تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة كمرتكز لتحسين جودة أداء العملية التعليمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، القاهرة.

32- وزارة التربية والتعليم (2005): التشريعات التعليمية، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء، اليمن.

33- حسين، سلامة عبد العظيم (2005): الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

34- البناء، عادل السعيد وعمارة، سامي فتحي (2005): إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات لاعتماد وضمان الجودة والصعوبات التي تواجه تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي في مصر: دراسة ميدانية، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع)، المنعقد في الفترة 19-18 ديسمبر، جامعة عين شمس.

35- عبد الهادي، محمود عز الدين (2005): نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، المنعقد 30-29 يناير، الجزء(2)، بني سويف: كلية التربية.

36- قطاع التعليم(2000): المعلم بين الاحتياج الوظيفي والتأهيل، وثائق ندوة التعليم العام وآفاق تطويره، وزارة التربية والتعليم، صنعاء، اليمن، ص: 127 - 167.

37- الخضير، كاظم حمود (2000): إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة (1)، عمان، الأردن.

38- الأحمد، عدنان وآخرون (1999): تطوير نظم الجودة في التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، سوريا (كتاب مترجم).

39- ابن منظور، محمد (1997): لسان العرب، الطبعة (2)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

40- أبو حرب، محمد خير(1985): المعجم المدرسي، (د. ط)، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Md. Mahmood Alam (2015): Quality Assurance in School Education: http://ndpublisher.in/admin/issues/LCV6N1q.pdf.

2- Al-Haj Ibrahim, Hassan (2014): Quality Assurance and Accreditation in Education, Open Journal of Education, January 2014, 106- 110.

3- Parashar, N.sharma (2013): SCHOOL QUALITY ASSESSMENT AND ACCREDITATION (SQAA) – A REFORM PROPOSED BY CENTRAL BOARD OF SECONDARY EDUCATION TO ENHANCE THE EFFECTIVENESS OF AFFILIATED SCHOOLS. International Technology, Education and Development Conference, 4-5 March 2013, P 2848-2856

4- Mensching, Brian(2012): SCHOOL ACCREDITATION AND ITS IMPACT ON OUR WELS SCHOOLS. Master of Science Degree in Education. Martin Luther College New Ulm, MN.

5- Tenth Indian Reprint,(2003),NEW WEBSTERS DICTIONARY of the English Language, published by s.s.Chhabra for Surjeet Publications

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

6- https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11548

# مقترح آليات إعادة الإعمار في اليمن
## تقرير تنموي

**الفريق**

**الدكتورة / أحــلام القبــاطي**

**أ. وليد احمد الغشم** **أ. أمل مكنون**

**أ. عفاف أبو أصبع** **أ. محمد العمري**

**أ. أنور الشرعبي** **أ. فاطمة الصلوي**

**أ. إبراهيم جعدار** **أ. مجيب الرحمن المنقذي**

**أ. إلهام عبد الباقي عبد الملك**

**يوليو** 2021

# فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| الملخص | 142 |
| المقدمة | 144 |
| الفصل الأول: الصراع في اليمن | 147–150 |
| أولاً: أسباب الصراع في اليمن | 147 |
| ثانياً: المشاكل والآثار التي خلفها الصراع في اليمن | 148 |
| الفصل الثاني: مفاهيم ومجالات إعادة الإعمار بعد الصراع | 151–160 |
| الفصل الثالث: تحديات إعادة الإعمار في اليمن ومتطلباته | 161–183 |
| أولاً: التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن | 161 |
| ثانياً: محاور متطلبات إعادة الإعمار في اليمن | 165 |
| الفصل الرابع: مقترح آليات إعادة إعمار اليمن | 184–200 |
| التعقيب | 200 |
| التوصيات | 202 |
| المراجع | 203 |

## الملخص:

يتناول التقرير الحالي أسباب الصراع، والمشاكل والآثار التي خلفها في اليمن، ويسلط الضوء على مفهوم الإعمار ومجالاته، والتحديات التي تعيق عملية الإعمار في اليمن، كما تناول متطلبات إعادة الإعمار في جانب متطلبات التحول السياسي الأمن والاستقرار وأهمية نظام الحوكمة وإرساء مبدأ الدولة المدنية، إلى جانب متطلبات المساعدات الإنسانية، ومتطلبات الجانب الإداري، ومتطلبات إعمار الجانب الاقتصادي، ومتطلبات إعمار الجانب الاجتماعي والبنية التحتية، بالإضافة الى متطلبات المساواة بين الجنسين.

وقد خلص التقرير إلى تقديم مقترح حول آليات إعادة الإعمار في اليمن ضمن ستة محاور أساسية، حيث تطرق إلى:

أولاً: آلية إعادة الاستقرار والأمان من خلال تنفيذ المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، وإعادة صياغة السياسات المتعلقة بالأمن.

ثانياً: آلية تعزيز التدخلات الإنسانية في اليمن، من خلال تفعيل نظام المساعدات الإنسانية التي تمثل حزمة من إجراءات المتكاملة منسقة من أجل حماية الحياة واستمرارها، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وضمان حماية المدنيين، ومساعدة عودة النازحين ودمجهم، والمساعدة في إنعاش النشاط الاجتماعي ولاقتصادي.

ثالثاً: آليات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية التي تتناول معايير طرق ردم الفجوة بين كل من الإغاثة والتنمية، إلى جانب بناء المؤسسات وتعزيز استقلاليتها لضمان الإدارةً الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية بناء قدرات رأس المال البشري على المستوى المحلي والوطني من خلال وضع السياسات، وتحديد الاحتياجات، والقدرة على التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم لجميع البرامج، كما تناول التقرير أهمية إعداد قاعدة بيانات تكنولوجية لدعم إعادة الإعمار والتنمية.

رابعاً: آلية بناء الإعمار الإداري المتمثلة في إنشاء هيئة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تقوم وفق بنية مؤسسية سليمة تلتزم الشفافية والحيادية في أعمالها، فهناك طرق وآليات مقترحة لتحسين فعالية قطاع الموارد البشرية.

خامساً: آليات إعادة إعمار التنمية الاجتماعية وهي تتناول ضرورة تفعيل مفهوم المواطنة وتوطيد معاييرها، وإشراك المجتمعات لإعادة البناء على مستوى شركاء التنمية، وتحقيق الأمن الغذائي بتعزيز التماسك الاجتماعي. كما استعرض أهم الآليات والمعالجات للقطاعات الرئيسة المتضررة في البنى التحتية (قطاع

الإسكان، قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع المياه والطاقة، قطاع النقل، قطاع السياحة).

سادساً: آليات المساواة بين الجنسين من خلال أهمية العمل على تفعيل المشاركة الكاملة للنساء في كل جوانب الحياة العامة، وفى المجالات السياسية والاقتصادية بصفة خاصة، وإيجاد أطر قانونية للتنفيذ الفعال للأحكام الدستورية والقوانين التي تعزز وتحمي حقوق النساء والفتيات.

في الختام يشير التقرير إلى أن إيقاف الصراعات أصبح ضرورة ملحة، وأن الشروع في حوار السلام والمصالحة الوطنية والعمل على تنفيذ العدالة الانتقالية مهم لبدء الإعمار، وأنه يجب تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية، والمضي قدماً في بناء النسيج الاجتماعي لما لتحديث البناء المؤسسي في أنظمة الدولة من أهمية قصوى. إضافة إلى تحديث الجهاز القضائي، وتعزيز مشاركة المرأة، وإفساح المجال أمام جميع أطياف المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، وتعزيز الاقتصاد من خلال فتح باب الاستثمار وتشجيع المستثمرين.

**الكلمات المفتاحية: مقترح، آلية إعادة الإعمار.**

## المقدمة

إن الصراع الحالي في اليمن ليس وليد اللحظة؛ بل هو تراكمات من الفترات التي اتسمت بالاضطراب السياسي والاقتصادي، فلم يواجه اليمن وضعاً مشابهاً للازمة الحالية التي تتسم بوضع اقتصادي خانق، وانخفاض في التحويلات المالية من الخارج، وتراجع في عوائد الصادرات من الثروات الطبيعية للبلد، كل ذلك فيما تلوح في الأفق مؤشرات ودلائل عن قدوم مجاعة واسعة النطاق. ولا بد من أخذ ذلك بعين الاهتمام والتركيز على إعادة اللحمة المجتمعية وبناء النسيج الاجتماعي ما لم فإن الجهود التي تبذل –وستبذل– لإعادة الإعمار ستكون عملية شاقة وقد تضيع هدراً.

على أي حال، فإن للصراع الأخير آثار مدمرة على البنية التحتية وعلى المجتمع بأسره، وقد أشار البنك الدولي في أحد تقاريره أن قرابة نصف شبكات المياه والصرف الصحي قد دُمرت، وأن قرابة ربع شبكات الطرق قد هُدمت إما جزئيًا أو كليًا في عشر مدن يمنية تم فيها المسح خلال العام 2016، إضافة إلى تراجع إنتاج الطاقة الكهربائية إلى النصف. ولا ننسى الدمار الذي أصاب مرافق التعليم.

ومع تفاقم حدة الصراع منذ ذلك العام، فمن المتوقع أن يفوق مستوى الدمار تلك التقديرات بشكل كبير؛ فقد انعدمت الكهرباء في المدن الرئيسة فضلاً عن المناطق النائية.

في بداية 2017 أوضحت الأمم المتحدة أن اليمن يعاني أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم، وأنه على حافة هاوية المجاعة المحققة إذا لم يتم تدارك الأوضاع وإنهاء الصراعات والحروب، فحتى إبريل 2018 كان حوالي (22.2) مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم (8.4) مليون إنسان معرضين لخطر المجاعة.

أما الاقتصاد فقد عانى هو الآخر من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (47.1%) بين 2015 و2017، في حين فقدت (40 %) من الأسر مصدر دخلها الأساسي. وفي 27 فبراير 2021 أعلنت الأمم المتحدة أن اليمن مقدم على مجاعة واسعة النطاق تهدد أرواح الملايين، وأن تمويل جهود الإغاثة المنقذة للحياة غير كاف؛ إذ يشرف عشرات الآلاف من اليمنيين على الموت جوعًا في ظل هذه الأزمة السيئة، ثم إن شُح الموارد يجعل وكالات الإغاثة غير قادرة على الوفاء بالاحتياجات وإنقاذ الأرواح.

كما أكدت الأمم المتحدة أن من المتوقع وصول عدد من سيعانون من المجاعة بشكل مباشر في اليمن إلى (16) مليون شخص هذا العام 2021. كما أكدت أن هناك ما يقرب من (50) ألف شخص مشرفين على الموت جوعًا بالفعل، وبأنه لا يفصل (5) ملايين شخص آخر عن المجاعة سوى خطوة واحدة.

ومن المؤسف في الوقت الراهن عدم وجود مؤشرات أن الأزمة الحالية ستنتهي، ومن هنا يتوجب على جميع الأطراف أن يجنحوا إلى السلام، وأن يعملوا على إنهاء الصراع وحل الاختلافات لإيقاف الحرب، والعمل على التخطيط المنهجي لعملية إعادة الإعمار التي أصبحت ضرورة على مستوى جميع الأصعدة، فقد أثبتت التجارب الدولية على ضرورة البدء مبكراً في التخطيط لإعادة الإعمار.

يسعى التقرير الحالي إلى إيجاد مجموعة شاملة من الإجراءات والآليات المقترحة الساعية الى تلبية احتياجات اليمن لإعادة الإعمار والحيلولة، دون تصاعد النزاع وتنامي العنف، والتركيز على الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام.

## أهداف التقرير:

الهدف العام: المساهمة في إيجاد إجراءات وآليات مقترحة لإعادة الإعمار في اليمن.

الأهداف الفرعية:

- تحديد أسباب الصراع القائم في اليمن.
- تحديد المشاكل والآثار التي خلفها الصراع في اليمن.
- تحديد المفاهيم والمجالات الخاصة بإعادة الإعمار.
- تحديد التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن.
- الإسهام في وضع مقترحات وآليات لإعادة الإعمار في اليمن.

## مصطلحات التقرير:

مقترح: خطوات منهجية مستقبلية تُوضع وفقًا لنوعية الصعوبات والعوائق التي تواجه إعادة الإعمار، بالإضافة إلى متطلبات الإعمار في اليمن التي كشف عنها التقرير الحالي، بغرض مساعدة مختصي التنمية والإعمار على تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

آليات إعادة الإعمار: هي حزمة إجرائية لخطوات تنفيذية تشمل جميع محاور إعادة الإعمار، وقد حددها التقرير الحالي في: آلية إعادة الاستقرار والأمان – آلية سبل تعزيز التداخلات الإنسانية في اليمن – آلية إعادة الإعمار للتنمية الاقتصادية – آلية بناء الإعمار الإداري – آليات إعادة إعمار التنمية الاجتماعية – آليات المساواة بين الجنسين.

## منهجية التقرير:

تم الاعتماد على عدد من المصادر والبيانات الأولية والثانوية، إضافة إلى المعلومات التاريخية عن الصراعات وقد تم استخدام الأسلوب الاستنباطي في تحليل البيانات والمعلومات.

1- **النطاق الجغرافي والفترة الزمنية للتقرير:**

يغطي التقرير الفترة التي حدث فيها الصراع منذ العام 2015م حتى العام 2021م، ويتناول التأثيرات الناجمة عنه في عموم محافظات الجمهورية اليمنية.

2 - **فريق العمل:**

| م | الفريق | الصفة |
|---|---|---|
| | الدكتورة/ أحـلام القباطي | رئيس الفريق البحثي |
| 1 | وليد الغشم | باحث |
| 2 | أمل مكنون | باحثة |
| 3 | محمد العمري | باحث |
| 4 | عفاف أبو أصبع | باحثة |
| 5 | أنور الشرعبي | باحث |
| 6 | إبراهيم جعدار | باحث |
| ٧ | فاطمة الصلوي | باحثة |
| ٨ | إلهام عبد الباقي عبد الملك | باحثة |
| ٩ | مجيب الرحمن المنقذي | باحث |

## الفصل الأول:

# الصراع في اليمن

بعد اندلاع النزاع المسلح في اليمن منذ العام 2015م، نتيجة الخلافات السياسية التي حدثت بين الفرقاء السياسيين بعد التأثر بثورات الربيع العربي، الذي بدأ في اليمن منذ العام 2011م، ومنذ ذلك الحين زادت الفجوة والخلافات بين الأطراف السياسية وأحدثت شرخاً واسعاً في النسيج المجتمعي، كما أن اشتداد وتيرة الصراعات أدى إلى ظهور أطراف أخرى في النزاع منها من يطالب بانفصال اليمن وعودته إلى ما كان عليه قبل الوحدة. ورغم المبادرات التي تمت من أجل إيجاد مصالحة وطنية فإنها جميعها بات بالفشل نظرا لتعدد الانتماءات، وتغييب مصلحة الوطن.

**أولاً: أسباب الصراع في اليمن:**

- غياب دور الدولة الفعالة، وسيطرة الأحزاب والجماعات المسلحة المختلفة بقوة.
- سيطرة نظام الحكم القبلي الذي لا يزال المجتمع اليمني يرتكز عليه.
- عدم تحييد الجيش من الانتماءات الحزبية والطائفية.
- ضعف تنفيذ القانون، وسيادة أصحاب النفوذ في السلطة الرسمية وغير الرسمية.
- تراكم الخلافات السياسية للأحداث والثورات السابقة في اليمن.
- الاختلافات بين الفرقاء السياسيين إثر ظهور ثورات الربيع العربي.
- سيطرة الولاءات الحزبية والطائفية والشخصية بدلاً من الولاء الوطني.
- عدم الاهتمام بدمج الوظائف المدنية ووحدات الجيش عقب الوحدة اليمنية وعقب حرب صيف 1994م.
- استغلال ثروات الدولة للمنافع الشخصية المتنفذين في السلطة والثروة.
- ضعف الوعي الديمقراطي السليم.
- عدم التركيز على حل المشاكل الجوهرية التي سببت فيما بعد شرخاً في النسيج المجتمعي، مثل سيطرة المتنفذين على الأراضي في الجنوب وغيرها من مناطق اليمن المختلفة.
- تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة.
- استمرار بعض الأطراف من أصحاب المصالح في تغذية الصراعات.
- ضعف مؤسسات الدولة في أداء مهامها، نتيجة انتشار الفساد والمحسوبية.
- ضعف إجراء تحديثات في البناء المؤسسي تتوافق مع التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية والتكنولوجية والتغيرات العالمية.
- إهمال الموارد المتاحة في اليمن، وإدارتها بشكل سيء.

- تركيز جهات القرار على خطط التنمية قصيرة الأجل وخطط البنية التحتية الخدمية الهشة، على حساب رأس المال البشري والخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طويلة الأجل.
- ضعف السياسات التربوية والمناهج التعليمية ومخرجات التعليم.
- ضعف خدمات الرعاية الصحية.
- ضعف الوعي بأهمية العدالة والإنصاف لكافة المواطنين على حد سواء
- ضعف الوعي بأهمية العدالة والإنصاف بين الجنسين.
- ضعف ثقافة الرقابة والمحاسبة والتقييم على الأعمال والمشاريع والجهات الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني.
- عدم احتساب احتياجات الأجيال القادمة من الخدمات والموارد الاقتصادية.
- غياب سياسة إدارة الموارد الطبيعية.

**ثانياً: المشاكل والآثار التي خلفها الصراع في اليمن:**

تتعدد المشاكل التي يخلفها الصراع على عموم محافظات الجمهورية اليمنية، إنما يمكن تلخيص أهمها من خلال الآتي:

### 1- ما يتعلق بالجانب الإنساني

تؤثر الصراعات بشكل كبير على الوضع الإنساني، وتخلفها وراءها مشكلات جمة، إنما يمكن معرفة حجمها من خلال الإحصائيات المقدمة من الأمم المتحدة، التي قد تتمثل فيما يلي:

- عمليات النزوح الجماعي من مناطق الصراع حيث بلغ عدد النازحين حتى ديسمبر 2018م مليون نازح، مما شكل عبئاً على الأسر النازحة وضغط على موارد المناطق المنزوح إليها والأسر التي احتوت النازحين الشحيحة الموارد أساسا.
- ارتفاع عدد الوفيات بسبب سوء التغذية، وانعدام الخدمات الصحية والبنى التحتية حيث بلغ عددهم (131.000) حالة حسب تقديرات عام 2019م.
- ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى (40 %)، وحالات سوء التغذية إلى (17 %) من عدد السكان على أقل تقدير، منهم (14 %) أطفال ممن يعانون سوء التغذية.
- انتشار الأمراض والأوبئة، منها على سبيل المثال مرض الكوليرا الذي خلف (2600) حالة وفاة منذ أبريل 2017م، فضلاً عن أمراض وأوبئة كثيرة انتشرت بشكل مخيف حاصدة آلاف الأرواح منها (الضنك-الكوليرا-المكرفس) بالإضافة إلى جائحة كورونا.
- تجنيد الأطفال دون سن (18) سنة.

### 2- ما يتعلق بالجانب الاجتماعي:

وكما تأثر الوضع الإنساني؛ فقد انعكس ذلك سلباً على الحياة الاجتماعية وعلى نسيجها، متمثلا في:

- ضعف النسيج المجتمعي والتفكك الأسري، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- سيطرة الأنظمة القبلية بدلاً عن سيادة القانون مما أدى إلى انتشار الطائفية والمناطقية.
- ارتفاع معدل انتشار الجريمة بجميع أنواعها.
- غياب الاهتمام بحقوق الأفراد وقضايا المساواة بين الجنسين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- الصدمات النفسية والآثار السلبية للصراع لأفراد المجتمع وخاصة الأطفال وكبار السن والنساء.
- ضعف الخدمات التعليمية وارتفاع معدل تسرب الطلاب خاصة الإناث.
- ضعف خدمات الرعاية الصحية، وخدمات الرعاية الإنجابية.
- إثارة الفتن الطائفية والقبلية والحزبية بين أفراد المجتمع.
- ارتفاع عدد المهاجرين إلى دول الجوار للبحث عن فرص العمل.

### 3 - ما يتعلق بالجانب الاقتصادي:

تضرر الجانب الاقتصادي جراء الحصار وانتشار الفساد، إذ تشير التقديرات الأولية للعام 2015م بأن الأضرار المادية والاقتصادية قد تجاوزت (15) مليارَ دولار أمريكي، ويمكن توضيح أهم المشاكل والآثار التي خلفتها الصراعات على الجانبً الاقتصادي على النحو الآتي:

- طغيان الولاءات الحزبية والقبلية، على حساب الولاء الوطني وتوسع فجوة الخلافات السياسية والحزبية.
- انقسام النظام المالي بين الشمال والجنوب وانقطاع الرواتب، ووقف صادرات النفط.
- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.
- ظهور تباين شاسع في الصرف بين مستخدمي العملة السابقة والعملة الجديدة.
- إصدار عملات محلية بدون غطاء (ذهب-نقد)، مما أدى إلى تدهور قيمة العملة.
- انخفاض إنتاج النفط والغاز إلى (90 %)، مما أدى إلى محدودية توفر العملة الأجنبية في اليمن.
- حدوث أزمة في المشتقات النفطية والتلاعب بأسعارها، إضافة إلى ظهور السوق السوداء وسيطرتها.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- توقف الصادرات، ومحدودية الواردات من السلع والمواد لليمن.
- هروب رأس المال للخارج، وتراجع نسبة الاستثمار المحلي والخارجي.
- انعدام بعض الأدوية والمستلزمات الضرورية.
- ضعف القدرة الشرائية عند المجتمع بسبب تدني المستوى الاقتصادي وانعدام مصادر الدخل.
- ظهور السلع الرديئة والمقلدة الرخيصة لتكون في تناول المعدمين، وانخفاض جودة السلع بشكل عام.
- لجوء أفراد المجتمع إلى إنهاك الغطاء النباتي بالاحتطاب بسبب أزمة الغاز.
- تراجع حركة السياحة الداخلية، إضافة إلى انعدام السياحة الخارجية بسبب غياب الدولة.
- لجوء أصحاب الاستثمار إلى نقل أو استثمار أو إنشاء مصانع في الخارج بدلاً عن اليمن.
- ارتفاع الرسوم الجمركية وازدواجها، إضافة إلى ارتفاع نسبة الضرائب.
- انخفاض الإنتاج الزراعي بنحو (39 %) حسب ما أشارت تقديرات 2016م.

**4- ما يتعلق بالجانب المؤسسي:**

تأثرت المؤسسات اليمنية –الرسمية والخاصة- تأثراً مباشراً بالوضع السياسي وانعدام الأمن في البلد؛ فلم يتم تحييد عملها، وأقحمت عنوة في الصراعات الدائرة، وقد كان ذلك واضحاً في مجموعة من النقاط:

- ضعف سيادة دولة القانون مقابل ظهور سيادة المتنفذين وأصحاب المصالح.
- ضعف دور المؤسسات الرسمية وتراجعه.
- انتشار الفساد والمحسوبية والوساطة بين أجهزة الدولة.
- ضعف الميزانيات التشغيلية والرأسمالية، نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة.
- إهمال مشاركة أفراد المجتمع وتمثيلهم من كلا الجنسين في الجانب السياسي، لا سيما النساء والفئات الضعيفة، واقتصارها على المتنفذين.
- ضعف دور الأحزاب والعمليات الديمقراطية لتداول السلطة.
- ظهور كيانات مسلحة خارج إطار الجهات الرسمية.

**5 - ما يتعلق بجانب البنى التحتية:**

- تدهور وضع الخدمات والبنى التحتية، وإهمال صيانتها.
- تهدم الكثير من البنى التحتية وخرابها نتيجة للصراعات واستمرار النزاعات المسلحة.
- توقف أعمال التنمية في تطوير البنية التحتية.
- تدهور مستوى الخدمات التي تقدمها المرافق والخدمات العامة.

# الفصل الثاني
# مفاهيم ومجالات إعادة الإعمار بعد الصراع

## أولاً: مفهوم إعادة الإعمار:

قد يتناول بعض الباحثين والدارسين والمهتمين أيضاً مفهوم إعادة الإعمار من منطلق عملية بناء ما تهدم من الجانب العمراني (المباني) بفعل الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية، إنما يعد هذ التعريف مبتوراً؛ لأنه يركز على إعادة إعمار الأبنية المتهدمة فقط متناسياً مكونات النسيج الاجتماعي والحضري التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بثقافات الشعوب وتواريخهم واقتصاداتهم.

إن مفهوم إعادة الإعمار محمل بالكثير من المعاني، وهو يرتبط عادة بإصلاح الضرر الناتج عن الحروب في الدول التي عانت من ويلات الحروب، إضافة إلى معالجة مشاكل الصراعات وآثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى إعادة بناء السلام.

يعرف الباحث (هايت وايجبو) إعادة الإعمار بأنها الفرصة السانحة لإعادة صياغة المجتمع من جديد، التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية للمجتمع، وإنتاج بيئة عمرانية أفضل من تلك التي كانت قائمة من ذي قبل، كما يعرف الباحث (باراداان) إعادة الإعمار بأنها مجموعة من العمليات والسياسيات التي توضع من أجل مواجهة الكوارث والاستعداد لها قبل حدوثها، ومن ثم تلبية الحاجة المحلة أثناء الكارثة وإعادة إعمار ما تضرر بفعل الكارثة بعد وقوعها، سواء كان ذلك على المستوى القصير أو الطويل الأمد، بحيث تكون هذه السياسيات شاملة لكل نواحي الحياة، وهي تهتم بإعادة بناء ما تهدم خلال الكوارث ضمن المحتويات الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. أما (جارسينا) فترى أن إعادة الإعمار مفهوم متكامل يشمل كل ما تقتضيه المرحلة الانتقالية من حالة ما بعد الحرب إلى حالة الاستقرار والسلام من إعمار سياسي، اقتصادي، اجتماعي، عمراني (بيومي 2017،).

## ثانياً: مجالات إعادة الإعمار:

تختلف مجالات إعادة الإعمار باختلاف الضرر الذي تخلفه الحروب أو الكوارث الطبيعية، إضافة إلى عدد من الاعتبارات التي تتعلق بالبنية الأساسية لهذه الدول. غير أن هناك عدداً من المجالات المهمة التي يتفق عليها كثير من الباحثين والجهات

المغنية، أياً كانت مراحل إعادة الإعمار -طويلة الأجل أو قصيرة الأجل-، ومن هذه المجالات ما تضمنه تقرير الاتحاد الإفريقي الخاص بوضع سياسية إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع الصادر 2006م، حيث اشتمل على ستة أنشطة موضحة في الآتي:

- إعادة الشعور بالأمن والأمان.
- المساعدات الإنسانية الطارئة.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- نظام الحكم السليم والتحول السياسي.
- حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة.
- المساواة بين الجنسين.

كما تصنف مجالات إعادة الإعمار بحسب الطبيعة إلى قسمين رئيسين هما:

1- الإعمار المادي: ويقصد به كل ما تشمله البيئة الفيزيائية المشيدة من أبنية بمختلف أنواعها، وبنى تحتية ووحدات عمرانية.

2- الإعمار غير المادي: ويقصد به كل ما تشمله البيئة غير الفيزيائية، مثل إعادة الإعمار الاقتصادي، وبناء النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي، والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية، وغير ذلك من مقومات المجتمعات الإنسانية.

### ثالثاً: الإطار الزمني العام لاستراتيجية إدارة إعادة الإعمار:

يمكن تقسيم استراتيجية إعادة الإعمار إلى ثلاث مراحل زمنية يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

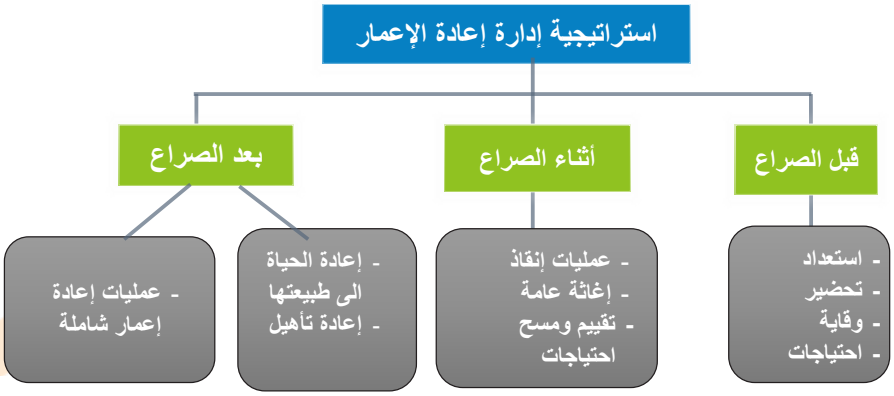


شكل رقم (1) : يوضح الإطار الزمني لاستراتيجيات إدارة إعادة الإعمار

المصدر :(بشير،2011)

يبين الشكل السابق الإطار الزمني لاستراتيجيات إدارة عمليات إعادة الإعمار التي تُقسم إلى ثلاث مراحل وفق الآتي:

**المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الصراع:**

يتم فيها الاستعداد من خلال وضع التوقعات والسيناريوهات المحتملة، وبناءً على هذه المعلومات يتم وضع السياسات والخطط الاستراتيجية وتوزيع الأدوار للاستعداد للاستجابة بغرض التخفيف من أثر الصراع، كما يأتي دور الوقاية من خلال القيام بعمل إجراءات وقائية تحول دون وقوع النزاع.

**المرحلة الثانية: مرحلة أثناء الصراع:**

ويمكن تسميتها بمرحلة الاستجابة الطارئة، إذ يتم تقييم الاحتياجات والأضرار وتقديم المساعدات الإغاثية ومساعدات الإنقاذ التي من شأنها الحفاظ على بقاء المجتمع.

**المرحلة الثالثة: مرحلة بعد الصراع:**

تستوجب هذه المرحلة القيام بإعادة التأهيل أولاً، متضمنة مجموعة من التدخلات التي تكفل إعادة الحياة الطبيعية واستقرار النظام وتطبيق الإجراءات التي تمنع الرجوع إلى مرحلة الصراع؛ لأنها تعد فترة حرجة، ثم تليها فترة إعادة البناء والإعمار التي تتضمن القيام بالإصلاحات المادية والفيزيائية، وقد تستمر هذه الفترة لأعوام.

وبالإمكان تقسيم مجالات إعادة الإعمار بعد الصراع بحسب الغرض وأنواع التدخلات إلى ثلاثة مجالات يوضحها الشكل الآتي:

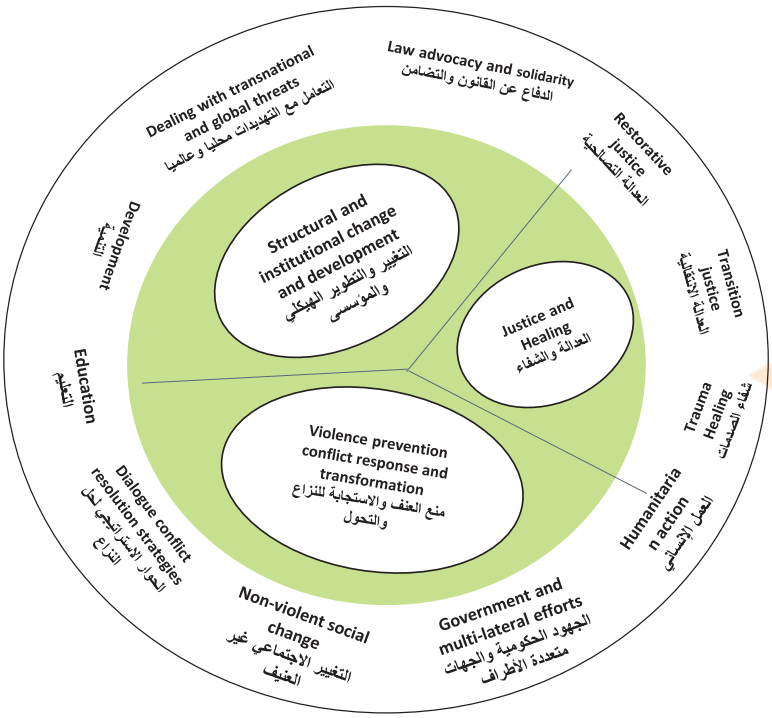


شكل رقم (2): مجالات التدخل حسب غرض التدخل ونوعه.

المصدر: (زغيب،2012)

يتضح من الشكل السابق مجالات التدخل بحسب الغرض ونوع التدخل وفق الآتي:

1 – مرحلة العدالة والشفاء: وتشمل أعمال العدالة التصالحية، والعدالة الانتقالية، وشفاء الصدمات، والعمل الإنساني.

2 – مرحلة منع العنف والاستجابة للنزاع والتحول: وتشمل أعمال العمل الإنساني، والجهود الرسمية والجهات متعددة الأطراف، والتغيير الاجتماعي غير العنيف، والحوار الاستراتيجي لحل النزاع، والتعليم.

3 – مرحلة التغيير والتطوير الهيكلي والمؤسسي: وتشمل هذه المرحلة: التعليم، المجالات التنموية الأخرى، التعامل مع التهديدات على المستوى الوطني والدولي، الدفاع عن القانون والتضامن.

## رابعاً: مراحل تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الصراع:

تنقسم مراحل تقييم الأضرار إلى قسمين: الأول يتضمن تقييماً مباشراً بعد الصراع، وهو ما يسمى بالتقييم السريع، أما الثاني فيسمى بالتقييم التفصيلي، وفيما يلي توضيح أكثر:

1- **التقييم المباشر بعد الصراع (التقييم السريع):**

يُجرَى هذا النوع من التقييم للحصول على معلومات أولية عن أثر الصراع وتوزُّعه الجغرافي، ليعطي صورة عامة عن وضع السكان فيما يخص: أماكن وجودهم، ظروفهم الحالية، احتياجاتهم العاجلة، الخدمات التي لا تزال متوفرة معهم. تعمل هذه المعلومات على تيسير عمليات الإغاثة والاستجابة الإنسانية، وبسبب تغير الظروف باستمرار تستوجب هذه العملية إجراء سلسلة من التقييمات السريعة لمتابعة هذه التغيرات.

2- **التقييم التفصيلي:**

يُجرى هذا التقييم بهدف الحصول على إحصاءات دقيقة وتفصيلية عن طبيعة الأضرار والخسائر المختلفة ومقدارها ومواقعها الناتجة عن الصراع، وتكون هذه البيانات والمعلومات مفيدة من أجل التخطيط أو إعادة تعديل الخطط الخاصة بإعادة الإعمار، وعادة ما تأتي هذه المرحلة بعد توقف الصراع.

## خامساً: أنواع التقييم والمسوحات بعد الصراع:

يمكن تقسيم المسوحات بعد الصراعات إلى نوعين هما:

1- **تقييم الاحتياجات:**

يتم فيه تقييم احتياجات الناس الأساسية لتحديد مستوى المساعدات التي يحتاجها السكان المتأثرون بالصراع ونوع هذ المساعدات، من أجل توفير الاحتياجات الإنسانية والمتطلبات العاجلة التي تمثل أولوية للناس، مثل: الحاجة إلى السكن والمأوى، الغذاء الأساسي، الماء، الكهرباء، الخدمات التعليمية والصحية.

2- **تقييم الأضرار وحجم الدمار:**

ويتم فيه جمع المعلومات المتعلقة بالأضرار الحادثة في المنازل والمساكن والبنى التحية، وفي القطاع التجاري من محلات ومصانع وشركات، إضافة إلى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وبقية القطاعات. ويقوم بهذا التقييم أناس متخصصون في هذه المجالات؛ إذ يهدف هذا التقييم إلى معرفة الواقع كما هو، وعلى ضوء عملية الجمع للمعلومات يتم إعداد خطط الإعمار والبناء وتعديلها.

## سادساً: اتجاهات الإعمار المادية بعد الصراع:

ثمة اتجاهات متعددة للتعامل مع الإعمار بعد الصراع، فمنها ما يركز على الناحية العملية الوظيفية، ومنها ما يركز على الهوية الرمزية أو الوطنية للمجتمع، وبعضها يركز على الاثنين معاً. وتوضح الفقرات الآتية اتجاهات إعادة الإعمار التي يتم العمل وفقها:

1- اتجاه التحديث والتجديد: ويقوم بعملية الإعمار من خلال التجديد في الإعمار بعيداً عن هوية المجتمع وتاريخه. قد يكون هذا الاتجاه فعالاً وسريعاً وقليل الكلفة، وحلاً سريعاً لإيواء النازحين بسبب الحروب في مشكلة المساكن، كما أنه قد يكون مناسباً لاستبدال بنية الخدمات غير المجدية أو غير الفعالة ببنية متطورة.

2- اتجاه إعادة الإحياء: يهتم هذا النوع بإعادة إعمار ما تم تدميره مع الحفاظ على الهوية الوطنية والتاريخية، وهو مناسب للأبنية والمعالم التاريخية التي تمثل هوية وطنية للبلد.

3- اتجاه المزج بين القديم والحديث: ويعد مزيجاً بين النوعين السابقين، فهو يهتم باستخدام الأساليب الحديثة والقديمة لإعادة الإعمار. وما يميز هذا النوع أنه يهتم بالمحافظة على الطابع التاريخي والهوية الوطنية للبلد من ناحية الأبنية والمعالم الأثرية، كما أنه يميل إلى التجديد ومسايرة التطور وملائمة الاحتياجات، إضافة إلى أن هذه العملية قد تكون أقل تكلفة.

4- اتجاه رمزي شاهد على الأحداث: يركز هذا الاتجاه على الأهمية الرمزية أكثر من تركيزه على عملية البناء، كما أن بقاء بعض صور الدمار كما هي سيمثل شاهداً للناس ليظهر مدى بشاعة الحروب؛ لذلك يتم في هذا النوع الإبقاء على الأبنية والمعالم المهدمة، وإنشاء أبنية جديدة بالجوار عادة إذا استلزم الأمر ذلك (بشير،2011).

## سابعًا: مبادئ إعادة الإعمار:

هناك عدد من المحددات والمبادئ التي ترتكز عليها استراتيجيات إعادة الإعمار يوضحها الشكل الآتي:

شكل رقم (3) يوضح مبادئ استراتيجية إعادة الإعمار

المصدر :(القباطي،2021)

### 1 - الوقائية:

إن إعادة الإعمار لا تقتصر على وضع الخطط لمعالجة الآثار الناجمة عن الكارثة فقط؛ بل تتعداها لوضع خطط قادرة على تجنب وقوع الصراع من خلال اتخاذ إجراءات وقائية مسبقة.

### 2 - الشمولية:

لا بد أن تكون خطط إعادة الإعمار شاملة لتعالج آثار الصراع على مختلف المستويات، العمرانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بشكل متوازٍ ضمن خطة متكاملة للتطوير.

### 3 - الاستدامة:

يجب أن تُبنى خطط إعادة الإعمار بشكل يضمن استدامة الإصلاحات التي يتم تنفيذها واستمراريتها لتضمن سير عجلة الحياة وتحقق احتياجات الأجيال القادمة.

### 4 - المرونة:

يجب أن يتم تصميم الخطط لتكون قادرة على التكيف مع أي مستجدات أو متغيرات قد تطرأ على أرض الواقع.

5 – الشفافية:

يجب أن تكون الخطط والأعمال التي تنفذها القطاعات المعنية بإعادة الإعمار وعمليات التقييم شفافة ومعلنة يستطيع الجميع الاطلاع عليها، ويتحقق ذلك من خلال عمليات الرقابة على التنفيذ والأعمال والجوانب المالية، إضافة إلى عمليات تقييم الأعمال المُنفذة، ولذا لا بد أن تحتوي الخطة الاستراتيجية لإعادة الإعمار على خطة للرقابة والتقييم

6 – النظرة التطويرية:

يجب أن يتطرق التخطيط الاستراتيجي لإعادة الإعمار في مختلف مجالات التطوير الحضري والمعماري وأن تكون لها أهدافاً واقعيةً ملموسةً لا تؤثر في صميم الهوية المجتمعية مثل المدن والمعالم التاريخية وألا تكون على حساب البيئة والمساحات الخضراء.

## ثامناً: المحاور الاستراتيجية لإعادة الإعمار وبناء السلام:

تتعدد المحاور الاستراتيجية لإعادة الإعمار وبناء السلام، منها ما ذكره كلٌّ من بكر هاشم وعلي السويداني فيما يلي:

1 – تحديد أولويات الإعمار وإشراك جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات منذ المراحل الأولى، من الإغاثة وإعادة الإعمار حتى الانتعاش والتنمية.

2 – تطوير أنشطة اقتصادية منتجة أثناء المراحل الأولى من الانتعاش؛ للمساعدة في توطيد أركان السلام والأمن.

3 – تطوير استراتيجية عريضة القاعدة وطويلة الأجل منذ المراحل الأولى لضمان الاستخدام الأكثر فعالية لموارد الطوارئ.

4 – ضمان حماية الأرض وحقوق الملكية للسكان المتضررين، وتطوير حلول طويلة الأجل لحسم النزاعات الخاصة بالأراضي والملكية من أجل تقليل احتمالات اندلاع الصراع.

5 – إنشاء شراكات وتحالفات استراتيجية على جميع المستويات تساعد في أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار وحتى الوصول الى التنمية (بيومي، 2017).

## تاسعاً: الجهات الفاعلة في إعادة الإعمار وأدوارها:

إن الجهات التي يقع على عاتقها القيام بعملية الاستعداد لمواجهة آثار الصراعات والتخطيط ووضع الاستراتيجيات والتمويل والتنفيذ هي الجهات الفاعلة في إعادة الإعمار، وهي تتكون من القطاع العام بما فيه من مجالس محلية، ومن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمانحين المختلفين إضافة إلى المجتمع. ولكي تكون عملية إعادة الإعمار فعالة فيجب أن يتم التنسيق بين هذه الجهات من أجل أن تتضافر جهود هذه الجهات جميعها؛ إذ لا يمكن للقطاع الحكومي أو الدولة الخارجة من الحروب أن تتحمل عملية إعادة الإعمار بمفردها، كما أن لكل قطاع منها سمة خاصة تميزه عن بقية القطاعات، ومن ثمَّ فلكل قطاع دورٌ تكميلي مع بقية القطاعات. ويمكن توضيح دور كل قطاع كما يلي:

### 1 - القطاع العام:

يلعب القطاع العام دوراً مهماً في إعداد الاستراتيجيات والخطط المختلفة الخاصة بإعادة الإعمار -سواء أكانت طويلة أو قصيرة الأجل-، كما أنه يقدم التسهيلات لإتمام عملية إعادة الإعمار وإنجاحها. وللمجالس المحلية في المحافظات والمديريات أيضاً دورٌ مهمٌ تقوم به في سبيل إعادة الإعمار؛ بسبب قربها من المجتمع، إذ يُلقى على عاتقها مسؤولية تحديد الاحتياجات الملحة في كل منطقة، إضافة إلى قدرتها على القيام بأعمال التنسيق وتنفيذ إعادة الإعمار في المناطق التي يُوجد فيها.

### 2 - القطاع الخاص:

يؤدي القطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار دوراً مهماً للغاية؛ لأنه يملك المهارات والقدرات والعمالة المطلوبة والمصادر المالية، إضافة إلى تمتعه بقدر كبير من المرونة والتكيف مع الظروف المحيطة.

### 3 - المؤسسات غير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني:

لا يمكن إنكار ما للمؤسسات غير الرسمية ولمنظمات المجتمع المدني من فاعلية في إعادة الإعمار، كونها تمثل المجتمع وقريبة منه وتعرف احتياجاته. وهي قادرة على تحمل جزء من العبء الملقى على كاهل المؤسسات الرسمية، كما أن دورها يزداد أهمية في حال غياب الجهات الرسمية أو ضعفت ثقة المجتمع بها.

### 4 – المجتمع:

يقدم المجتمع أهم الأدوار في عملية إعادة الإعمار، حيث يبدأ دوره من عملية الاستعداد إلى الانتهاء من عملية إعادة الإعمار، كما أن نجاح هذه العملية يتوقف على المجتمع؛ فكلما كان المجتمع على قدر من الوعي والمساهمة الفاعلة كانت عملية إعادة الإعمار أيسر وأسرع، بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع قادر على تحديد أولويات الاحتياج؛ ولذلك يجب أن يتم العمل على إشراك المجتمع في مراحل التخطيط والتنفيذ للمشاريع (القباطي، 2021).

### 5 – المنظمات الدولية والمانحون:

وللمنظمات الدولية والمانحين أدوارٌ مهمةٌ من أجل عملية إعادة الإعمار؛ لعدم امتلاك البلدان التي عانت من ويلات الحروب القدرة الكافية للقيام بعملية إعادة الإعمار بمفردها، ولذا جميع هذه الجهات معنية بالتدخل من البداية والاستعداد من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط الوقائية وخطط الاستجابة الطارئة وإعادة التأهيل وعملية الإعمار.

# الفصل الثالث:
# تحديات إعادة الإعمار في اليمن ومتطلباته

## أولاً: التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن:

في كثير من الدراسات –على مستوى العالم والوطن العربي خاصة– المتعلقة بإعادة الإعمار تم تناول التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في البلدان المتأزمة، ومعظم هذه التحديات تكاد تكون متشابهة، غير أن هناك تحديات ترتبط بخصوصيات كل بلد. وستوضح الفقرات الآتية أهم التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في اليمن:

### 1- تحديات إحلال السلام:

#### أ- التحديات والمعوقات في جانب استتباب الأمن:

- تعدد أطراف النزاع في اليمن وأصحاب المصالح، مما يجعل مسألة إنهاء الصراع عملية شبه مستحيلة، أو تؤدي إلى تنفيذ مصالحة هشة لا ترقى إلى مصالحة وطنية تضمن الانتقال السلمي لما بعد النزاع.
- ضعف الجهات الأمنية أجهزتها وبنياتها التحتية.
- صعوبة دمج المقاتلين والمسلحين في كيان واحد للدولة بسبب تعدد أطراف النزاع.
- وجود كيانات مسلحة خارج الدولة تغذيها جهات داخلية وأخرى خارجية.
- إهمال حل المشاكل التي ظهرت أو ارتفعت نسبتها أثناء الصراع، مثل: مشاكل الأراضي، مشاكل الثأر، التعويضات... إلخ.
- عدم نزع الألغام والعبوات التي لم تنفجر بعد من جميع مناطق الصراع.
- إهمال محاسبة الفاسدين والمتسببين في الصراعات.

#### ب - التحديات والمعوقات في التحول لنظام الحكم السليم:

- ضعف إشراك جميع شرائح المجتمع والفئات الأضعف في عملية بناء السلام والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وفي تعديل بعض القوانين الدستورية والتشريعية لاسيما المتعلقة بجوانب تشارك السلطة، والتنافس الدوري من أجل الوصول إلى السلطة السياسية ولتعزيز مفهوم الشرعية والحكومة الرشيدة.
- ضعف الوعي بالديمقراطية وبممارسة الحزبية.
- ضعف الولاء الوطني، واتجاه المجتمع إلى الولاء الطائفي والمناطقي.
- ضعف سيادة القانون.
- ضعف إشراك المجتمع في الرقابة على أعمال القطاع الحكومي.

- عدم مواكبة البناء المؤسسي في معظم أجهزة الدولة للتطورات، ولا في تلبيته لاحتياجات المجتمع؛ وهذا بدوره يحتاج إلى إعادة البناء المؤسسي لأجهزة الدولة، مع الأخذ بالاعتبار تجارب الدول السابقة.
- قمع الحريات الثقافية والسياسية.
- انعدام الأمن والاستقرار، وتفشي ظاهرة حمل السلاح بشكل عشوائي غير منظم.
- ضعف الأنظمة والأجهزة القضائية، وهذا يستدعي إنشاء قدرة النظام القضائي وتدعيمها وإشراك المجتمعات في مراقبة الجهاز القضائي.
- عدم إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

### 2 - التحديات والمعوقات التي تواجه تقديم المساعدة الإنسانية:

- تسييس المساعدات الإنسانية لصالح الدول والمنظمات المانحة، أو لصالح أفراد أو جهات معينة.
- عدم وجود خطط عامة لتقديم المساعدات الإنسانية يشترك في إعدادها جميع الأطراف المعنية.
- قلة دراسات التقييم المسحية التي تُجرى عن حالات المساعدات الإنسانية وضعفها.
- عدم تحديث البيانات الإحصائية للحالات التي تحتاج إلى المساعدات الإنسانية أو التي تلقت المساعدات الإنسانية، هذه البيانات ستسهل عمليات التنسيق وتحديد التدخلات للمنظمات والجهات المانحة.
- عَدُّ المساعدات الإنسانية من قبيل إسقاط الواجب لدى الجهات الرسمية المعنية ولدى المنظمات والجهات المانحة، أي الاعتماد على ضخ المساعدات فقط؛ وهذا بدوره أوجد ازدواجية وتكراراً في تقديم المساعدات لأفراد أو مناطق على حساب مناطق أخرى.
- ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية وبين المنظمات الدولية والجهات المانحة من جهة، وبين المنظمات الدولية والجهات المانحة نفسها من جهة أخرى.
- اقتصار تقديم المساعدات الإنسانية على المواد الغذائية الأساسية والمواد العينية، وإغفال مجالات مهمة لتقديم المساعدات الإنسانية مثل الجانب الصحي ورعاية الأمومة والطفولة وسوء التغذية وتراكم الإيجارات وانقطاع الرواتب... إلخ، أي أنه لا بد من التوسع في نوعية المساعدات، إضافة إلى تقديم مساعدات نقدية.
- التركيز على تقديم المساعدات للنازحين، وترك المتأثرين نحو: الفقراء، المهمشين، محدودي الدخل، المستأجرين ممن انقطعت رواتبهم، المناطق التي آوت النازحين، النساء المعيلات للأسر، ذوي الاحتياجات الخاصة.
- لا يزال الوضع الأمني في بعض الأماكن المتأثرة في الصراع متوتراً، ومن ثمَّ هناك

صعوبة في توصيل المساعدات الإنسانية إليها.

- مطامع بعض الأفراد في القطاع الرسمي المعني بالحصول على جزء كبير من هذه المساعدات، أو عرقلة مساعي الجهات المانحة بطلبات تَحُول دون قيامها بواجبها الإنساني كما يجب.

### 3- التحديات والمعوقات في الجانب الاقتصادي:

- احتياج إعادة الإعمار إلى ميزانية ضخمة يفتقر إليها اليمن في الوضع الراهن.
- استمرار الحصار الاقتصادي على اليمن الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام.
- يعد اقتصاد اليمن من الاقتصاديات الهشة الذي يركز على الاستثمارات قصيرة الأجل، كما يعتمد على الاستيراد وعلى إيرادات المشتقات النفطية.
- عدم إتاحة الفرصة للمستثمرين من الداخل أو الخارج للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية والسياحية المختلفة.
- انقسام النظام والسياسات المالية لليمن من خلال وجود بنكين مركزيين، وهذا بدوره أدى إلى ازدواج بعض الإجراءات المالية مثل عملية دفع الرواتب والضرائب والجمارك، إضافة إلى مضاعفة الخسائر المالية، وإنشاء عملة جديدة.
- طبع العملة بدون غطاء من الذهب قد أدى إلى تدهور أسعارها، وهذا بدوره يُصعِّب عملية استعادة مركز العملة.
- تدمير الكثير من البنى الاقتصادية الخاصة والعامة، مثل الموانئ والمصانع وغيرها، التي تحتاج إلى مبالغ ضخمة لإعادة إعمارها.
- ارتفاع نسبة البطالة.

### 4- التحديات والمعوقات في الجانب الإداري لإعادة الإعمار:

- ضعف الخبرات في عمليات الإدارة والتخطيط والتنسيق لإعادة الإعمار لدى الجهات الرسمية.
- اعتماد التخطيط أحادي الجانب لإعادة الإعمار دون إشراك بقية الجهات الشريكة في ذلك.
- الاعتماد على التخطيط القصير المدى، وعلى الإحلال دون الأخذ بمنظور التطوير، في إعادة الإعمار.
- الاعتماد على المركزية في إعادة الإعمار.

### 5- التحديات والمعوقات في الجانب الاجتماعي:

#### أ. معوقات التنمية الاجتماعية:

تواجه التنمية الاجتماعية جملة من المعوقات التي تَحُول دون تحقيق أهدافها الرئيسة والفرعية، شأنها في ذلك شأن كل الجوانب التنموية الأخرى، ومن تلك المعوقات:

- معوقات اقتصادية: عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فضلاً عن تأثير الاقتصاد العالمي، وندرة الموارد، حيث يعد هذا الجانب من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- معوقات ثقافية: تتمثل في الموروثات الاجتماعية البالية التي تعيق أي تطور، وتقف في وجه الحداثة والازدهار.
- معوقات إدارية: هي مجموعة من المشاكل التنموية والإدارية لدى صناع القرار التي تعيق العمل في هذا الجانب.
- معوقات تخطيطية: تتمثل في عدم مشاركة الموظفين في عملية التخطيط التنموي، حيث إنّ الخطط تصل إلى مرحلة التنفيذ بأسلوب بيروقراطي دون السماح بمناقشتها وتعديلها إذا أمكن ذلك، فضلاً عن ضعف الثقافة التخطيطية لدى القائمين على العمل التنموي.

معوقات سياسية: تتمثل في ضعف الحرية السياسية، وضعف القدرة على اتخاذ القرار.

- معوقات تقنية وتكنولوجية: تتمثل في المستوى التقني والتقدم التكنولوجي في البلد.

#### ب. مظاهر ضعف التنمية الاجتماعية:

- تدهور الأحوال والبيئات الاجتماعية، وزيادة الطبقية، وانخفاض معدل الاستثمار.
- زيادة الرغبة لدى المواطنين -خاصة الشباب- في الهجرة، وازدياد مشاكل المواصلات والازدحام والجرائم.
- ارتفاع واضح في معدلات الفقر المدقع نتيجة لازدياد عدد العاطلين عن العمل.
- ارتفاع عجز الموازنات، والاعتماد على المعونات والمنح المالية الخارجية.
- تأثير الصراعات والحروب على النسيج المجتمعي؛ فقد أثارت النزعات القبلية والطائفية والمناطقية، مما يستوجب الكثير من الجهد والوقت لحلحلة هذه المشاكل.
- ضعف ثقافة إشراك المجتمعات المحلية في عملية إعادة الإعمار، رغم أن المجتمع هو المعني بإعادة الإعمار وبنجاح هذه العملية أو فشلها.

- تهميش حق المرأة في العمليات التنموية المختلفة وأدوارها في: تحقيق السلام، المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التعليم، الرعاية الصحية.
- تسرب عدد كبير من الطلاب من التعليم.
- ضعف الخدمات والرعاية الصحية المقدمة من منشآت القطاع الصحي.
- تهدم بعض المنشآت الصحية والتعليمية وتضررها، إضافة إلى احتياج الكثير منها إلى الصيانة العاجلة بسبب إهمال صيانتها خلال فترة الصراعات.
- تعويض المتضررين، مثل مالكي الأراضي أو المباني والنازحين وغيرهم.
- تهدم الكثير من المعالم التاريخية والثقافية، التي تستدعي مبالغَ مالية كبيرة للقيام بإعادة ترميمها.

### 5 - التحديات والمعوقات لإعادة إعمار البنية التحتية:

- دمار أغلب مرافق البنية التحتية التي تحتاج إلى إعادة إعمارها بشكل كلي أو جزئي.
- احتياج مرافق البنية التحتية الحالية إلى أعمال صيانة كبيرة نتيجة إهمالها أثناء فترة الصراع، وهذا من شأنه أن يرفع من فاتورة إعادة الإعمار.
- قِدَمُ بعض البنى التحتية واحتياجها إلى تطوير مما يزيد من حجم التكلفة؛ فمن غير المنطقي أن يتم إعادة إعمار ما هو غير مجدٍ -مثل الطرقات الضيقة- وتجاهل ما هو أهم. لذلك؛ لا بد من التوجه إلى صيانة البنى التحتية القديمة والمهترئة أو إعادة إعمارها من جديد بشكل تطويري يفي بالاحتياج.
- الاحتفاظ بالهوية التاريخية لليمن؛ فهناك مبانٍ ومعالم أثرية تحتاج إلى إعادة الإعمار وحفاظٍ على هويتها التاريخية، مثل المباني التاريخية في صنعاء القديمة.

## ثانياً: محاور متطلبات إعادة الإعمار في اليمن:

تتطلب إعادة الإعمار في اليمن التدخل بشكل متزامن لجميع المحاور الخاصة بإعادة الإعمار؛ فلا يمكن إحداث إعمار من خلال التدخل فقط في بعض القطاعات وترك بعضها الآخر؛ لذلك تتطلب العملية تظافر جميع الجهود المحلية والدولية.

### المحور الأول: متطلبات إعادة الإعمار في جانب الأمن والأمان:

نعيش اليوم في عالم غير آمن، لا سيما الدول النامية بما في فيها دولة اليمن. إنما طبيعة تجعلنا بحاجة ضرورية لوجود الأمن في مختلف مجالات الحياة؛ لأنه من مقوماتها الأساس. إن وجود الأمن يوفر سبل العيش للمواطنين – لا سيما الفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة الذين يعانون من الخوف من العنف وفقدان ممتلكاتهم- ويسهل وصولهم إلى الخدمات، ويمكنهم من ممارسة حقوقهم المدنية

والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بحرية مكفولة. علاوة على ذلك، يمثل انعدام الأمن تحدياً رئيساً للتنمية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

كما أن للأمن تأثيراً مباشراً على نمو الاستثمار الاجتماعي ورأس المال البشري والمؤسسات العامة وتوزيع الموارد، وقد يسبب غيابه ضرراً بالغاً برأس المال البشري والاجتماعي؛ حيث تتجلى آثارها في الأضرار الجسدية والنفسية، والهجرة، وتدهور مستويات المعيشة، وانقطاع الخدمات العامة؛ فانعدام الأمن يضعف شرعية المؤسسات ويؤدي إلى استفحال الفساد، لأن ضعف أداء قطاعات الأمن يفقد ثقة المجتمع الضرورية جداً للازدهار المستدام ويبقى الرفاه بعيد المنال.

إضافة إلى ذلك، تحدث في كثير من الأحيان انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتستمر النزاعات عبر الحدود وتنشب الصراعات لتكون مخاطر فورية، وتعيش الفئات الضعيفة في خوف، وتتآكل المؤسسات، ويدفع الخوف المستثمرين بعيداً، ويجني قلةٌ من أصحاب الامتيازات ثمار المحسوبية والقمع، ويُمنع الكثيرون من التطور (The SSR United nation Perspective).

وبحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير لعام 2005 الذي شدد على أن التنمية طويلة الأجل تتطلب الأمن للحد من الفقر وتسهيل الازدهار. ويشير التقرير إلى أن إصلاح قطاع الأمن يعد عاملاً حاسماً لتنفيذ عمليات حفظ السلام، وللإنعاش المبكر، ولبناء السلام المستدام والتنمية طويلة الأجل؛ لذا صارت العلاقة بين الأمن والتنمية معترفٌ بها الآن على نطاق واسع، فإصلاح قطاع الأمن -لا سيما في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات- يسمح ببيئة مواتية للنمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وتشير الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي «مسارات من أجل السلام: نُهُج شاملة لمنع النزاعات العنيفة" إلى أن مؤسسات الأمن والعدالة التي تعمل بشكل عادل ومتسق مع سيادة القانون ضرورية لمنع العنف والحفاظ على السلام؛ ولهذه الأسباب ظهر الأمن والتنمية بشكل متزايد كونها مترابطة بشكل وثيق (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: إصلاح القطاع الأمني ، د. ت).

### أ. إعادة إصلاح قطاع الأمن في اليمن:

يُعد إعادة بناء قطاع الأمن من أهم الشروط الأساسية والمهمة لإعادة الثقة بين جميع شرائح المجتمع المختلفة بعد أي صراع ، لذا تصبح عملية إعادة بناء المؤسسات الأمنية قضية رئيسة في مختلف المجتمعات التي عانت من الحروب والصراعات، فتوفير الأمن للشعب هو حقٌ سيادي ومسؤولية أي حكومة، وكما نعلم أن العديد

من الدول العربية قد عانت –ولا تزال– من العديد من الصراعات والنزاعات، وقد مرت اليمن بمراحل كثيرة من الصراعات والنزاعات الأهلية؛ لذا عند القيام بإعادة بناء الأمن في اليمن، يجب الأخذ بعين الاهتمام تغيير دور المؤسسات الأمنية. ومن ناحية أخرى، لابد أن يشمل إعادة الإعمار العودة إلى السلام من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (تقرير إعادة بناء الأمن في المجتمعات المجزأة، التحضير لمرحلة ما بعد الصراع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، مبادرة الإصلاح العرب).

ما من شك أن إعادة بناء الأمن في اليمن لمرحلة ما بعد الصراع يرتكز بشكل رئيس على أمن أفراد المجتمع وسلامتهم؛ فالأمن البشري «مفهوم أمني متعدد الأبعاد يتجاوز المفهوم التقليدي لأمن الدولة، فهو يشمل الحق في الاشتراك مشاركة كاملة في عملية الحكم والحق في التنمية المتكافئة، فضلا عن الحق في الوصول إلى الموارد والضروريات الأساسية للحياة، والحق في الحماية من الفقر والحق في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة، والحق في الحماية من التهميش على أساس المساواة بين الجنسين والحماية من الكوارث الطبيعية، فضلا عن تدهور البيئية والمنظومة الإيكولوجية، ومن ثم فإن هدف إطار الأمن البشري هو حماية الأفراد والعائلات والمجتمعات والحياة والقومية للدولة من حيث الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية» (المجلس التنفيذي: جامبيا، 2006).

إن الهدف من إحلال الأمن في عملية إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات هو توفير بيئة آمنة وسالمة للدولة المتضررة ولسكانها، وذلك من خلال إعادة تنظيم هيكل الدولة بما في ذلك عناصر الدولة القانونية المحددة بأنها سيطرة الدولة المسؤولة على الأرض، ووسائل السفر، وضمان سلامة السكان.

ولا بد أن تعزز الأنشطةُ المتصلة بالأمن تدعيمَ قوات دفاعية وأمنية قديرة ومسؤولة ومحترفة، تعمل تحت إشراف مسؤولين مدنيين، ومن ثم فإن السياسة تعني الأطر القانونية وتحسين القدرة التعبوية وإشراك المجتمع المدني في المشاورات والمساهمة في قطاع الأمن لتطويره وتنميته.

### ب. متطلبات إعادة الإعمار في جانب نظام الحكم السليم والتحول السياسي:

تعاني نصف البلدان العربية –على الأقل حالياً– من نزاعات مسلحة داخلية، وإن بدرجات متفاوتة، بينما يواجه النصف الآخر آثار الجوار والتداعيات غير المباشرة، ما يحول دون تمتع المواطنين بحقهم الأساسي في حياة خالية من الخوف والعوز. وقد تسببت هذه النزاعات في خسائر فادحة في الأرواح، ونزوح ما يزيد على

(22) مليونَ شخصٍ، وتعطّل سبل العيش بشكلٍ حاد.

ولعلّ أبرز تبعات هذه النزاعات تراجعُ مستوى المعيشة، وتبديدُ القدرة على عيش حياة كريمة، وتقويضُ فرص تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى الآثار البعيدة المدى التي خلفتها خسارة الأرواح البشرية والفرص الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ذلك؛ فقد أدت النزاعات إلى تقويض أركان المؤسسات، وتفكك الأواصر المجتمعية؛ ولهذه الأسباب، أصبح السلامُ عنصراً أساسياً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتفق عليها عالمياً وفي أهدافها التي تتضمنها.

تعد اليمن إحدى الدول العربية التي تأثرت بموجة ما يسمى ثورات الربيع العربي الذي خرج منه الدول بتسويات هشة واقتسام للسلطة أدت في نهايتها إلى نشوب نزاعات؛ لذلك لابد أن يسعى الجميع -بمن فيهم المجتمع الدولي- إلى إحلال السلام ويجب على اليمنيين بعد الصراع، تحديد القضايا ذات الأولوية التي ينبغي أن يتناولها نهج الحوكمة المراعي لظروف النزاع، وكذلك تحديد الآلية والعوامل الكفيلة بتحقيق السلام لإحداث التحوّلات اللازمة للخروج من النزاع، بدءاً بمنع نشوبه ومروراً بعمليات التحوّل ووصولاً إلى بناء السلام، بما في ذلك المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية لإرساء السلام والتماسك الاجتماعي ومناهضة التطرف والنهوض وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ومع اختلاف الأولويات وأشكال التدخلات من نزاع لآخر ومن بلد لآخر، تبقى الإصلاحات المؤسسية عنصراً أساساً في التصدي للمظالم التي تسبب اندلاع النزاع، ومن ثم وضع حد نهائي للعنف، وقد تم تحديد هذه الإصلاحات بما يلي:

### 1. الحوكمة:

يعرف جون تيلر الحوكمة الجيدة بأنها «عدم انحياز المؤسسات التي تمارس سلطة الحكم»، وهذا يعني أن تحظى بقبول شعبي وأن تتبع أسلوب الحوكمة الرشيدة، كما يعرفها البنك الدولي بأنها « التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة من خلالها في بلد ما ضمن عدة معايير منها:

- تحديد آلية اختيار الحكومات واستبدالها.
- صياغة السياسات الفعالة وتنفيذها.
- احترام المواطنين ومسؤولي الدولة للمؤسسات التي تيسر التفاعل الاقتصادي والاجتماعي.
- احترام سيادة القانون.
- مكافحة الفساد.

- قبول المساءلة والرقابة المجتمعية.
- تعزيز مفهوم الديمقراطية والمواطنة.
- سيادة مبدأ الشفافية، والاستجابة، والفعالية، والكفاءة، والإنصاف، والشمول، والتوافق.
- تمثيل المجموعات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

### 2 . إرساء مبدأ الدولة المدنية:

تعرف العلوم السياسية الدولة المدنية بأنه القدرة على الحصول على الحكم بعد تحقيق حقوق المواطن وتوطيدها من دون اللجوء إلى استخدام القوة أو العنف، وفي المعنى السياسي تعني الحق في الحكم. وتتمثل أهمية الشرعية في كونها مسألة حيوية في مرحلة بناء الدولة من حيث تحديدها لهيكلية وإجراءات الوكالات والحكومات والمؤسسات الأخرى التي تشكل الدولة، ولا يمكن الحصول على النظام السياسي بطريقة مستدامة من خلال العنف والإكراه. وهي تعد من التحديات التي تواجه الحوكمة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو البلدان المتضررة من النزاعات.

وتعد مبادئ الدولة المدنية من العوامل التي يجب مراعاتها بعد الصراع وإحلال السلام، إذ يتحقق من خلالها عدد من الأمور، منها:

← تأسيس نظام حكم الدولة المدنية انطلاقًا من القبول بدل الإكراه، لينتقل المجتمع من حالة النزاع إلى حالة من الحكم السلمي والتعايش.
← إعادة تقاسم السلطة، وإعادة توزيع الثروات الاقتصادية، وتأمين الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية.
← قبول المجتمع للقيادات والسلطة من خلال نظام شفاف يضمن حقق المواطن وسيادة الوطن.
← الموازنة بين السلطة والقوة.
← وجود قبول بالحق الشرعي لحيازة القوة تسمح بإرساء علاقات طويلة الأمد بين القوة الحاكمة وبين الشعب.
← توسيع نطاق الوصول إلى السلطة.
← تحسين تمثيل جميع الفئات مع تعزيز حقوق الأقليات.
← صيانة الحقوق والحريات.
← استثمار الموارد والأموال في تحقيق التنمية لصالح أفراد المجتمع بشكل عادل للجميع.

## المحور الثاني: متطلبات إعادة الإعمار في جانب المساعدات الإنسانية:

تمثل المساعدات الإنسانية مجموعة من الإجراءات المتكاملة المنسقة من أجل حماية الحياة واستمرارها، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وضمان حماية المدنيين، ومساعدة عودة النازحين ودمجهم، والمساعدة في إنعاش النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ومعالجة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي التي تعد من أكثر التحديات الإنسانية إلحاحاً في اليمن؛ فقد أصبح شبح المجاعة يهدد (12) مليونَ يمنيٍّ وفقًا لمجموعة من تقارير منظمات المجتمع الدولي، إضافة إلى انتشار الأوبئة، مثل حمى الضنك وشيكونغونيا (المكرفس) والكوليرا، فضلاً عن دمار البنية التحتية مما عطل خدمات المرافق الصحية.

وقد حدد تقرير منظمة اليونيسف عن اليمن لعام 2019-2018 الاحتياجات الملحة الصادرة في الإحصائيات العامة على النحو الآتي (المراجعة الشاملة للاحتياجات الإنسانية لليمن 2019م):

- احتياج (12.3) مليونَ طفل و(1,24) مليون شخص بالغ إلى مساعدات إنسانية.
- بلغ عدد النازحين من الأطفال (1,71) مليونَ طفل.
- بلغ عدد الأطفال المحتاجين لمساعدة في مجال التعليم (4,7) مليونَ طفل.
- بلغ عدد الأطفال ممن هم دون الخامسة والمصابون بسوء تغذية الحاد الوخيم حوالي (360,000) طفل.
- هناك أكثر من (17.8) مليونَ شخصٍ بحاجة إلى مساعدة في مجال المياه والإصحاح البيئي.
- هناك (19.7) مليونَ شخصٍ بحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية.

ومن خلال التقرير الصادر من منظمة الاوتشا في العام 2020م تبين أن اليمن لا تزال تعيش أسوأ أزمة إنسانية في العالم؛ حيث ترك الأثر التراكمي الناجم عن أكثر من خمس سنوات من النزاع والتدهور الاقتصادي وانهيار المؤسسات حوالي (24) مليونَ شخص، أي أن حوالي (80 %) من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية من فيروس كورونا المستجد وفق التصنيفات الآتية:

- المحتاجون: (24.1) مليونَ شخص.
- الأشد احتياجًا: (14.3) مليونَ شخص.
- النازحون: (3.65) مليونَ شخصٍ.

ومما سبق يتضح أنه لا بد من تقييم الاحتياجات الملحة والطارئة من خلال المسح الدقيق لجميع المناطق المتضررة، وتحديد الاحتياجات الأساسية ومستوى المساعدات ونوعها التي يحتاجها السكان المتأثرون بكارثة الصراعات المستمرة، لتتمكن الجهات المعنية من توفير هذه الاحتياجات الإنسانية، وهي تشمل مقومات الحياة كالطعام والماء والدواء، إضافة إلى السكن والخدمات الأساسية كالكهرباء والمواصلات، والخدمات التعليمية والمدارس والمرافق الصحية. ومن هنا لا بد أن تكون المعلومات التي يتم جمعها دقيقة وحيادية بعيدة عن التسييس والانخراط مع أي جهة سياسية، لتساعد بتقديم المساعدات الملائمة والأكثر إلحاحاً وبشكل فعلي لجميع أفراد المجتمع على حد سواء.

ويمكن أن توفر هذه الأنشطة ترابطاً بين مراحل الطوارئ والعودة إلى الحالة الطبيعية وإعادة البناء والإعمار في الوقت الذي يكون فيه التركيز على إنقاذ الحياة بشكل عاجل، ومن ثمَّ من المهم أن ترتبط المساعدات الإنسانية بالمراحل التالية لعملية إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، فمن شأن هذا الربط أن يعزز تسريع إجراءات التنمية الرئيسة خلال مرحلة العودة إلى الحياة الطبيعية.

## المحور الثالث: متطلبات إعادة الإعمار في الجانب الاقتصادي في اليمن:

الاقتصاد هو محور كل الأزمات؛ فبسببه تندلع الحروب وتنهار الدول إذ تتصارع الأطراف بشكل أساس على الموارد الاقتصادية نظراً للهيمنة الدائمة لرأس المال في كل الجوانب لا سيما سياسيًا، ونتيجة لذلك ترتبط خطط إعادة الإعمار ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي، ليس لأنه أحد أسباب نشوب الصراعات وحسب؛ وإنما لأنه أهم جوانب إعادة الإعمار من جهة وسببٌ في نجاح إعادة الإعمار من جهة ثانية.

لقد تأثر الوضع في اليمن على مستوى كل الجوانب، وتأثر النسيج الاقتصادي في اليمن نتيجة الحروب والأزمات التي يمر بها فقد حدثت أضرار بالغة أدت إلى تدمير كلي للاقتصاد فتأثرت المشاريع الخاصة والصناعة وتضرر وتعطلت الحركة التجارية، ومن ثم فهذا كله أدى إلى نقص التمويل على المستوى الفردي والمستوى العام، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى التمويل خاصة لغرض إعادة الإعمار (زغيب، 2012).

### 1 - الوضع الاقتصادي في اليمن:

مرت اليمن عبر الحقب التاريخية لم تعرف فيها استقراراً، غير أن الأزمة الحالية هي الأشد فتكاً بالإنسان وبالاقتصاد اليمني؛ فقد انهار النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبًا لا سيما قطاع النفط الذي

يعاني من الحصار واحتكار سوقه إذ يعتمد عليه اليمن كثيراً في دعم الاقتصاد وفي تغطية النفقات الجارية والاستثمارية للدولة. كما تراجعت إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية بشكل كبير نتيجة لانهيار البنية التحتية في القطاع الصحي والتعليمي. والملاحظ في التقارير التي تصدر من القطاعات الرسمية وغير الرسمية تراجع حجم الواردات وقلتها بدرجة كبيرة، وانخفاض إنتاج النفط – المصدر الرئيس للإيرادات الرسمية– انخفاضًا حادًا في أعقاب انتفاضة 1102م، بسب ارتفاع عمليات التخريب في حقول النفط وبسبب استمرار الصراعات التي اندلعت في مارس 1102م، فانكمش الاقتصاد انكماشًا ملحوظًا عامي 5102 و6102 بنسبة (1.82 %) و(4.2 %) على التوالي.

وفي التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين أن عددًا من الشركات قد أوقفت عملياتها، بما في ذلك (53 %) من الشركات الخدمية و(92 %) من المؤسسات الصناعية و(02 %) من الشركات التجارية. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة المرتفع أساساً في اليمن. وفي وجود الصراعات وأثرها على القطاعات الأخرى –على سبيل المثال: الخدمات الاجتماعية والزراعة ومصائد الأسماك والماشية والتجارة والصناعة والنظام المصرفي– ساءت أحوال اليمنيين المعيشية، وبلغ معدل التضخم (93%) عام 5102م، ومن المتوقع أن يرتفع أكثر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة، واتساع عجز الموازنة، وتوقف التمويل الأجنبي للموازنة إلى حد كبير نتيجة لتعليق كثير من شركاء التنمية مشاركاتهم.

وفي جانب النفقات الجارية تم خفض الأجور والمرتبات استجابة لانخفاض أسعار النفط وتناقص الموازنات المالية للحكومة، إلى جانب إجراء خفض كبير في إعانات الدعم بنسبة (8 %) من إجمالي الناتج المحلي في عام 1102 إلى أقل من (1 %) في عام 5102م.

وقد كانت الاستثمارات العامة منخفضة قبل عام 1102م ثم توقفت بعد ذلك إلى أقل من (2 %) من إجمالي الناتج المحلي عام 6102م، كما يلاحظ تدهور العملة اليمنية بصورة كبيرة؛ وذلك عائد إلى شحة المصادر الاقتصادية في اليمن وغياب الرقابة المصرفية على سعر الصرف وعدم التقيد بأسعار صرف البنك المركزي اليمني وانتشار السوق السوداء لبيع العملة، فضلاً عن الضغوط نتيجة فقدان العائدات النفطية وغياب التمويل الأجنبي، ومن ثم انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أقل من ملياري دولار في أواخر عام 5102 –قيمة شهرين من الواردات.

وفي فبراير 6102م أوقف المصرف المركزي دعم الواردات بسعر الصرف الرسمي باستثناء القمح والأرز، وأسفر اعتماد الحكومة على تمويل البنك المركزي -بسبب عجز الموازنة- عن ارتفاع معدل التضخم وزيادة أرصدة الدين المحلي نحو (81%) من إجمالي الناتج المحلي إلى نحو (35%) من إجمالي الناتج المحلي في 6102 (المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ البنك الدولي، 7102: 33).

أما الإنتاج الزراعي في اليمن فقد انخفض بشكل كبير نتيجة للحصار وشح المواد النفطية، وكذا لارتفاع ظاهرة النزوح من الريف إلى الحضر وغياب التسويق للمنتجات الزراعية؛ كل ذلك بسبب اشتداد الصراع في اليمن واحتياج المواطن اليمني إلى سد قوته اليومي، ومن هنا نلاحظ انخفاض الغلات إلى (24%) عما كانت عليه قبل الحرب (دي مويار؛ وآخرون، 9102).

### 2 - النزاعات وآثرها على قدرة رأس المال البشري:

تؤدي النزاعات والصراعات والحروب إلى تدهور عجلة التنمية الاقتصادية وتدمير آليات إعادة التوزيع في المستويات المختلفة لشرائح المجتمع، وتكبر شريحة الفقر كلما اشتدت الصراعات في المجتمع وطال أمدها مما يؤدي إلى حصر المجتمع في طبقتين، طبقة مترفة وأخرى فقيرة؛ فالنزاع الذي يستمر لمدة سبع سنوات يقلل الدخل بنسبة (51%)، ويزيد الفقر بنسبة (03%).

وعلى مستوى الأُسَر يمكن أن يؤدي النزاع إلى خسارة رأس المال المادي والبشري، وقد تتعرض المنازل والأراضي والماشية وغيرها من الأصول الإنتاجية للسرقة والتدمير، فيما يؤدي الموت والإصابة والعجز والصدمات النفسية التي يتعرض لها أفراد الأسرة إلى انخفاض الدخل، في حين ترتفع أسعار المواد الغذائية مما يجعل العديد من الأسر تعاني أو تكون غير قادرة على شراء السلع الأساسية. ويمكن لهذه الخسائر -إلى جانب التأثيرات الناجمة عن الصراعات في الأسواق ورأس المال البشري- أن تجعل البلدان في حالة فقر مزمن وهيكلي.

أدى النزاع في اليمن إلى تفاقم مستويات الفقر المرتفعة سلفًا؛ فبحلول خريف عام 5102م تبين أن (54%) من اليمنيين قد فقدوا مصادر دخلهم الرئيس، ولم يتلق موظفو القطاع العام رواتب كاملة ومنتظمة منذ خريف 6102م، مما تسبب في النهاية انخفاضاً في مستوى الدخل وأضر بقطاعات حيوية كالصحة والتعليم.

وفي عام 7102م كان (84%) من السكان يعيشون على أقل من (09.1) دولاراً أمريكياً في اليوم الواحد، (كانت النسبة (03%) في عام 5102م)، و(5.87%) من

السكان يعيشون على (02.3) دولاراً أمريكياً (كانت النسبة (6.56%) في عام 5102م) (دي مويار؛ وآخرون، 9102).

مما سبق يتبين أن الحروب تؤثر في النسيج لدرجة حدوث تدمير كلي للاقتصاد، فتتأثر المشاريع الخاصة والعامة، وتتعطل الحركات التجارية والأنشطة الصناعية والزراعية، ومن ثم يصبح التمويل ناقصًا على المستوى الفردي وعلى المستوى العام، في وقت تزداد فيه الحاجة إلى التمويل لغرض إعادة الإعمار بالذات. ولا مجال للحديث هنا عن خطة الإعمار دون توفير وسائل التمويل اللازمة لبدء مشروعات إعادة الإعمار واستمرارها؛ ولذلك فإن البحث في مصادر التمويل هو أحد المدخلات الهامة التي يتطرق إليها البعد الاقتصادي، سواء كان هذا التمويل حكوميًا أو غيرَ حكومي، وسواء كان تمويلاً محلياً أو من المجتمع الدولي بجميع هيئاته.

وبالنسبة لقطاع السكن وإعادة بناء المدن، فإن من الأولويات ترميم المدن والبيوت المهدمة وإعادة بنائها، وربطها بالخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، وبناء مساكن جديدة لاستيعاب النازحين، ويأتي بعد ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية للمناطق العشوائية.

أما قطاع الصناعة؛ فمن المهم أولاً ترميم المصانع التي تعرضت للتدمير في فترة النزاعات والصراعات وإعادة تأهيلها وبنائها، وتشجيع الصناعات كثيفة العمالة وكل الصناعات التي تعزز الترابط بينها وبين الزراعة التي تعتمد عليها الصناعات اللازمة لإعادة الإعمار. فمن الصناعات ذات الأولوية الصناعات التقليدية والمنسوجات المحلية والصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء وصناعات أدوات الري الحديث والآلات الزراعية.

وبالنسبة لقطاع النقل لا بد من الاهتمام بمشاريع الطرق الرئيسة والفرعية في المدن، والطرق الطويلة التي تربط المدن ببعضها لا سيما تلك التي تدمرت أثناء الصراعات، لأنها تساعد على إعادة توحيد الاقتصاد وربط الأسواق والمشاريع بين المدن وتهيئ لعملية إعادة الإعمار.

أما القطاع المصرفي فتأتي الأولوية فيه من خلال إقامة المؤسسات المالية غير المصرفية لتقديم التمويل طويل الأجل خلال مرحلة التعافي المبكر (تقرير الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في إعادة إعمار سورية وفرص لبنان فيها، د.ت).

### 3 – العوامل المؤثرة في نمو رأس المال البشري:

- جودة رأس المال البشري الناتج مع جودة أنظمة التعليم والتدريب.
- التوزيع الأمثل لرأس المال البشري في سوق العمل.

## المحور الرابع: متطلبات الجانب الإداري لعملية إعادة الإعمار في اليمن:

تختلف تجارب إعادة الإعمار من دولة لأخرى، فهناك دول نجحت في ذلك بالاعتماد على النهج المركزي لإعادة الإعمار وأخرى نجحت من خلال الاعتماد على النهج اللامركزي، كما أن هناك دولاً نجحت في إعادة الإعمار باستخدام الأسلوبين معاً، ومن غير الممكن أن يتحقق ذلك دون إشراك القطاع العام وبقية القطاعات الشريكة في التنمية وإعادة الإعمار.

ولكي تتحقق إعادة الإعمار في اليمن وفق سياق أكثر مرونة؛ فلا بد أن تتطلب العملية الابتعاد عن المركزية عبر وحدات أو مؤسسات عامة مستقلة مالياً وإداريا ولو بشكل نسبي، إضافة إلى إسهام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مع الإبقاء على وجود الدولة الفاعل في مجالات التخطيط وإعادة البناء وخاصة في مجال التخطيط الحضري (أي التخطيط من الأعلى إلى الأسفل)، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة لأن يمارس المجتمع دوراً محورياً في رسم الأطر العامة للتنمية وإعادة البناء من خلال إشراك المجتمعات المحلية لتحقيق مصالحهم الوطنية (أي التخطيط من الأسفل إلى الأعلى). إضافة إلى ذلك؛ فإن هذه العملية تحقق الانسجام والتكامل بين النسيج الوطني الاجتماعي والبيئة الحضرية التنموية (حميد، 2018).

## المحور الخامس: متطلبات إعادة الإعمار في الجانب الاجتماعي في اليمن:

### التنمية الاجتماعية:

تمثل التنمية الاجتماعية الجانب التنموي الديناميكي الداخلي للدولة، وهو يُعنى بصورة مباشرة بتعزيز التقارب الاجتماعي داخل الدولة بصورة عصرية تواكب ما وصلت إليه الدول الأخرى في هذا الجانب، وبتفعيل دور المواطنين بالانخراط في الحياة الاجتماعية، وتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات المجتمع المحلي بعد دراسته بصورة عميقة عبر التخطيط الاستراتيجي من أجل تحقيق غاية الارتقاء بالحياة.

### خصائص التنمية الاجتماعية:

- عملية توسعية: أي أنها لا تقف عند مرحلة معينة؛ بل تتوسع بشكل دائم في سبيل التطور والتقدم.
- عملية شاملة: أي أنها لا تقتصر على جانب واحد، كالجوانب الاقتصادية مثلاً؛ بل تشمل الجوانب السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية.
- عملية مترابطة: أي أنّ التنمية ترتبط بالنمو، حيث إنّ التنمية الاجتماعية مرتبطة بصورة مباشرة بالنمو الاقتصادي.

### رأس المال الاجتماعي:

يضطلع كل من رأس المال الاجتماعي والعلاقات القائمة على الثقة بدور هام في عملية إعادة الإدماج، وتُظهر بعض الدراسات أن المجتمعات المحلية التي تمتلك رصيداً كافياً من رأس المال الاجتماعي تشهد معدل جرائم أقل، ومستويات أفضل من خدمات الرعاية الصحية والتعليم العالي (هالبرن، 2013).

بيد أن هناك جانبًا سلبيًا لذلك وذلك حين تقوم الجماعات والمنظمات ذات رأس المال الاجتماعي الأكبر بإقصاء غيرها؛ فقد أوضحت دراسة مسحية أجرتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سوق العمل الأفغانية عام 2013 أن «التشبيك» قد اضطلع بدور قوي في إدماج العائدين إلى سوق العمل عبر الشبكات الشخصية من الأصدقاء والأقارب، وكذلك الشبكات المهنية –كل واحدة في مجالها– للحصول على معلومات عن فرص العمل أو الحصول على وظيفة مباشرة.

وتظهر النتائج أيضًا أن القطاعات ذات الجاذبية في خلق فرص العمل هي القطاعات التي احتاجت إلى مهارات أقل كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة والتصنيع؛ حيث يمكن إيجاد عمل بسهولة. وتجدر الإشارة هنا –وفق التقارير والنشرات– إلى أن الآثار قد طالت جميع اليمنيين في كل المجالات، الحياتية والغذائية والصحية وانتشار الأمراض والتسرب المدرسي وتعطيل النظام التعليمي وتوقف الخدمات الأساسية للحياة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل ووفاة الكثيرين والنزوح والتهجير.

### التكلفة الاجتماعية والإنسانية:

يعد تصاعد الضغوط الديموغرافية من أهم المؤشرات الاجتماعية، وُيعبَر عنها بارتفاع كثافة السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، وتزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو

تهجير عدد من السكان داخل الدولة بشكل قسري، وتزايد ظاهرة هجرة العقول والكفاءات الوطنية.

ووفقاً لمؤشر تقرير الدول الهشة لعام 2020، فقد جاء فيه أن اليمن يقع في المركز الأول وللعام الثاني على التوالي ليكون البلد الأكثر هشاشة على مستوى دول العالم من بين (178) دولة شملها التقرير، وبمجموع نقاط بلغ (112,4)؛ وذلك راجع بطبيعة الحال إلى الظروف غير المستقرة التي تعيشها اليمن، وما نتج عنها من كوارث إنسانية واقتصادية واجتماعية كما هو موضح في الجدول أدناه (تقرير مؤشر الدول الهشة، 2020):

جدول رقم (1): يوضح ترتيب اليمن بين الدول الهشة في العالم

| البيان/السنوات | الترتيب على مستوى العالم | قيمة المؤشر |
|---|---|---|
| 2020 | 1 | 112.4 |
| 2019 | 1 | 113.5 |
| 2018 | 3 | 112.7 |
| 2017 | 4 | 111.1 |
| 2016 | 4 | 111.5 |
| 2015 | 7 | 108.2 |
| 2014 | 8 | 105.4 |

يتبين من الجدول السابق تراجع ترتيب اليمن من المركز (8) في العام 2014 إلى المركز (1) في العام 2020، نتيجة للظروف السيئة وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها اليمن التي أدت إلى تراجعها في مجموع المؤشرات كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (2) يوضح قيمة مؤشرات وترتيب اليمن بين الدول الهشة في العالم

| قيمة مؤشرات التماسك والترابط | | |
|---|---|---|
| البت في المظالم الاجتماعية | عدم الثقة بالنخب السياسية | الأجهزة الأمنية |
| 9.7 | 10 | 9.7 |
| قيمة المؤشرات الاقتصادية | | |
| هجرة العقول والكفاءات | التنمية غير المتكافئة | التراجع الاقتصادي |
| 7 | 7.8 | 9.4 |
| قيمة المؤشرات السياسية | | |
| حقوق الإنسان | الخدمات العامة | شرعية الدولة |
| 10 | 9.5 | 9.9 |
| قيمة المؤشرات الاجتماعية | | |
| التدخل الخارجي | اللاجئين والنازحين داخلياً | الضغوط الديمغرافية |
| 10 | 9.7 | 9.8 |

يتضح من الجدول السابق أن متوسط جميع المؤشرات قد بلغ (4.9) في العام 2020 مقارنة بـ(4.8) في العام 2014 الناتج عن حصول اليمن على نقاط منخفضة لا سيما في مؤشرات حقوق الإنسان والتدخل الخارجي وعدم الثقة في النخب السياسية، إضافة إلى حصولها على نقاط منخفضة في مؤشر التراجع الاقتصادي.

ونتيجة لتردي الوضع الاجتماعي والإنساني فقد حدثت تكلفة اجتماعية إذ عصفت باليمن أزمة إنسانية تعد من بين الأسوأ إقليميا وعالمياً بسحب تقديرات الأمم المتحدة، ولعل أبرز مؤشراتها ما يلي:

- أن (27.3) مليون شخص، أو أكثر من (80 %) من السكان، في حاجة إلى نوع من المساعدات منهم (4.14) مليون في عوز شديد.
- يقدر أن نحو (40 %) من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الرئيس مما أدى إلى زيادة إجمالي معدل الفقر، حيث يتراوح -وفقًا للتقديرات من (71 %) إلى (87.8 %)، وكانت النساء أشد تضرراً من الرجال.

فضلا عن توقف كلي أو جزئي عن دفع المرتبات وعدم انتظام دفعها، وخاصة في المحافظات الشمالية، لحوالي (1.25) مليونَ موظف حكومي –من بينهم الموظفون الحيويون في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه-، وقد تسبب هذا في تآكل القوة الشرائية، وأدى إلى تدهور كبير في قدرات المؤسسات الرسمية باليمن للقيام بعملها.

ويشكل هذا الاتساع في رقعة الفقر والمرض عجزًا هيكليًا مقلقًا من شأنه أن يؤثر على تنمية رأس المال البشري على المدى الطويل، كما يبين مؤشر رأس المال البشري أن إنتاجية الطفل المولود اليوم في اليمن ستبلغ (73 %) عندما يكبر، مقارنة مع نسبة إنتاجية كاملة إذا تمتع بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة.

أما معدل الجوع في اليمن حالياً فلم يسبق له مثيل ويسبب معاناة شديدة لملايين اليمنيين، وبالرغم من توفير المساعدات الإنسانية فإن هناك أكثر من (9.15) مليون شخص ينامون جوعى كل يوم.

ويعد معدل سوء التغذية لدى الأطفال في اليمن من أعلى المعدلات في العالم وما يزال الوضع الغذائي يتدهور، وتعاني ثلث الأسر تقريباً من فجوات في أنظمتها الغذائية، وبالكاد لا تستهلك أي أطعمة من البقوليات والخضراوات والفاكهة ومنتجات الألبان واللحوم. أما معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن فلا تزال من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم؛ حيث تحتاج أكثر من مليون امرأة ومليوني طفل إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة (75 %) منذ أواخر عام 2015، وهو ما يهدد حياة هؤلاء الأطفال ومستقبلهم. كما أن أقل من (50 %) من المرافق الصحية بالبلاد لا تعمل بشكل كامل، وهي تفتقر إلى الأخصائيين والمعدات والأدوية، فيما تناقصت تغطية التحصينات بنسبة تتراوح من (20 %) إلى (30 %) منذ بدء الصراع.

ولا تتجاوز نسبة السكان المستفيدين من شبكات المياه العامة العاملة جزئيًا (22 %) من سكان المناطق الريفية و(46 %) من سكان المناطق الحضرية. وتبلغ نسبة السكان القادرين على الحصول على مياه شرب آمنة أقل من (55 %). وهناك (63 %) من الفتيات و(42 %) من الفتيان في عمر الدراسة لا ينتظمون في المدارس، فمئات من المدارس قد تعرضت للتدمير، فيما لا يتقاضى أغلب المعلمين رواتبهم منذ 2016.

إن مبادئ المساواة بين الجنسين تستوجب إصلاح المؤسسات بمعنى أن يتم مراجعة مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها بحيث تُحترم حقوق الإنسان والمحافظة على سيادة القانون والخضوع للمساءلة المجتمعية، وضمان وجود مؤسسات قوية وإدارة رشيدة للموارد وتعزيز شرعية الدولة وتوفير نظام اقتصادي واجتماعي (الاوتشا؛ البنك الدولي، 2020-2019).

ويواجه قطاع التعليم العديد من التحديات والمعوقات الناجمة عن الأضرار المادية في مرافق التعليم وعن النزوح القسري والأزمات الاقتصادية الحادة ومشكلة

توقف دفع المرتبات وعدم انتظامها، ومن ثم أثرت بشدة على حوالي (46 %) من إجمالي المدارس و(97 %) من إجمالي الطلاب في البلاد؛ فقد تسببت كل تلك الظروف في تقويض جودة التعليم بصورة ملحوظة نتيجة لما يترتب عليها من عدم انتظام دوام المعلمين خلال العام الدراسي وتدهور الحافز المعنوي لهم، وتدريس المنهج الدراسي جزئياً فقط.

واستناداً إلى خطة الاستجابة الإنسانية 2020 فإن (5.5) مليونَ طفل في التعليم الأساسي والثانوي بحاجة إلى المساعدة لضمان استمرار تعليمهم، فيما يشير التقييم متعدد القطاعات للمواقع للعام 2018 إلى أن (43 %) من الأطفال ممن هم في سن الدراسة، في مختلف المجموعات السكانية التي شملها التقييم، لم يلتحقوا بالمدرسة.

تظل قضية التعافي الاقتصادي والسياسي وإعادة إعمار اليمن وبناء السلام المستدام ومعالجة آثار ما خلفته الصراعات على النسيج المجتمعي من أهم القضايا التي ينبغي أن تحتل حيزاً كبيراً من الاهتمام والتفكير والإعداد المبكر ضمن أجندة العمل الرسمية، وفي اهتمام شركاء اليمن الإقليميين والدوليين وكل الفاعلين وتدخلاتهم. وأن يشمل التركيز بشكل كبير على بعض القطاعات الحيوية كونها ترتبط بحياة أفراد المجتمع وبمستقبلهم ومعيشتهم واقتصادهم ومصيرهم وبقائهم، فضلاً عن مستقبل الدولة اليمنية أرضاً وإنساناً؛ فقضية التعافي تعني إعادة تسوية البيئة العامة وتهيئتها بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، وهي تشمل أيضا إعادة ترميم وبناء ما دمرته سنوات الصراع من البنى التحتية والمقومات المجتمعية والنسيج المجتمعي والتعايش. كما تعني استئناف مسيرة التنمية، وخلق أجواء آمنة ومحفزة لتنمية الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة والدخل وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى حلحلة التحديات والصعوبات التي خلفتها سنوات الصراع في جسد المجتمع اليمني وهياكله التحتية والمؤسسية والبشرية.

إن عملية التعافي عملية إصلاح واسعة النطاق وإعادة بناء شاملة تشترك فيها كل مكونات المجتمع من مؤسسات حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، أو منظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي وأفراد المجتمع جنباً إلى جنب مع الشركاء الإقليمين والدوليين.

ومن الأهمية بمكان الإدراك أن هذه الخطوات في هذه المرحلة ليست سوى مقدمات أساسية وتمهيدية لإعداد برنامج شامل للإعمار والتنمية، بعد أن يتم

التوصل إلى اتفاق سلام مستدام ينهي حالة التشظي والصراع، ويعيد الأمور إلى نصابها، وينقل اليمن دولة ومجتمعاً إلى مجرى الحياة المفعم بالأمل والتطلع والإنجاز، ويستعيد مساره الصحيح في محيطة الإقليمي والدولي ليكون فاعلاً مع الأسرة الدولية في إرساء أسس الاستقرار والتنمية، ومن ثم فإن عملية الإعمار ترتبط طردياً مع إحلال الاستقرار والسلام في اليمن التي تعد ضرورة ملحة، إلى جانب أهمية تكاتف منظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية مع المجتمع الدولي والتنسيق للعمل على تمويل برامج إعادة الإعمار وتنفيذها بعد العمل الجاد على إيقاف الصراعات.

لا بد من التعاطي مع مفهوم إعادة الإعمار لتكون عملية شاملة تأخذ في الحسبان الجانب البنائي المادي، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بالنسيج الاجتماعي، وكل ما يستهدف جهود التعافي لجميع أفراد وشرائح المجتمع، وعلى مختلف الاتجاهات الثقافية والاقتصادية والبنية الهيكلية إلى غير ذلك، من منظور شمولي مع التركيز على الجوانب الأخرى، مثل الجانب النفسي والاجتماعي.

ويتوافق هذا المفهوم مع تعريف الأمم المتحدة التي أشارت إلى أن إعادة الإعمار هي عملية غايتها بذل الجهود لتحديد المؤسسات التي من شأنها تعزيز السلام ودعمها، وزيادة الشعور بالثقة لتحقيق الرفاه للأفراد والجماعات، ويتحقق ذلك من خلال الوصول إلى اتفاق إنهاء الحروب التي تشمل: نزع سلاح الأطراف المتنازعة سابقًا، استعادة النظام، إعادة اللاجئين، تعزيز سيادة القانون، البناء المؤسسي.

### المحور السادس: متطلبات إعادة الإعمار في جانب المساواة بين الجنسين في اليمن:

كثيراً ما تؤثر حالة النزاع تأثيراً سلبيًا على أدوار الجنسين والعلاقات بينهما؛ ففي حالات كثيرة يقوم النزاع بإيقاف الأدوار التقليدية للجنسين ويسبب في انقسام العائلات وتفتت النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويزيد من احتمالات التعرض للأخطار -لا سيما بالنسبة لضحايا الحروب من الرجال والنساء-، ويؤدي إلى إدامة العنف والتعسف ضد الأطفال بما في ذلك الصبية المعرضون للتجنيد القسري في الجيوش وللعمل بالإكراه وللتهريب وللعنف الجنسي، كما أن ذلك يؤدى أيضًا إلى زيادة عدد العائلات التي تكون فيها المرأة هي رب الأسرة.

وتتطلب هذه الظروف أن تكون أنشطة عملية إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات مستجيبة وحساسة لقضايا الجنسين، وأن تكون قائمة على أساس تحليلي على علم بهذه القضايا، فضلاً عن العمل على تلبية احتياجات الفئات المستضعفة.

وبناءً على ذلك، فإنه يتعين أن تكون هناك عناية خاصة بالنساء اللائي يعانين، بالإضافة إلى التفاوتات الجوهرية القائمة حاليا، وللأسف فإن معظم تدخلات إعادة الإعمار تميل إلى تجاهل أو تهميش قضايا المرأة (الاوتشا، البنك الدولي، 2019,2020م)

### المحور السابع: متطلبات إعادة الإعمار في جانب البنية التحتية في اليمن:

تمثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم والحماية الاجتماعية من الخدمات المساندة التي تدعم بناء الثقة وإعادة الإعمار؛ لذا يعد إنعاشها وتعافيها من أهم الأولويات، فمن حق أفراد المجتمع الوصول إلى نظام صحي لائق.

عانى اليمن على مدى عقود –ولا يزال– من أوضاع صعبة ومستوى معيشي متدنٍ وأنظمة بنى تحتية متدهورة بفعل سياسات مركزية واقتصاد موجه بالنسبة لتوزيع موارد الدولة، فضلاً عما شهدته البلاد في العقدين الأخيرين من أزمات واحتجاجات وحروب وصراعات متعاقبة أدت إلى تدمير البنى التحتية وخروج أجزاء منها عن الخدمة.

لا يحصل معظم اليمنيين اليوم إلا على القليل من الخدمات الأساسية، فيما يعتمد بعضهم على بدائل باهظة الثمن للحصول على خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه، ومن ثم ينبغي العمل على إعادة الخدمات بوصفها أولوية أساسية، وإلى جانب ذلك ينبغي الاهتمام بشكل عاجل بالمشاكل الإدارية لخدمات البنية التحتية المتبقية وإعادة تنظيم هياكل الرقابة والإشراف في القطاعات كلها.

إن أول متطلبات إعادة إعمار البنى التحتية هو الاهتمام بعمل إطار مؤسسي للسياسات والإدارة للحكومة لتكون قادرة على استيعاب وتنفيذ أدوارها الجديدة، خاصة عندما تستعيد سيادتها والقدرة على صنع القرار التي ستكون من أكبر التحديات التي تواجهها في عمليات إعادة الإعمار.

لا شك أن امتلاك اليمن لرأس مال بشري ومؤسسي كبير ووجود يمنيين –في الداخل أو الخارج– على درجة كبيرة من العلم والإصرار على النجاح سيُمكن اليمن من الاستفادة من علمهم وخبراتهم بتقليدهم مناصب رفيعة ومؤثرة، مع ضرورة وضع نُظم للرقابة، وإيجاد توازنات حتى تتأسس مبادئ الشفافية والمساءلة من جديد لنظام حكم أفضل.

ويأتي بعد ذلك الأولويات القطاعية وعلى رأسها تمويل الأمن الغذائي والقطاعات الإرادية المهمة، ثم قطاعات التعليم والصحة وخلق فرص العمل، حيث

تُبين تقديرات هذه القطاعات الثلاث التدهور الذي حدث في الخدمات الإنسانية الأساسية وانحدار مستواها عما كانت عليه عام 2008.

تهدف أولويات قطاعي الصحة والتعليم في بادئ الأمر إلى استعادة المؤشرات التي سادت ذلك العام ثم بعد ذلك يبدأ الإصلاح، وهذا يعني بالنسبة للتعليم التركيز على إعادة تجهيز المدارس التي خرجت عن الخدمة لتخفيف الازدحام الحاصل في النظام التعليمي، ومعالجة التسرب من التعليم، ثم الانتباه إلى تحسين نوعية التعليم وتحديث نظامه من حيث رفع كفاءة المعلمين وتطوير البرامج التعليمية وطرق التدريس.

أما في قطاع الصحة فإن التحدي الذي يواجه صناع القرار والعاملين في هذا القطاع والمجتمع المانح، هو الإسراع في وقت قياسي إلى إعادة الخدمات الصحية إلى سابق عهدها المذكورة سابقاً، ثم الشروع في تحويل النظام القائم إلى نظام لا مركزي ونموذج مستدام تتأسس فيه الرعاية الصحية الأولية والوقاية ضد الأمراض.

وبالنسبة لخلق فرص العمل، فإن الهدف هو مجابهة مشاكل البطالة العالية بخلق الفرص قصيرة المدى وتنمية القطاع الخاص من أجل ذلك. ولا يمكن إغفال العديد من القطاعات الحيوية مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الزراعة، الموارد المائية والمؤسسات الرسمية؛ فجميعها تُعد بنى تحتية للبلاد وللمجتمع، ولها الأولوية باستعادة مؤشراتها السابقة ثم تحسينها وجعلها بحال أفضل ومستدام.

# الفصل الرابع:
# آليات إعادة إعمار اليمن

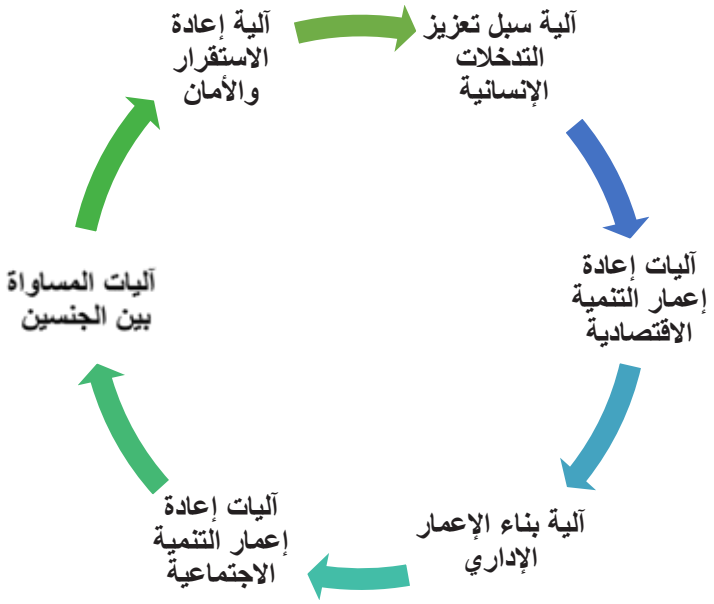


شكل (4): آليات إعادة إعمار اليمن

المصدر: من إعداد الباحثة (وفقاً للإطار النظري)

لا تنمية ولا إعمار بدون سلام؛ فالسلام قاعدة أساسية للنهوض بعجلة التنمية، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية هي لبنته الأساسية، وفيما يلي مجموعة من آليات إعادة الإعمار وفقًا للتحديات والمتطلبات المحددة سابقاً، وهذه الآليات على النحو الآتي:

### أولاً: محور آلية إعادة الاستقرار والأمان:

للوصول للاستقرار والأمان لا غنى عن المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بالإضافة الى أهمية إعادة صياغة السياسات المتعلقة بالأمن.

### أ. المصالحة الوطنية:

هي عملية تسوية تتم بين الأطراف المتنازعة، لتحقيق غاية الوحدة الوطنية لإحراز العدالة والسلم الاجتماعي وبناء الدولة المدنية، والعمل على إعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة دون التغاضي عن الانتهاكات، ويجب أن تتم وفق قواعد سليمة، ما لم فإنها ستُعدُّ ترحيلاً للمشاكل وليس مصالحة وطنية. ولتحقيق ذلك لابد من توفير عدة معايير، منها:

- إقرار جميع الأطراف بالأخطاء التي اُرتكبت، ومعرفة ما ترتب عليها من أضرار نتيجة تلك الممارسات والعمل على إصلاحها.
- تحديد الأسباب والمسببات والمواقف المعلنة والمصالح والحاجات المخفية لأطراف الصراع التي أدت إلى نشؤ الصراع، إذ يجب النظر إليها من منظور متكامل لمعرفة التراكمات التي ساعدت ظهور النزاع.
- دمج التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية ضمن كيان واحد يمثل الدولة.
- إصدار البيانات المؤسسية بالاعتذار الرسمي لكل المتضررين من تلك الانتهاكات، ورفع الضرر عن الجميع وفقًا لنوع الضرر.

### ب. العدالة الانتقالية:

تتمثل العدالة الانتقالية في المساءلة وجبر ضرر الضحايا والإقرار بحقوق المواطنة للجميع على حد سواء دون أي تمييز. ومن البدَهي الإقرار أن عملية الانتقال الديمقراطي والعمل على بناء السلام قد أصبحت ضرورة ملحة في اليمن، هذا البلد الذي أنهكته الصراعات والنزاعات المسلحة المتكررة والمستمرة التي تم خلالها إهدار ثروة بشرية تمثل في مقتل مئات الآلاف، كما أسفرت عن حرمان معظم المواطنين من حقوقهم الأساسية من أهمها العيش بأمان واستقرار؛ فقد أصبحوا يعيشون تحت ضغوط متعددة.

ولعل أخف تبعات هذه الصراعات وطأة هو تقهقر مستوى المعيشة، وندرة سبل العيش الكريم، كما أفضت هذه الصراعات إلى انهيار النظام المؤسسي، وزعزعة التماسك الاجتماعي. ولا بد من توفر أسس لتحقيق العدالة الانتقالية، منها: تشكيل لجان محايده لتقصي الحقائق والمساءلة والقصاص، المصالحة الوطنية، الملاحقة القضائية، إصلاح المؤسسات، جبر الضرر.

ويكون جبر الضرر من خلال تدابير شفافة أهمها:

1- تكوين لجان محايدة مهمتها الأساسية تقصي الحقائق: وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وتقوم بإصدار

تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة وتعويض الضحايا، وتقدم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلا.

2- تنفيذ برامج التعويض من خلال مبادرات تدعمها الدولة تسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة عن انتهاكات الماضي، وتقوم عادة بتوزيع نسيج من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.

3- ضرورة أن يتولى طرف ثالث عمليات الرصد والتنفيذ؛ لأن ذلك يزيد من فرص نجاح اتفاق السلام.

4- ضمان حقوق الأقليات.

5 - بناء الثقة المدنية من خلال إتاحة الحرية وممارسة الأعمال الحزبية، على أن تكون مصلحة الوطن هي العليا فوق أي مصلحة وقاعدة أساسية لا حياد عنها، والدعوة إلى الانتخابات، وتشكيل الجمعيات والمؤسسات، أي تحويل الطابع السلطوي إلى طابع مدني يستطيع المواطن من خلاله أن يقول كلمته دون خوف. ولا بد من إصلاح المؤسسات التي لعبت دورًا في هذه الانتهاكات (غالبا القطاع الأمني والمؤسسات القضائية والعسكرية وغيرها) بالتزامن مع تنظيف هذه الأجهزة من المسؤولين غير الأكفاء والفاسدين، وغالبًا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية.

6- تفعيل نظام سيادة القانون؛ بحيث يسري تطبيق القانون على الجميع دون أي استثناء أو امتيازات.

7- معالجة الأخطاء الإجرائية، مثل الفساد والاختلاسات لإيرادات الدولة، ومساءلة من قام بانتهاك أي جوانب مالية للدولة أو للمواطنين.

8- العمل على نزع السلاح، وتسريح المجموعات المسلحة أو دمجها في كيان الدولة، سواء كان ذلك جزءاً من التسوية المتفاوض عليها أو باعتماد آلية منفصلة قائمة بحد ذاتها.

9- التقليل من المركزية والتوجه إلى تعزيز اللامركزية لزيادة الاستقلالية المحلية أو تقاسم السلطة على نحو متكافئ.

10- ضمان حماية مشاركة جميع الفئات الاجتماعية.

11- تصميم السياسات التي تشجع على التنمية الاقتصادية المستقرة والحد من

حالات عدم المساواة بالتوازي مع تقديم المساعدات الإنسانية للسكان الأكثر تضرراً.

12- لا بد من أن تشكل الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة جزءاً أساسياً من التسويات.

13- إنشاء لجان التقصي عن الحقيقة، للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت، وإصدار التقارير لمحاسبة المتسببين.

14- القيام بعمل برامج لتعويض الأضرار المادية أو المعنوية التي ترتبت عن الانتهاكات في الماضي.

15- إصلاح القطاع المؤسسي ومحاسبة الفاسدين في أجهزة الدولة، وإصدار القوانين والتشريعات التي تعزز من فعالية هذا القطاع أو تعديلها.

16- سد الفجوة بين الطوارئ والتنمية، وذلك من خلال العمل في المجالات التالية:

← إيجاد آليات للتسجيل وتحديد الهوية، وتوثيق السكان المتضررين (النازحين) لأنفسهم وأطفالهم وزوجاتهم وممتلكاتهم وأراضيهم وممتلكاتهم الأخرى التي تكون قد فقدت أثناء النزاع، ومن ثم لهم الحق في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الإقامة في أي أماكن يختارونها.

← إقامة ندوات وورش توعوية عن خطورة الألغام وأضرارها، وتحديد المناطق التي توجد فيها، وتنفيذ برامج بمشاركة الجهات الدولية لنزعها.

← تدريب كادر مختص لإزالة الألغام وتوفير الحماية لهم.

← تقديم مساعدة ملائمة لضحايا الألغام ولأسرهم.

-1بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وتعزيزها لتصبح شريكة في أنشطة منظومة الأمن والسلامة.

-2بناء قدرات الكوادر البشرية لقطاع الأمن وتنميتها.

### ج. إعادة صياغة السياسات المتعلقة بالأمن:

- تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني في أنشطة مجموعة السلامة والأمن.
- إيجاد أجهزة مراقبة ومحاسبة فاعلة على القطاع الأمني.
- انتهاج واتباع سياسات وطنية شاملة للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة، وإزالة الألغام ومساعدة ضحاياها، وضمان تسليم جميع الأسلحة غير المشروعة والمتفجرات من مخلفات الصراعات ومصادرتها.
- وضع وتطوير السياسات التي تلبي الاحتياجات الأمنية المحددة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال المجندين في الجيش.

- تكوين لجنة مدنية للرقابة على القوات المسلحة والقوانين القومية التي تحكم سلوك القوات المسلحة وأنشطتها.
- بناء قدرات المؤسسات الأمنية وتعزيزها، بما في ذلك الدفاع والشرطة والإصلاحيات والتأديب ونقاط مراقبة الحدود وضباط الجمارك وفق الآتي:

← إعداد نظام مراقبة لمتابعة تحول أجهزة الدولة المتعلقة بالأمن والعدالة.

← استعادة مؤسسات القانون والنظام العام وتعزيزها، وإنشاء قوة شرطة فعالة.

← إنشاء آليات للحكم الديمقراطي وتطويرها.

← مساءلة قطاع الأمن بوصفها وسيلة لاستعادة الثقة الشعبية.

← إقامة نظام قضائي فعال يمكن الوصول إليه من قبل جميع قطاعات المجتمع، وكذلك تشديد الدور الذي تلعبه مصلحة التأهيل والإصلاح القائمة على السجون في تقديم برامج إعادة التأهيل المناسبة.

### ثانياً: محور آلية سبل تعزيز التدخلات الإنسانية في اليمن:

- تطوير نظام محايد ونزيه لتحسين الإجراءات المؤسسية المختصة بالمساعدات الإنسانية.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية الطارئة إلى الفئات المتضررة دون أي اعتبارات سياسية.
- تشجيع الشراكة مع القوى الفاعلة العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية من أجل العمل على تسريع التحول من حالة الطوارئ إلى وضع التنمية.
- تفعيل الحقوق، مثل حق المواطنة والهوية، بإجراءات واضحة وبالتساوي للجميع دون أي تمييز.
- إرساء دولة القانون والحقوق والحريات التي ستسهم في تسهيل العمل الإنساني.
- وضع مشروعات مساندة للمجتمع المحلى ذات تأثير سريع لتسهيل الانتعاش الاقتصادي والمصالحة السريعة وتنفيذها، وتسخير القدرة الإنتاجية ومهارات السكان.
- تقديم مساعدات ملائمة لإنقاذ الأفراد الأكثر احتياجًا، والعمل على استدامتها حتى الوصول إلى حالة التوازن.
- الاهتمام بوضع البرامج التي تلبي احتياجات المرأة والطفل.
- وضع برامج مساندة اجتماعية ونفسية، مثل برامج الدعم النفسي واستشارات الصدمات والمساندة القانونية ولَمِّ شمل الأسرة.
- تقديم الرعاية الطبية الملائمة والاستشارات النفسية – الاجتماعية، والإنصاف القانوني للفتيات والنساء وغيرهن من الفئات المستضعفة الأخرى.

- وضع برامج متكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك لضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، من خلال تقديم المساعدات الحرجة.
- ضمان مشاركة التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الفئات المتضررة في عمليات إعادة الإعمار بما في ذلك عمليات السلام.
- تعزيز الوعي في كيفية الوقاية الأمراض والأوبئة، مثل: الكوليرا، الضنك، المكرفس، فيروس كورونا، نقص المناعة البشرية، وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى التي عادة ما يترافق ظهورها في زمن الصراع.

### ثالثاً: محور آليات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية:

من أجل إدارة عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والغذاء والحد من الفقر، ينبغي السعي إلى خلق تنمية اقتصادية شاملة لدعم عملية إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات والصراعات، وللبدء بالسير في درب التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كي تتوفر الظروف الملائمة لإعادة الإعمار والتنمية؛ لذلك فإنه يتعين مواصلة سلسلة الأنشطة الاقتصادية من خلال نهج متكامل يربط بين الإغاثة والتحول والتنمية؛ فالمفتاح إلى إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية هو التوازن بين النمو وتقديم السلع والخدمات الاجتماعية، وتنمية قاعدة تكنولوجية ملائمة للانتعاش المستدام.

ومن ثم يتوجب على الجهات المسؤولة في اليمن أن تحذو حذو الدول التي خرجت من نزاعات مشابهة لا سيما إذا تم التركيز على الأسس الآتية:

**أ- ردم الفجوة بين كل من الإغاثة والتنمية من خلال:**

- تحديد برامج إعمارية تنموية على مختلف الأصعدة بشكل واضح وكامل مع قياس الأثر.
- تعزيز الاحتياطي النقدي، وتثبيت سعر صرف العملة مقابل العملة الأجنبية عن طريق القروض الميسرة الخارجية، وتمرير التمويل الخارجي عبر البنك المركزي اليمني في سبيل تعزيز احتياطي العملة الأجنبية في البنك.
- دعم البرامج البيئية والإنتاج الزراعي والمزارعين من خلال تيسير عملهم، وإنشاء منظومة تشجع الزراعة في المناطق الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.
- دعم برامج الحفاظ على الثروات المائية وترشيد استخدامها.
- دعم الشراكة بين كل من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والقطاع العام لخلق حالة من التعاون المستمر من أجل استيراد المواد الإغاثية -التي ستساهم في خلق

فرص عمل- وتوصيلها مما يساهم في النمو الاقتصادي في اليمن.

- تعزيز إعادة إنشاء السوق المحلية وتشجيع الصناعات المحلية والتجارة على كل الأصعدة، المحلية والإقليمية والدولية.
- الاهتمام بتطوير الكادر الوظيفي في جميع المؤسسات من خلال التدريب والتأهيل المهني والفني في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

**ب- بناء المؤسسات وتعزيز استقلاليتها لضمان الإدارة الاقتصادية، وتشتمل على ما يلي:**

- تعزيز مؤسسات المراقبة من خلال الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتفعيل هيئة مكافحة الفساد في اليمن لضمان المساءلة والشفافية.
- تعزيز مؤسسات الإدارة المالية، وتعزيز أنظمة تحصيل الإيرادات، ومراقبة الأنظمة المصرفية.
- تعزيز هياكل مراقبة الميزانية العامة والاقتراض والمصروفات العامة.

**ج- بناء قدرات رأس المال البشري على المستويين المحلي والوطني على وضع السياسات وتحديد الاحتياجات، والقدرة على التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم لجميع البرامج والأنشطة، وذلك من خلال:**

- جذب القدرات والعقول النيرة ذات الصلة بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، سواء كانت قدرات محلية أو دولية، من أجل تطوير القدرات العاملة في القطاعين العام والخاص.
- تطوير قدرات الموظفين ومهاراتهم في عملية جمع المعلومات والتحليل والتخطيط والتنفيذ والمراقبة.
- تعزيز القدرات للمساهمة في العلميات الدولية، مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية، من خلال عمل قطاع قانوني يهتم بعملية التحكيم والمفاوضات الدولية في وزارة الشؤون القانونية.
- التنسيق بين الدولة والمنظمات الدولية لتحقيق الشراكة في جميع أنشطة التنمية الاقتصادية.

**د- إعداد قاعدة بيانات تكنولوجية لدعم إعادة الإعمار والتنمية من خلال: -**

- وضع استراتيجيات لدعم التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا بما فيها أبعادها البشرية والفنية والمؤسسية والمعلوماتية.
- تطوير تكنولوجيات لإعادة تأهيل القطاعات المؤسسية الرئيسة وتنميتها، مثل: أجهزة الرقابة، البنوك، الإسكان، المستشفيات، المراكز الصحية، المدارس، الطاقة، الماء، الأعمال الصحية، النقل، البنية التحتية المادية.
- تحديد الاحتياجات طويلة الأمد فيما يخص البنية التحتية وإشراك جميع الأطراف

في الدولة في التخطيط والتنفيذ بما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة للبنية التحتية

ويصعب تصور إعادة إعمار عمراني دون إعمار اقتصادي شامل يهتم بإعادة هيكلة الاقتصاد المؤسسي ومنظومة العرض والطلب وعمليات صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية اعتماداً على السوق واحتياجاته (دي مويار؛ وآخرون،2019)؛ إذ تتطلب عملية إعادة الإعمار والبناء إعطاء الأولوية في المرحلة الأولى للمشاريع التي تدعم الجانب الاقتصادي، ويمكن التركيز على أهم آليات بناء الاقتصاد على النحو الآتي:

1. تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال خلق الفرص الاقتصادية المنصفة لجميع المناطق اليمنية بصورة تسهم في خلق فرص العمل اللائقة للجميع، والتركيز على الأشخاص والفئات والمناطق الأكثر تأثراً وضعفاً، والمساعدة في الحد من الفقر والتهميش للفئات أو المناطق كونها ستمثل بؤراً جديدة للصراع.
2. إسكان النازحين واستيعابهم في مختلف المنشآت الخاصة بالمتضررين من النزاعات والصراعات.
3. دماج المقاتلين في المجتمع من خلال التدريب والتأهيل النفسي، وخلق فرص عمل للشباب.
4. استعادة اللحمة الاقتصادية للبلاد، وسد الشرخ المجتمعي ببناء النسيج المجتمعي.
5. تفعيل التنمية المحلية وتعزيز التوازن الاقتصادي المناطقي.
6. تنمية القدرات البشرية في القطاعين العام والخاص.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية التي يجب أن تُعطى أهمية في المرحلة الأولى والمرحلة التي تليها فهي:

1- إعادة بناء المدن السكنية وإعادة تأهيل المدن التاريخية وبنائها.
2- الصناعة والزراعة.
3- النقل والمواصلات.
4- المال والمصارف.
5- المعلوماتية والاقتصاد المعرفي.
6- الطاقة المتجددة والبديلة.
7- التنمية ورأس المال البشري.

إن ما سبق يوضح أن التنمية الاقتصادية شاملة لكل الجوانب والقطاعات؛ لأن كل قطاع يملك من الأهمية ما تجعله حجر زاوية في التنمية الاقتصادية الشاملة، فمثلاً نلاحظ أن قطاع السياحة سيشمل إلى حد كبير سياحة الأعمال، وسيستفيد

هذا القطاع -سواء لجهة الاستثمار أو لجهة المشغلة- من الانخفاض الكبير في سعر الصرف.

**رابعاً: محور آلية بناء الإعمار الإداري التي تتمثل في الاتي:**

1. إنشاء هيئة عامة مستقلة مالياً وإداريًا بقرار رئاسي تقوم وفق بنية مؤسسية سليمة تلتزم الشفافية والحيادية في أعمالها، وتهدف إلى:
   - ← رسم السياسات العامة وإعداد الخطط الاستراتيجية الطويلة الأجل لإعادة الإعمار.
   - ← تمكين وتنسيق العمل بين مكاتب إعادة الإعمار المحلية والإقليمية والدولية لتكريس الجهود لإشراك المجتمعات المحلية والفئات الأضعف والمهمشة.
   - ← القيام بدور الرقابة وعمليات التقييم للتدخلات، ويمكن الاستعانة بالأجهزة الرقابية المتوفرة بدولة النظام والقانون.
2. اتباعُ الهيئة نهجًا مؤسسيًا مختلطًا بين المركزية واللامركزية، أي المركزية في التخطيط والرقابة والتقييم، واللامركزية في التنفيذ عبر الجهات المعنية بذلك.
3. إنشاء مكاتب لإعادة الإعمار في المحافظات المتأثرة، يتم تفويضها من الهيئة العامة لإعادة الإعمار، تتولى عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم للتدخلات.
4. تدريب العاملين في الهيئة والجهات الشريكة في إعادة الإعمار وبناء قدراتهم ومهاراتهم على المواضيع التنموية والإدارية والمالية وأساليب إعادة الإعمار.
5. الاستعانة بالجهات التي لديها خبرة عميقه في المجتمع والتنمية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومكتب الأشغال العامة، إضافة إلى الجهات التي لديها خبرة طويلة في إعادة الإعمار من المنظمات الدولية (حُميد، 2018).

**طرق وآليات مقترحة لتحسين فعالية قطاع الموارد البشرية:**

1. إصلاح السياسات في القطاعات العام والخاص والمختلط من خلال تشجيع السلطة صاحبة القرار على تحسين أوضاع العمال بناء على الكفاءة، وتحديد عدد الساعات الفعلية للعاملين.
2. تشجيع التوظيف في القطاع الخاص من أجل استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل في السنوات القادمة بعد الصراع، وذلك من خلال تبني سياسات تدعم تطور القطاع الخاص ونموه، كما يتوجب تبسيط نظام الضرائب على الشركات وتخفيض المعدلات الضريبية، وعلى الحكومة أن تتابع المقترحات التي من شأنها أن تساهم في إصلاح قوانين العمل، كما يجب تطوير شبكات

أمان ملائمة للموظفين.

3 . تيسير إيجاد فرص عمل في الشركات الصغيرة والتركيز على سياسات التوظيف الفعالة، وتحسين إمكانية الحصول على القروض لتأسيس المشاريع.

4 . تطوير الأدوات لتقييم جودة التعليم وتطوير أدوات ملائمة لمراقبة التعليم وتحسين جودته وفعاليته على المستويين الفردي والمؤسسي.

5 . تطوير التعليم والتدريب المهني لكي يواكب احتياجات القطاع الخاص لتعزيز ملائمة التعليم والتدريب المهني لسوق العمل عن طريق إشراك القطاع الخاص في صنع السياسات، وتأسيس منتدى خاص للصناعات المحلية التي يمكن أن تساعد في تقديم برامج لإدارة التعليم والتدريب المهني، ومشاركة القطاع الخاص بشكل مباشر في مراقبة المؤسسات التعليمية، لإن مدخلات القطاع الخاص في تطوير المناهج من شأنها أن تساعد في تحسين مكانة خريجي مدارس التعليم والتدريب المهني (المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني، 2017).

### خامسا: محور آليات إعادة إعمار التنمية الاجتماعية:

#### أ. تفعيل مفهوم المواطنة وتوطيد معايرها:

يتم ذلك من خلال المساواة بين الجميع في الفرص الإدارية والقوانين المختلفة، أي عدم منح أي امتيازات لأي طرف معين، كما تعني حماية كل الحقوق وصون الكرامة ونشر ثقافة الحوار البناء وبث روح التسامح والقبول الآخر وإدارة الخلاف بطرق سلمية وإتاحة الفرص للناس بالتعبير والدفاع عن قضاياهم المختلفة وحمايتها وتحقيق المصالحة وجبر الأضرار لتحقيق العدالة الاجتماعية. إن سلوك المواطنة للمجتمع المدني مهما تباينت أفكار أفراده وثقافاتهم وعقائدهم فهم مجمعون في الدفاع عن قضايا وقيم إنسانية موحدة كحقوق المواطن، وحقوق المرأة والطفل، وقضايا الديمقراطية والبيئة، أي قضايا الهوية الإنسانية وحقوق الأفراد والجماعات على حد سواء؛ فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات تنظم بشفافية علاقة الأفراد ببعضهم وعلاقتهم بالدولة.

#### ب. إشراك المجتمعات لإعادة البناء:

يعد دور أفراد المجتمع من أهم الأدوار في عملية الاستعداد لعملية إعادة الإعمار، فكلما تمتع أفراد المجتمع بوعي أعلى تمت عملية إعادة الإعمار بشكل أسرع وسلاسة أكبر؛ فمجال تنمية الموارد البشرية –الذي يرى أن الاستثمار يكون في رأس المال البشري ويعامل الأفراد كأي مورد إنتاجي آخر في عملية التنمية والإعمار وليس كمستفيدين فقط– يرى ضرورة تحسين إنتاجية هذا المورد، وذلك من خلال التدريب التعليمي والمهني وتطوير المهارات المختلفة بما يلبي متطلبات

المراحل المتعددة. إضافة إلى ذلك يجب أن يتم إشراك المجتمعات من كلا الجنسين في التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية.

### ج. تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الأمن الغذائي:

يجب أن يتم تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق استقرار الأمن الغذائي من خلال عدد من الاستراتيجيات من أهمها:

1 . دعم الحماية الاجتماعية والزراعة والصيد لكسر حلقة الفقر بهدف خفض الضعف الاقتصادي والاجتماعي، على أن تتضمن الحماية الاجتماعية ثلاثة برامج هي: المساعدة الاجتماعية، الضمان الاجتماعي، حماية وسوق العمل، بما فيها التحويلات النقدية والعينية، لتعزيز الرفاه والإنتاجية والنشاط الاقتصادي.
2 . بناء نظام حماية اجتماعية شاملة مراعية للتغذية ومزودة بمعلومات حول المخاطر، تستجيب للصدمات التي تواجه الفقراء والأكثر فقراً في الريف.
3 . دعم برامج ومبادرات توفير فرص عمل لائقة ومنتجة في المناطق الريفية ولا سيما للنساء والشباب.
4 . دعم استئناف دفع المرتبات لموظفي الخدمة بصورة مستدامة في جميع أنحاء البلاد.
5 . توفير القدرة على الوصول إلى الغذاء.
6 . توسيع برامج النقد مقابل العمل وبرامج المساعدات الغذائية مقابل تنمية الأصول.
7 . دعم برامج مساعدة الفئات الأكثر تضرراً من استمرار الصراع، كصغار المزارعين ومربيي الثروة الحيوانية والصيادين، من أجل العودة إلى الإنتاج من خلال دعم استعادة أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك بالتركيز على المدخلات الرئيسة وتوليد الدخل والمساعدة في سبل كسب العيش.
8 . استمرار دعم النازحين والعمل على توفير المعالجات لعودتهم وبناء الأصول والإنتاج.

### د. على مستوى شركاء التنمية:

يجب أن يتم اتباع عدد من الاستراتيجيات، من أهمها:

1- حماية الهوية والثقافة الوطنية.
2- توظيف الموارد البشرية الوطنية وتطويرها بطريقة مناسبة وممتازة.
3- تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

4- الانفتاح على العالم، مع الحرص على الحفاظ على الخصوصية الثقافية.
5- محاربة الفقر والجوع والجريمة.
6- حشد الموارد المختلفة وإعداد الخطط الاستراتيجية والتنسيق بين الجهات الفاعلة لإعادة الإعمار.
7- تمكين المجتمع من الوصول إلى الموارد والمساعدات الإنسانية والتدريب.
8- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وإتاحة الفرصة لها للعمل والمشاركة في إعادة الإعمار.
9- إشراك القوى الفاعلة الدولية، من منظمات دولية وجهات مانحة، في إعادة الإعمار وتسهيل مهام عملها.
10- إشراك المجتمعات المحلية في إعادة الإعمار بشكل فعال.
11- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في عملية إعادة الإعمار.

### أهم الآليات والمعالجات للقطاعات الرئيسة المتضررة في بنيتها التحتية

#### 1 - قطاع الإسكان:

- تعويض كل مواطن تضرر مسكنه -بشكل مباشر أو غير مباشر- بالشكل الذي يُمكنه من العودة إلى وضعه الطبيعي قبل الصراعات وبما يكفل له الحياة الكريمة بما يتناسب مع عدد أفراد أسرته.
- تكفل الدولة وضع الخطط وتبني سياسات وطنية عادلة تكفل حق الفئات الأضعف في الحصول على السكن اللائق والخدمات الأساسية.
- يحق لكل شخص الحصول على سكن ملائم، وعلى الدولة أن تتخذ التدابير التشريعية وغيرها لتحقيق ذلك.
- إقامة مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود بقروض ميسرة يتم سدادها بالتقسيط على مدى عشر سنوات كحد أدنى وأن تكون فوائدها منخفضة.
- تعزيز جهود التخطيط الحضري في إعداد المخططات للمدن السكنية والمدن الصناعية والسياحية والتجارية، والرقابة على تنفيذها وفق المواصفات المعتمدة، ومدّها بالخدمات، والحيلولة دون انتشار البناء العشوائي أو البناء على الأرض الزراعية.
- تنظم الدولة علاقات الإيجار للمنازل السكنية وبما يحول دون الاحتكار والتعسف وبما يحقق الاستقرار لأطول مدة مع إصدار قانون بذلك.
- وضع مخططات شاملة للمدن الرئيسة والفرعية، على أساس تلبية احتياجات المدن لقرن قادم، من حيث الشوارع والمساحات والمباني السكنية والميادين والحدائق والمرافق الخدمية الأخرى المكملة، وعدم السماح بالبناء العشوائي على الأراضي غير

المخططة والواقعة في ضواحي المدن الرئيسة والثانوية إلا بعد استكمال تخطيطها، وتوفير الخدمات والمتنفسات اللازمة، والعمل على تنظيم السجل العقاري وتطويره.

### 2 - قطاع الصحة:

ينبغي العمل على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية على مستوى مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، من خلال تفعيل مجموعة من النقاط كما يلي:

- ترميم جميع المرافق الصحية المتضررة وصيانتها في جميع أنحاء البلاد، ثم تبني استراتيجية تطوير وطنية مستدامة لجميع مرافق النظام الصحي المتضررة وغير المتضررة.
- دعم إعادة تأهيل المرافق الصحية لتقديم الخدمات الصحية، وتوفير المستلزمات الطبية والأدوية والخدمات الصحية.
- العمل على نشر الخدمات الصحية في جميع أنحاء الجمهورية على أساس سياسات صحية حديثة تُلبي وصول تلك الخدمات بجودة عالية لكل أفراد المجتمع بالتساوي وبما يحقق العدالة الاجتماعية، ولأن الرعاية الصحية حق لكل مواطن أو مواطنة.
- دعم قطاعات الترصد الوبائي ومكافحة الأوبئة لمكافحة الأمراض المنتشرة والسيطرة عليها.
- توفير الرعاية الصحية الكاملة مع توفير الأجهزة اللازمة والكوادر المؤهلة والعلاج لكل الحالات دون أي تمييز.
- تخصيص نسبة كافية من الموازنة العامة للرعاية الصحية وإعادة النظر في ميزانية وزارة الصحة وفقاً لحاجة المحافظات والمديريات من الناحية السكانية.
- توفير مراكز أبحاث طبية للتطوير، ومتابعة كل ما هو جديد علمياً، والتقييم وفقاً للبحوث الطبية ولكل ما له علاقة بالجانب الصحي.
- إعداد آلية سريعة ومناسبة لصرف مرتبات العاملين في القطاع الصحي.
- توفير الحوافز المالية المجزية.
- ضمان توفير التمويل لتغطية النفقات التشغيلية للخدمات الصحية.
- العمل على رفع قدرة العاملين الصحيين وتدريبهم، وتعزيز قدرة النظام الصحي للاستعداد على مواجهة الأوبئة.
- تقديم الحد الأدنى من خدمات الرعاية الصحية لا سيما للفئات الأضعف من النساء والأطفال وكبار السن.

### 3 - قطاع التعليم:

لا بد من دعم استمرار تقديم الخدمات التعليمية كونها ركيزة أساسية وغاية الأهمية، وبالخصوص على مستوى كل مراحل التعليم، والحرص على استمرار الخدمات التعليمية في مخيمات النازحين، ودفع مرتبات المعلمين، وتشجيع المتسربين من التعليم على العودة إلى التعليم سيما الفتيات. إضافة الى طباعة الكتاب المدرسي، وتقديم الدعم النفسي والعاطفي للطلاب، وبناء قدرات المعلمين على تقديم مثل هذا الدعم، إضافة إلى تقديم المساندة الفنية والمالية لتطوير القدرات المؤسسية على المدارس والمرافق التعليمية. ومن هنا من الأخذ بعين الاهتمام النقاط الأساسية الداعمة الآتية:

- ترميم جميع المرافق التعليمية المتضررة في جميع أنحاء الجمهورية وصيانتها بشكل عاجل بهدف استعادة الطاقة التشغيلية لها، ثم تبني استراتيجية وطنية لتنمية مستدامة لجميع مرافق نظام التعليم في اليمن بكل مستوياته.
- يعد التعليم حقًا لكل مواطن ومواطنة، ومجانياً بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، ولذا أُصدرت تشريعات بإلزامية التعليم في المرحلة الأساسية. تُشرف الدولة على التعليم بكل أنواعه، وتُعنى بالتعليم الفني والحرفي، وتشجعه، وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرها بخطة الدولة التعليمية وبأهدافها، بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والتنمية.
- تلتزم الدولة بإعداد مناهج دراسية بواسطة هيئة مكونة من جميع التوجهات بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني وأخصائيين أكفاء في مختلف المجالات الدراسية، ومراعاة التنوع الثقافي وإدخال ثقافة الحرية وحقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية ومبدأ تداول السلطة والتعددية وأن الشعب مالك السلطة ومصدرها وتضمينها في المناهج الدراسية بما يتلاءم مع المراحل التعليمية، وضمان أن تكون المناهج الدراسية غير متحيزة لمذهب أو عرق أو جماعة.

- تلتزم الدولة بوضع خطة وطنية لضمان جودة التعليم وإدارته بطريقة جيدة، وخطة وطنية مزمنة لمحو أمية القراءة والكتابة.
- تدعم الدولة البحث العلمي وتطوير آلياته، وتشجع وتدعم مراكز البحوث العلمية بما يُسهم في تعزيز التنمية الشاملة المستدامة للبلاد.
- تلتزم الدولة بتوفير خدمات تعليمية مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- التخطيط للتعليم بما يتفق ومتطلبات التنمية المستقبلية وأسواق العمل في الداخل والخارج.
- تُخصص الدولة نسبة كافية للتعليم والبحث العلمي والثقافة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تجريم تسيس التعليم بكل مستوياته.

### 4 – قطاع المياه والطاقة:

- ترميم البنية التحتية المائية ومحطات الضخ ومحطات توليد الطاقة والبنى التحتية الأساسية الأخرى في قطاع المياه والصرف الصحي والطاقة وصيانتها جميعاً.
- إصلاح المعدات والآلات المستخدمة في تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي وتطويرها.
- تكفل الدولة ضمان المياه النقية للشرب والطاقة الكهربائية بأسعار معقولة لجميع أبناء الجمهورية.
- تدشين إنشاءات جديدة في مجالي المياه والطاقة وتحسين وتوسيع شبكتي المياه والكهرباء وفق أساليب إنمائية مستدامة، واستغلال كل أشكال الطاقة المتجددة في جميع أنحاء الجمهورية نظراً لتنوع التضاريس، مما يجعل مصادر الطاقة الخضراء متنوعة أيضاً، مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، أمواج البحار والوقود الأحفوري.
- دعم توفير الوقود بصورة مستدامة، وإعادة تشغيل الطاقة الكهربائية، ودعم توفير أنظمة الطاقة الشمسية بأسعار ميسورة من أجل أنظمة الري الزراعية.

### 5 – قطاع النقل:

- ترميم آلاف الكيلومترات المُدمرة والتالفة والمهترئة وصيانتها وتجديدها كما هي مُحددة من خبراء النقل.
- إعادة تأهيل وتشغيل الموانئ الجوية والبحرية والبرية كونها من أهم المنشآت الحيوية وذات أهمية إيرادية للدولة.
- سرعة إزالة كل الانتهاكات في الأراضي المخصصة للمطارات والموانئ والمناطق الصناعية وما يقع ضمن أملاكها.
- تطوير البنية التحتية لجميع مرافق النقل، وتطوير آلية وهيكلية في كل من: وزارة النقل، وزارة الأشغال العامة والطرق.

### 6– قطاع السياحة:

- ترميم كل المرافق والمواقع والمباني الأثرية المتضررة بسبب الصراعات الأخيرة، وعلى أيدي خبراء محليين وبمساعدة خبراء آثار دوليين.
- إلزام الدولة باستعادة المواقع الأثرية في الداخل والآثار والمخطوطات المنهوبة، وتلك المهربة إلى الخارج، وتشديد العقوبة القانونية بحق من يقوم بذلك.
- على الدولة حماية الآثار والمنشآت التاريخي وصيانتها، فكل عبث بها أو عدوان عليها يعدُّ تخريباً وعدواناً على المجتمع، ويعاقب كل من ينتهكها أو يبيعها وفقاً للقانون. وبالطبع يسهم المجتمع في الحفاظ عليها.
- تلتزم الدولة إنشاء مجلس أعلى لحماية الآثار والمدن التاريخية بدلاً عن هيئة

آثار مستقلة مالياً وإدارياً ومكونة من علماء آثار مختصين.

- تنظيم عمل التجارة والبيع والشراء في المدن التاريخية بلائحة يصدرها المجلس الأعلى لحماية الآثار والمدن التاريخية.

## سادساً: محور آليات المساواة بين الجنسين:

لمعالجة هذه الفجوة وللإسراع بعملية تحول المجتمع، فلا بد للسياسة المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات أن تدمج قضايا المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين، ولتطوير هذا العنصر وتنميته، يتعين على اليمن في إطار إعادة الإعمار أن تضع نصب أعينها الأهداف التالية:

### أ. إيجاد أطر قانونية مستجيبة لمساواة بين الجنسين، من خلال:

← التنفيذ الفعال للأحكام الدستورية والقوانين التي تعزز وتحمي حقوق النساء والفتيات.

← العمل على تفعيل المشاركة الكاملة للنساء في كل جوانب الحياة العامة، وفي المجالات السياسية والاقتصادية بصفة خاصة.

← تفعيل نظم الأمن والعدالة المستجيبة للعنف القائم على أساس نوع الجنس والاحتياجات النوعية للنساء والفتيات.

← العمل على زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات العامة والقطاع الخاص.

### أ. وضع السياسة:

- استخدام عمليات التخطيط ووضع ميزانية تأخذ في اهتماها قضايا الجنسين لضمان أن المساواة بينهما داخلة ومندمجة في التخطيط والميزانية.
- وضع استراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في جميع مناحي الحياة.
- استحداث إطار قانوني يضمن التمتع التام بحقوق الأسرة والإتاحة المتكافئة للوصول إلى الموارد والسيطرة عليها بما في ذلك الأراضي والممتلكات والميراث، وهي أمور رئيسة لا سيما بالنسبة للأرامل.
- النص على اشتراك المرأة في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- ضمان تعزيز تمثيل المرأة في مفاوضات السلام وتنفيذها.
- التأسيس على فرصة إعادة الإعمار ومعالجة علاقات السلطة في المجال الخاص أو العائلي عند تناول مسائل السلطة واقتسام الثروة، من أجل ضمان اشتراك المرأة في عمليات صنع القرار وتمتعها بإتاحة متكافئة للوصول على الموارد الإنتاجية.
- تشجيع دور منظمات المجتمع المدني وتفعيله.

- ضمان تطوير سياسات الصحة ومؤسساتها بما يضن معالجتها لاحتياجات الصحة الإنجابية للنساء والفتيات.

**ب. بناء المؤسسات والقدرات:**

1- استحداث حلقة اتصال محورية لقضايا الجنسين لضمان إدماج المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات.
2 - التركيز على تدريب الجنسين والتوعية بقضاياهما.
3- التركيز على دور المؤسسات العامة لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات المرأة.
4- استحداث حلقة اتصال محورية لتلبية احتياجات الأشخاص المعوقين لا سيما ضحايا الحرب.
5- تعزيز تمكين الفئات المستضعفة من خلال إتاحة الوصول إلى التعليم والتدريب.
6- تطبيق المواثيق التي تم التصديق عليها الحامية لحقوق النساء والفتيات والمعززة من المساواة.

## التعقيب:

إن الحديث عن القيام بإعمار وتنمية في ظل وضع أمني متردٍ وصراعات وحروب يعد ضرباً من الهلوسة الفكرية، فلكي يحدث ذلك لا بد من وجود سلام واستقرار أمني، ولكي يتحقق السلام اليمن لا بد من مصالحة وطنية عاجلة، وتكاتف كل الجهود لتنفيذ مسار العدالة الانتقالية، بحيث يستند مسار العدالة الانتقالية إلى تصور سياسي لمفهوم الحق، بجانب منظور إنساني لحقوق المواطنة وتصور حقوقي لمصالَحة عادلة.

تعمل هذه التصورات ضمن نظام تشاركي تكاملي؛ بحيث تسعى إلى تحقيق وطن للجميع، ومنح تعويض للضحايا، ومنع ارتكاب جرائم حقوق الإنسان في المستقبل، وتعزيز السلام والديمقراطية وتحسينهما، وتشجيع المصالحة الفردية والوطنية، إلى جانب حتمية تبني استراتيجيات مؤسساتية قوية لمواجهة كل إخفاقات الماضي السياسي العنيف والمسلح وإرهاصاته، وإعادة بناء علاقات بين الدولة والمواطن، إيماناً بمسلمة تنص على حتمية انتهاج حلول جذرية شاملة لكل أسباب نزاعات الماضي وانتهاج السلمية والديمقراطية بشفافية لبناء المستقبل.

إن حجم الضرر الذي خلفه الصراع الدائر في اليمن قد امتد ليشمل البنى التحتية والنسيج المجتمعي والجانب الاقتصادي والسياسي؛ فعملية إعادة الإعمار تستوجب جهوداً وطنية وإقليمية ودولية، لا سما أن اليمن يعاني من انهيار مالي واقتصادي كبير، وتستدعي تكاتف جهود الجميع وحشد الموارد المحلية ودعم

المنظمات الدولية والأممية والجهات المانحة، كما أنها تستلزم التدخل بشكل متوازٍ في جميع مجالات إعادة الإعمار السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكي يتحقق ذلك لا بد من إيقاف الصراعات الداخلية للتمكن من إنهاء الحرب والشروع في حوار السلام والمصالحة الوطنية والمضي نحو العدالة الانتقالية، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية، والمضي قدماً في تحديث البناء المؤسسي لأنظمة الدولة، وتحديث الجهاز القضائي بالذات. كما يجب تعزيز مشاركة المرأة وإفساح المجال أمام مشاركة جميع أطياف المجتمع في العملية السياسية والاقتصادية، وتعزيز الاقتصاد من خلال فتح باب الاستثمار وتشجيع المستثمرين، والقيام بالاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة واستخراج الثروات الطبيعية من المعادن والنفط مما تزخر به اليمن.

كما ينبغي استعادة المتسربين من التعليم والاستثمار في الموارد البشرية من خلال تقديم تعليم يتصف بالجودة، والاهتمام بالرعاية الصحية الملائمة، إضافة إلى بناء قدرات الشباب من خلال الدورات التدريبية والمهنية المختلفة، ودعم المبتكرين والمخترعين وتشجيعهم لإرساء قواعد متينة لاقتصاد طويل الأجل، إضافة إلى أن تقديم المساعدات الإنسانية يعد من الأمور ذات الأهمية التي تحافظ على حياة الإنسان اليمني في هذه الظروف المرحلية للصراع.

تحتاج عملية إعادة الإعمار إلى وقت طويل، ولتصبح العملية سريعة فإن ذلك يتطلب وجود وعي لدى جميع أفراد المجتمع، وتكاتف الجهود، إضافة إلى وجود إدارة ناجحة قادرة على تغطية المسوحات الميدانية وتحديد الأضرار وأولويات الاحتياج. ولأن ذلك غير ممكن لعدم إمكانية إتمام هذه المهمة بشكل مركزي؛ فإنه يتوجب التخفيف من المركزية وإيجاد هيئة مستقلة ماليًا وإداريًا تقوم بمهمة وضع السياسيات والخطط والاستراتيجية العامة وتتولى حشد الموارد والتنسيق بين مكاتب إعادة الإعمار في المحافظات المتضررة التي يتم إنشاؤها وبين الجهات المحلية التنموية والمنظمات الدولية والجهات المانحة، كما أن هذه العملية مرهونة بوجود قيادات وطنية مخلصة تستطيع المضي قدمًا بعجلة الإعمار والتطوير والتنمية.

## التوصيات

نوصي بإجراء دراسة معمقة للآلية التي يمكن بها إحلال السلام في اليمن، فمن خلالها يمكن إجراء مصالحة وطنية، تكون قادرة على رأب الصدع بين الفرقاء السياسيين، وتعطي حيزاً لمشاركة المجتمع والمرأة، وتعزز التحول إلى نظام الحكم الرشيد والتداول السلمي للسلطة.

## المراجع:

**أولاً: المراجع العربية:**


1 . القباطي، أحلام عبد الباقي، (2021): متطلبات إعادة الإعمار في اليمن، مجلة تنمية وإعمار، العدد الثاني، صنعاء، اليمن.

2 . الصنوي، طه فارع (2021): استراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن. مجلة تنمية وإعمار، العدد الثاني، صنعاء، اليمن.

3 . د ي مويار، جوناثان؛ وآخرون (2019م): تقرير تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4 . الاوتشا (2019): خطة الاستجابة الإنسانية (2020-2019م)، البنك الدولي، 2019م.

5 . حميد، خالد (2018): إطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، اليمن.

6 . بيومي، بكر هاشم والسويداني، علي محمد (2017م): سياسات إعادة إعمار المدن في فترة ما بعد النزاعات والحروب، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، مصر، (ع44).

7 . المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2017م): اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، (ص33).

8 .المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني (2017م): الاستثمار في التعليم، والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، المجموعة الأوروبية، ص (13).

9 . القانون الأساسي الخاص بإرساء العدالة الانتقالية، 2013: عدد (35)، الجمهورية التونسية.

10. زغيب، أمينة (2012م): «استراتيجية المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب نموذج إقليم كوسوفو»، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الحاج الخضر.

11. بشير، معاذ محمد وطاهر، مدحت (2011م): «استراتيجية إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين»، (بحث لنيل درجة الماجستير)، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.

12. المجلس التنفيذي بانجول، جامبيا، 2006: وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات: الدورة العادية التاسعة.

13. مبادرة الإصلاح العربي: تقرير إعادة بناء الأمن في المجتمعات المجزأة؛ التحضير لمرحلة ما بعد الصراع في العراق وليبيا وسوريا واليمن، متاح في صيغة (PDF) على الرابط: https://www.arab.com.

14. المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار: تقرير الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في إعادة إعمار سورية وفرص لبنان فيها، متاح في صيغة (PDF) عبر الموقع الإلكتروني: http://www.scbdi.com/en/Article74/

15. العدالة الانتقالية: متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/

16. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ إصلاح القطاع الأمني :
Khttps://peacekeeping.un.org/ar/security-sector-reform

## ثانياً: المراجع الأجنبية:


1. Davis, Peter (2016): Corporations, Global Governance and Post-Conflict Reconstruction, New York, USA: Routledge.
2. McCarthy, Colman (2015): Teaching Peace Students Exchange Letters with their teachers. USA: Vanderbilt university press.
3. Tov, Yaacove Bar-siman (2004): From conflict to Reconciliation, New York, USA, Oxford University press, Inc.
4. Reconstruction requirements fact (1993): ISBN 4882613743 [Japanese Import] Tankobon Hardcover.

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502